وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مُتغير الهجرة غير الشرعية في الأمن الأوروبي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية نظام (ل.م.د)

تخصص: دراسات إستراتيجية

الدُفعة الأولى

إعداد الطالبة :
° خليل رايس

إشراف الأستاذ :
أ/ بن حدة باديس

اعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
قادري مليكة	أستاذ مساعد	رئيسا
بن حدة باديس	أستاذ مساعد	مشرفا ومناقشا
عكروم لندة	أستاذ مساعد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :
(1436-1437 هـ) (2014-2015 م)

بسم الله الرحمن الرحيم :

" قالوا سبحانك لاعلم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية – 32 –

"نبحث دوما عما هو دائم

و نكابر بما نرى فيه لنا انه مستمر

لكن نتناسى ان الاصل في ذلك غير ذلك"

"رايس خليل"

الاهداء

الى قرتي عيني **أمي و أبي**

الى سندى ظهري **'شهاب'** و **'ايمان'**

و الى الغالي رحمه الله "ضياء الدين"

الى اخوتي الذين لم تلدهم امي

الى عائلةِ الكريمة

الى كل من عرفني من قريب او من بعيد

شكرو عرفان

الشكر و الحمد لله حمدا كثيرا

لي عظيم الشرف بعد ان وفقنا الله بانهاء هذا العمل العلمي المتواضع ان اتقدم بالشكر و التقدير الى :

استاذي الفاضل و من كان السند و الداعم لي في هذا العمل عبر توجيهاته و نصائحه و ارشاداته

الاستاذ القدير : **بن حدة بأديس**

لك مني جزيل الشكر و العرفان

الى كل اساتذة العلوم السياسية بجامعة – تبسة –

مقدمة:

تمهيد:

مثل تأسيس الإتحاد الأوربي قفزة نوعية أدت الى الإرتقاء بالقارة الأوروبية و جعلها منطقة جاذبة للمهاجرين إنطلاقا من الإنجازات التي تحققت و انعكست على الواقع السياسي و الاقتصادي و الإجتماعي للدول الأوروبية إيجابا، بحيث أصبحت تمثل من خلال مؤشرات التقدم و التطور الباهر، فضاء يطمح الى الإستقرار، فيه العديد من ساكنو الدول التي تشهد تدهورا في نظمها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

و بالنظر للقيود التي وضعتها دول الإتحاد الأوروبي أمام الهجرة في ظل تزايد التفاوت بين الدول المتقدمة و من بينها دول الإتحاد الأوروبي و الدول المتخلفة، من خلال ما يكرسه النظام العالمي الجديد و تصاعد تيارات العولمة.

و انطلاقا من مقولة العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد سوفي" : "إما أن تُرَحَل الثروات حيث يوجد البشر، و اما ان يُرَحَلَ البشر حيث توجد الثروات "، فإنه يبرز انعكاس ذلك على الواقع الذي يعيشه الإتحاد الأوروبي من تزايد موجات الهجرة نحو دولها على الرغم من كافة إجراءات التضييق التي تتبناها.

فعلى هذا الأساس و نظرا لغلق أبواب الهجرة المشروعة التي تستند الى أسس قانونية و ضوابط تنظيمية، تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و أخذت تتزايد وفقا لما تظهره الإحصاءات التي تنشرها مختلف الجهات الرسمية و غير الرسمية في هذا الشأن:

وتشكل هذه الظاهرة وفقا لأبعاد التهديد الجديدة. مهددا للأمن و مقوضا له في ظل غياب المعلومات حول هويات المهاجرين غير الشرعيين و نواياهم من جهة، و كذا من خلال انعكاسات ذلك على التوازنات المجتمعية داخل دول الإتحاد. و عند رصد تبعات الظاهرة و استراتيجيات مجابهتها تتعد المنظورات و الرؤى، و يبرز جليا أهمية دراستها و دورها في تشكيل الأمن الأوروبي.

اهمية الموضوع :

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع التي اصبحت بعد اشتداد حدتها و تطورها تكتسب اهمية كبير في سياسات و استراتيجيات الدول الاوروبية .

بحيث تتمثل اهمية الموضوع محل الدراسة فيما يلي :

- دراسة ظاهرة معاصرة تتميز بسرعة الانتشار و تزايد النسب و قوة التأثير خاصة على امن الدول التي تعتبرها تهديد ، كالدول الاوروبية .
- تشكل الهجرة غير الشرعية مظهر من مظاهر التهديدات الجديدة للامن الاوروبي .
- تمتاز الهجرة غير الشرعية باعتبارها ذات طبيعة مرنة و متغيرة بالقدرة على اختراق حدود الدول الوطنية .
- يمكن ان تمثل – وفق نسبها في دول المصدر و الوجهة – مؤشرا للتخلف و التقهقر في مقابل التطور و الازدهار ، فالهجرة نحو الاتحاد اوروبا في شكلها غير الشرعي تعكس المدى الذي يشهده هذا الاخير من تنمية و نمو و استقرار سياسي ، في ظل ما تشهده الدول المصدرة لهذا النوع من الهجرات اتجاهه من تخلف و غياب اسس و برامج فعالة للتنمية اضافة لعدم الاستقرار السياسي .
- ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية في اوروبا بتهديدات أخرى موجهة نحو الامن الاوروبي و من اهمها الارهاب او متواجدة داخل مجاله كالجريمة المنظمة .
- ابراز النظرة الاوروبية للهجرة غير الشرعية و طرق التعامل معها و مدى فاعلية هذه الطرق .
- دراسة طبيعة التفاعل بين الهجرة غير الشرعية و الامن الاوروبي .

* أسباب اختيار الموضوع :

– أسباب موضوعية :

- حداثة الموضوع .
- دراسة الاسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية و العوامل التي تجعل منها تهديدا للامن .
- تبيان العوامل المتحكمة في دفعها و جلبها من و الى الاتحاد الاوروبي .
- دراسة طبيعة العلاقة بين المتغييرين ، و نتائج تفاعلهما .
- استمرارية موجات الهجرة نحو الاتحاد الاوروبي بشكل غير شرعي .
- دراسة اسباب عجز معظم اليات التصدي للهجرة غير الشرعية نحو اوروبا .

- **أسباب ذاتية :**

* الميل لدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية خاصة في الفضاء الاوروبي . كون ان هذه المنطقة تمثل ثاني اكبر منطقة مستقطبة لهذا النوع من الهجرات بعد الولايات المتحدة الامريكية.

* المحيط الذي نشأ الباحث فيه ، و الذي شهد و لا يزال يشهد هذه الظاهرة .

الدراسات السابقة:

نجد من أهم المراجع التي تطرقت إلى متغيرات موضوع الدراسة :

- كتاب لكل من الكتاب : محمد نور و عثمان حسن و الكريم مبارك و ياسر عوض ، بعنوان : **الهجرة غير المشروعة و الجريمة** . الصادر سنة 2008 .

حيث تطرق هذا الكتاب إلى حدود الهجرة غير الشرعية المفاهمية ، و شدة تأثيرها على الامـن الوطنـي و الاجراءات المتخذة حولها خاصة على المستوى الدولي ، اضافة الى علاقتها و ارتباطاتها بالتهديدات الاخرى خاصة الجريمة المنظمة .

- اطروحت دكتوراة للباحث : صايش عبد المالك ، بعنوان : مكافحة تهريب المهاجرين السريين ، سنة 2014 .

حيث تضمنة هذه الدراسة التعريف بماهية الظاهرة و دراسات جميع مناحيها ، علاوتا عن واقعها في الفضاء الاوروبي و علاقتها بجريمة تهريب المهاجرين ، حيث تم طرح انعكاساتها و الحلول المتخذة تجاهها من اليات صد و مواجهة و اتفاقيات و غيره ...

- كما و نجد من الدراسات السابقة التي درسة الظواهر او العلاقة بين متغيري الدراسة نجد : قوجيلي سيد أحمد ، و الذي الف كتاب بعنوان الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لاعادات تعريف الامن .

حيث شملت دراسته على اعادة تعريف الامن من منطلق الطروحات النظرية لكبرى التيارات في ذات المجال كالواقعية و البنائية و غيره ، اضافة الى المدارس الامنية الاوروبية التي اتخذت بعضها ظاهرة الهجرة غير الشرعية كمثال قامت بدراسته على ضوء شدة انعكاسه السلبي على الامن الاوروبي .

مجال الدراسة :

- **الحدود المكانية :**

يتحدد الاطار المكاني للموضوع محل الدراسة في دول الاتحاد الاوروبي ، و الدول المجاورة لها (دول الساحل الافريقي و الدول المتوسطية من غير دول الاتحاد الاوروبي) .

- **الحدود الزمانية :**

تشتمل دراسة هذا الموضوع من الناحية الزمانية على فترة تمتد من منتصف اربعينيات القرن الماضي ، على ضوء ظهور الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الاوروبي – حاليا – ، اضافة الى تضمن هذه المرحلة على البوادر أو الخطوات الاولى لنشأة الاتحاد الاوروبي . وصولا الى العقد الثاني من الالفية الثانية .

اشكالية الدراسة :

تتمحور اشكالية الموضوع حول دراسة علاقة تأثير الهجرة غير الشرعية على الامن الاوروبي من حيث المدى وفق عدة معطيات ، حيث اصيغت الاشكالية كالاتي :

ما مدى تأثير متغير الهجرة غير الشرعية وفق مؤشرات ذات إتجاه تصاعدي و إنعكاس سلبي على الأمن الأوروبي ؟

الاسئلة الفرعية :

و قد تم تفكيك الاشكالية المركزية الى اسئلة فرعية بهدف الاجابة عنها ، و هي كما يلي :

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية و كيف نشأة ؟
- كيف يمكن تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق اشكالها و الطرق المستخدة فيها و ابعادها و اهم الطروحات النظرية المقدمة حولها ؟
- ما مدى مساهمة تغير مصادر التهديد في توسيع مفهوم الامن ؟
- ما هي العوامل المساعدة على تكوين رؤوية و استراتيجية امنية اوروبية موحدة؟
- الى اي مدى تمثل الهجرة غير الشرعية تهديدا للامن الاوروبي ؟
- كيف يمكن تفسير الرؤية الاوروبية للهجرة غير الشرعية ؟
- ما هو مستقبل الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الاوروبي ؟

الفرضيات :

– دراسة المسببات و العومل الدافعة للهجرة في شكل غير الشرعي يساعد على تحليل الظاهرة .

– التنسيق في ظل الإعتماد الأمني المتبادل في أوروبا يساهم بشكل مباشر في مجابهة ظاهرة الهجرة غير شرعية.

– الإنعكاسات السلبية و التأثيرات المنجرة عن الهجرة غير شرعية تمثل تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي .

– توحيد الرؤية الأمنية الأوروبية يساهم في تفعيل التعاون بين هاته الدول و منه القدرة على القضاء على ظاهرة الهجرة غير شرعية.

الاهداف المرجوة من الدراسة :

- محاولة تقديم تفسيرات دقيقة لدوافع الهجرة غير الشرعية .
- البحث في دوافع تشكل الامن الاوروبي .
- محاولة تبيان دور الهجرة غير الشرعية في تشكيل الامن الاوروبي من منطلق انها تهديد مشترك .
- محاولة ايجاد حلول للهجرة في شكلها غير الشرعي نحو الاتحاد الاوروبي .
- عرض نظرة حول ما يمكن ان تكون عليه الهجرة غير الشرعية في الفضاء الاوروبي مستقبلا .
- انجاز عمل علمي يمكن ان يكون كمرجعية للمهتمين بذات الموضوع .

صعوبات الدراسة :

من اكثر الصعوبات التي واجهة الباحث ضمن مسار دراسته للموضوع نجد :

- نقص المراجع و صعوبة الوصول او التحصل عليها
- ضيق الوقت
- وجود عدد كبير من الكتب ذات طابع تجاري لا تصلح للاستخدام في البحوث العلمية من منطلق احتوائها على معلومات مشكوك فيها ، او اضفات و احصائيات مغلوطة ، تستخدم فقط لجلب انتباه القراء .
- وجود كم كبير من المواقع الالكترونية لا تتمتع بالمصداقية ، و يصعب تحديد المصادر التي استقت منها معلوماتها .

المناهج المتبعة :

المنهج التاريخي : حيث ان هذا المنهج معني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً، بتناول عناصرها و الاحاطة بجميع جوانبها التاريخية . و نجد ان الدراسة اشتملت على وصف تاريخ نشأة متغيري الدراسة .

المنهج الوصفي التحليلي : بحيث يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا. بعرض خصائصها، و التعبير عنها رقميا لتوضيح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى . حيث قام الباحث بدراسة الموضوع وفق ما قدمه المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للبحث ، و ذلك عبر وصف ظاهرة الهجؤة غير الشرعية ضم اطار تحليلي تضمن خصائص و اشكال و الوسائل المستخدمة اضافة الى تقديم الاحصائيات حولها ، كما و تم كذلك تقديم اطار اخر يخص الامن الاوروبي .

منهج التحليل النسقي (Systemic Analysis Aproach) يقوم على مقاربة تحليلية تنطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما وبيئته العامة، من خلال افتراض وجود علاقة تفاعلية مستمرة ومتبادلة . هذا المنهج يمكّننا من تبيان قدرة وكفاءة نظام ما في الاستجابة للمتغيرات التي تنطوي عليها بيئته الحركية العامة، وتُفرض عليه من الداخل أو الخارج . حيث قام الباحث بدراسة التفاعلات المستمرة القائمة بين متغيري الموضوع من منطلق تفاعل النظام الامني الاوروبي مع بيئته العامة التي طرحة مشكلة الهجرة غير الشرعية ، اضافة الى دراسة مدى استجابة هذا النظام في مواجهة هذه الظاهرة .

منهج دراسة الحالة : دراسة متعمقة لنموذج مختار (واحد أو أكثر) يقصد منها الوصول إلى نتائج اكثر وضوحا و تخصصا . حيث قام الباحث بدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الامن الاوروبي كانموذج عن المناطق التي تشهد هذه الظاهرة .

تحديد المفاهيم و المصطلحات :

الهجرة غير الشرعية : و هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك أو من منفذ غير شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة .

التهديد : هو كل فعل من شأنه خلق الخوف لدى شخص او جماعة آخرى .

الامن : تامين كيان الدولة و المجتمع من الاخطار التي تهددها داخليا و خارجيا ، و تامين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الاهداف و الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

الامننة : هي اضفاء الطابع الامني على ظاهرة معينة عبر الفعل الخطابي .

الانعتاق : الانعتاق هو تحرير الناس " افرادا و جماعات " من القيود المادية و الانسانية، سواء الفقر وسوء التعليم ، والقمع السياسي ...

تبرير الخطة :

قام الباحث للاجابة عن الاشكالية المطروحة و اثبات او نفي فرضيات هذه الدراسة ، بوضع خطة بحثية تم تقسيمها الى ثلاث فصول ، تضمن الفصل الاول منها الذي عنون بـ : مقاربة معرفية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و تم تقسيمه الى اربعة مباحث حاول الباحث من خلالها تقديم تفسيرات و شروحات لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، عبر التطرق لبوادر النشأة ثم التعريف بها و اهم مسبباتها و ما ينجر عنها اضافة الى المداخل المفسرة لها.

اما الفصل الثاني فأتى تحت عنوان محددات الامن الاوروبي و قسم كذلك الى اربعة مباحث ، تم التطرق فيه الى نشاة الامن الاوروبي في اطار الاتحاد الاوروبي ، بحيث ساهمة مأسسة الاتحاد عبر فترات زمنية من خلق تصور امني مشترك لهذه الدول ، كما و تم التطرق في هذا الفصل الى المدارس الامنية الاوروبية ، حيث مثلت طروحاتها اساس لبناء ايتراتيجية امنية اوروبية مشتركة .

اما الفصل الثالث و الاخير فقد تم الربط فيه بين ما تم دراسته في الفصلين الذين سبقاه ، و عنون كما يلي:الاستراتيجية الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية–بين حقيقة التواجد و سبل المواجهة–، و تم الجمع فيه بين المتغيرين المدروسين في الفصلين الذين سبقاه في شكل تحليلي لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها كمهدد للامن الاوروبي , و الاشارة الى الدور الذي لعبته هذه الظاهرة اضافة الى ظواهر اخرى في تشكيل استراتيجية اوروبية امنية موحدة .

خطة الدراسة :

- **مقدمة**
- **الفصل الأول: مقاربة معرفية لظاهرة الهجرة الغير الشرعية**
  - **المبحث الأول: الهجرة الغير الشرعية: مقاربة تاريخية**
    - المطلب الأول: المرحلة البدائية والعصور الوسطى
    - المطلب الثاني: مرحلة العصور الحديثة
    - المطلب الثالث: المرحلة المعاصرة
  - **المبحث الثاني: إيتيمولوجيا الهجرة غير الشرعية**
    - المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية
    - المطلب الثالث : اصناف الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الرابع: اشكال الهجرة غير الشرعية
  - **المبحث الثالث: الاطار التحليلي للهجرة غير الشرعية**
    - المطلب الاول الاسباب المؤسسة للهجرة الغير شرعية
    - المطلب الثاني :الاساليب و الطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الثالث: العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية
    - المطلب الرابع :اليات التصدي للهجرة غير الشرعية
  - **المبحث الرابع :المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية**
    - المطلب الاول : المدخل الاقتصادي
    - المطلب الثاني :المدخل الاجتماعي
    - المطلب الثالث: المدخل السياسي
- **الفصل الثاني: الامن الاوربي**
  - **المبحث الاول: مفهوم الامن**
    - المطلب الاول: تعريف الامن
    - المطلب الثاني: الامن بين الطرح التقليدي والحديث
    - المطلب الثالث: ابعاد الامن الحديث
    - المطلب الرابع: مستويات الامن

- **المبحث الثاني: واقع سير الاتحاد الاوربي**
  - المطلب الاول: نشأة وتطور الاتحاد الاوربي
  - المطلب الثاني:هياكل ومؤسسات الاتحاد الاوربي
  - المطلب الثالث: اهداف انشاء الاتحاد الاوربي
- **المبحث الثالث: واقع الامن الوربي(السياسة الامنية المشتركة):**
  - المطلب الاول: تعريف السياسة الامنية المشتركة
  - المطلب الثاني: السياسة الامنية الاوربية المشتركة –الواقع والاهداف–
  - المطلب الثالث: أبعاد السياسة الامنية الاوربية المشتركة
- **المبحث الرابع : الطروحات النظرية للمدارس الامنية الاوربية**
  - المطلب الأول : مدرسة ايرستويث (المدرسة الويليزية)
  - المطلب الثاني: مدرسة باريس
  - المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن

- **الفصل الثالث: الاستراتيجية الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية–بين حقيقة التواجد و سبل المواجهة–**

- **المبحث الأول: واقع الهجرة الغير الشرعية في فضاء الاتحاد الاوروبي**
  - المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية الحديثة نحو أوروبا – معطيات احصائية –
  - المطلب الثاني: مسالك الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الاوروبي
  - المطلب الثالث: مظاهر الانعكاس السلبي للهجرة الغير شرعية على الاتحاد الاوروبي
- **المبحث الثاني: التنسيق الامني الاوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية**
  - المطلب الاول: اتفاقية شنغن
  - المطلب الثاني : إعلان برشلونة
  - المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوربية
- **المبحث الثالث: اسقاط نظري على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوربا**
  - المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة ابريست ويث
  - المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة باريس
  - المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة كوبنهاغن
- **المبحث الرابع : حول مستقبل الهجرة اللشرعية نحو الاتحاد الاوروبي**
  - المطلب الاول : سيناريو استمرارية الوضع الحالي

- المطلب الثاني : سيناريو زيادة التدفقات
- المطلب الثالث : سيناريو التحكم و الضبط
- **الخاتمة**
- **التوصيات**
- **قائمة المراجع**
- **ملخص الدراسة**

الفصل الأول :مقاربة معرفية لظاهرة الهجرة الغير الشرعية.

سيتم التعرض في هذا الفصل إلى متغير الهجرة غير الشرعية من الناحية المفاهيمية والنظرية كإطار تفسيري للظاهرة عن طريق دراسة المراحل التاريخية التي مرت بها الهجرة الغير الشرعية ثم تطور المفهوم وفق أسباب ذات أبعاد مختلفة، وكذا التعرض للنظريات المفسرة للظاهرة وآليات التصدي لها.

- **المبحث الأول :الهجرة الغير الشرعية :مقاربة تاريخية:**

يعتبر التعرف على مراحل نشأة الهجرة الغير الشرعية من أهم خطوات تحديد مفهومها وكيفية التعامل معها كون الأصل في ظهور أي ظاهرة راجع لفترة أو فترات معينة من التاريخ تتوافر على بوادر لتطور هذه الأخيرة.

المطلب الأول:> المرحلة البدائية والعصور الوسطى :

تعتبر الهجرة من الظواهر القديمة قدم الانسان فهي مواكبة لوجود هذا الأخير، ويعتبر الانتشار البشري في مختلف المناطق على الأرض إلا القارة الجنوبية المتجمدة كاستثناء بسبب المناخ القاسي أهم الدلائل على ذلك حيث عرف تاريخ البشرية حركات هجرة متواصلة بسبب عوامل مختلفة أكثرها رغبة الإنسان في تحسين أوضاعه[1].

تعتبر عوامل الدفع والطرد التي تتمثل في قسوة الطبيعة وعدم قدرة الإنسان على التحمل والتصدي لها مما يؤدي به لتغيير مكان عيشه أو موطنه الأصلي، ولم تكن الهجرة في هذه الفترة هجرة أفراد بل هجرات جماعية أو شعوب وقبائل بأكملها، فمن ضمن هذه الهجرات البدائية تحركات جماعات الصيد والقنص، ونزوح الجماعات التي تقتات على الزراعة المتنقلة بحيث تقوم بتغيير مكان إقامتها بمجرد فقدان الأرض لخصوبتها بسبب استغلالها من طرفهم، كذلك بسبب الجفاف وندرة المياه، فنجد كمثال على هجرة الجماعات الباحثة عن الأراضي الزراعية، تتنقل القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس من منطقة بحر البلطيق بحثا عن الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وهجرة بعض القبائل العربية الشهيرة خاصة تلك التي اتجهت نحو شمال القارة الإفريقية بغرض الزراعة والرعي[2].

---

[1] فضيل دليو ، علي عربي ، الهاشمي مقراني ، **الهجرة و العنصرية في الصحافة الاوروبية** (الجزائر : مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، 2003) ، ص 43 .

[2] محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم ، **الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية** (مصر : المكتب العربي الحديث ، 2008)، ص 161.

واستمرت هجرات البشر عبر مختلف العصور والأماكن، إذ نجد أن قاطني شرق آسيا هاجرو إلى أمريكا الشمالية في دفعات متتالية بحيث تكونت قبائل الهنود الحمر ثم قبائل الإسكيمو، وتتالت الهجرات في عديد القارات في العالم ، لكن يبقى هناك كم قليل من المعلومات الدقيقة عن حجم وطبيعة التحركات في العصور القديمة.

واتخذت الهجرة عدة أشكال كالغزو، والذي هو سابق للهجرة عادة، وكان يمارس من طرف من يتمتعون بدرجة معينة من التقدم لكن ليس في كل الحالات، فنجد مثلا غزو المغول لشعوب أكثر تحضرا منهم، ومن نتائج الغزو تهجير الشعوب المغلوبة في شكل أسرى أو دفعهم لمغادرة الأراضي بطرق قسرية.

نجد كذلك حركة التجار بحثا عن الأسواق أو المساهمة في خلق أسواق قد تكون محل تنقل لأفراد وشعوب نحوها بغرض البيع والشراء.

ولعب العامل الديني دورا مهما كعامل مؤدي لهجرة الجماعات من مناطق وقارات للأخرى ، إما بانتقال الأفراد والجماعات بغرض حماية معتقداتهم من الاضطهادات والهجرة في شكل حملات تبشيرية، أو في شكل غزوات وفتوحات بغرض نشر الديانات[1].

المطلب الثاني :مرحلة العصور الحديثة:

عرفت هذه المرحلة موجة من الرحلات الاستكشافية والكشوفات الجغرافية مع القرنين الخامس عشر والسادس عشر من مثل رحلات ماركو بولو، كريستوف كولومبوس و ماجلان والذين سعوا لاكتشاف مناطق و أقاليم جديدة والوصول إلى الثروات المختلفة، هذا ما أدى إلى التوجه نحو إقامة مستعمرات من طرف الشعوب أو الدول–ظهور الدولة بمفهومها الحديث في هذه الفترة مع مؤتمر وستفاليا1648 م – في الأقاليم والمناطق التي تم اكتشافها، إذ أقام البرتغاليون مستوطناتهم في إفريقيا وتوجه الاسبان والبريطانيون والفرنسيون والهولنديون نحو الأمريكيتين، كما أقامت بريطانيا مستوطنات كذلك في زيلندا الجديدة وأستراليا، وقد أجبر المستعمرون الجدد لهذه المناطق سكانها الأصليين في غالب الأحيان على النزوح من مناطق وجودهم إلى مناطق أخرى أو تهجيرهم[2].

[1] فايزة بركان ، **أليات التصدي للهجرة غير الشعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011) ، ص ص 32،31 .
[2] دليو ، غربي ، مقراني ، **مرجع سابق** ، ص 83 .

كما شهدت هذه الفترة حرية في تنقل الأفراد دون عوائق مفروضة من طرف الدول المستقبلة في شكل قوانين مقيدة للحركة أو شروط مسبقة يجب توفرها في الشخص المهاجر ، إلا تلك العراقيل المتعلقة بالمسافات الجغرافية وعناء السفر وبدائية وسائل التنقل ، ونلاحظ أن هذه المرحلة شهدت نوع من التشجيع للهجرة إذ كان من السهل دخول أي بلد في ظل صعوبة الخروج من البلد الأم حيث يقول" فولتر "في المنجد الفلسفي الصادر سنة1764 :"كان في بلدان يمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه ...وهو خوف من أن يهجره الجميع، لذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين وكذا تشجيع دخول المهاجرين " ، فلم تكن حركات الهجرة آن ذاك كبيرة بسبب حاجة الدول للعامل البشري بغرض النمو السكاني والتنمية في مختلف المجالات وما هذه الهجرات إلا نتيجة عوامل عديدة منها الصراعات العقائدية التي سادت في هذه المرحلة مثلما حدث مع اليهود والبروتستنت والكاثوليك[1].

لكن شهدت العصور الحديثة مع نهاية القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين تشجيعا للهجرة وتزايد ملحوظ ومعتبر من ناحية عدد المهاجرين، إذ بلغ في هذه الحقبة حوالي ستين مليون مهاجر نحو مختلف المناطق[2].

ولعبت الثورة الصناعية في أوروبا دورا فاعلا في زيادة نسب الهجرة سواء من أوروبا أو نحوها، حيث ساهمت الإفرازات والاختراعات خاصة تلك التي تعنى بتنقل الأفراد كالقطارات البخارية و السفن ذات المحركات في تسهيل حركات الأفراد والجماعات ، ونجد أن هذه الثورة الصناعية دفعت بالأوروبيين المتعطشين للمزيد من الاختراعات والذين هم في حاجة إلى مناطق أوسع وموارد ومواد أولية إلى التوجه نحو القارة الأمريكية حيث استقر ما يقارب المليون مهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية 85% منهم أوروبيون[3].

المطلب الثالث: المرحلة المعاصرة

عرفت هذه المرحلة والتي تبدأ حسب المؤرخين مع نهاية الحرب العالمية الأولى تشجيع المهاجرة نحو أوروبا وذلك راجع إلى لحاجة هذه الأخيرة للعنصر البشري الذي تناقصت نسبته جراء التدمير والمجازر الحاصلة فيها، لتأتي الحرب العالمية الثانية وتستنفد نسبة كبيرة مما تبقى لدى الدول الأوروبية من قوة بشرية خاصة فرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا، حيث شرعت هذه دول أخرى في جلب اليد العاملة الأجنبية بغرض بعث

---

[1] فيصل بن حليلو ، **التعاون الاورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية القانونية** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة عنابة : كلية الحقوق ، 2007/2006) ، ص 25 .

[2] دليو ، غربي ، مقراني ، **مرجع سابق** ، ص 39 .

[3] مراد يوب ، **الاستجابة الصدمية لدى الشباب المخفق في الهجرة السرية " الحرقة "** ، أطروحة دكتوراة غير منشورة (جامعة قسنطينية : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2011/2010) ، ص 16 .

مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، ويمكن ربط عمليات الهجرة الجماعية لهذه الفترة بحاجة المجتمعات الشمالية، لكن لم تكن الطرق عشوائية وإنما تخضع لشروط تحددها الدول الأوروبية[1]، وازداد تشجيع الدول الاوروبية للهجرة نحوها أوائل السبعينات القرن العشرين إلى غاية حدوث الأزمة البترولية حيث قامت بعض الدول الأوروبية بسن قوانين تقيد الهجرة نحوها (ألمانيا نوفمبر 1973 ، فرنسا جويلية 1974) ، إضافة إلى غلق الحدود وتشديد المراقبة فيها[2]، كما أصبحت الدول الأوروبية تمنع الهجرة تماما نحوها او تعتمد وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد سياسة الهجرة الانتقائية[3]، ومع مطلع التسعينات وبالضبط في 19جوان 1990 دخلت اتفاقية شنغن الموقعة من طرف أربعة دول أوروبية هي فرنسا ، ألمانيا ، لكسمبورغ و هولندا حيز التنفيذ والتي تقضي بالسماح لأفراد هذه الدول بالتنقل بحرية داخل الدول الموقعة عليها[4]، كما تم على اثر هذه الاتفاقية غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق مهاجرين جدد وعملت الدول الموقعة عليها على تسوية وضعيات المهاجرين القدماء بإدماجهم في المجتمع الأوروبي سواء كانوا يقيمون بصفة شرعية أو غير شرعية بغرض غلق ملف الهجرة نهائيا.

وتوسع نطاق اتفاقية شنغن ليشمل دول أوروبية أخرى، ولكن كان لها أثر عكسي، فالهدف منها هو تصحيح وضعيات المهاجرين في أوروبا وغلق هذا الباب بسبب الأوضاع المختلفة، لكن وجدت أوروبا نفسها أمام مشكلة تزايد الوافدين بطريقة غير شرعية طمعا في تصحيح وضعياتهم هم كذلك مع مرور الزمن[5]، هذا بسبب تضييق الخناق وفق السياسات التي فرضتها أوروبا للهجرة نحوها من مثل التجمع العائلي ، السياحة ، العلاج ، الدراسة ...الخ ، هذا تخوفا من رفض القادمين العودة إلى مواطنهم الأصلية فيسلكون المنحى غير القانوني اي الإقامة غير الشرعية وهو ما تعانيه أوروبا اليوم[6].

المبحث الثاني :إيتيمولوجيا الهجرة غير الشرعية.

إن إزالة الغموض عن المفهوم الهجرة غير الشرعية يكون من خلال تحديد وجهات النظر حولها من مختلف الزوايا والمناظر ، ليتكون لنا مفهوم شامل عن ماهية هذه الأخيرة وهل لها علاقة أو امتداد لتشترك

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي ، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية** (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2009) ، ص 37 .
[2] بركان ، **مرجع سابق** ، ص 35 .
[3] بن حليلو ، **مرجع سابق** ، ص 27 .
[4] الشهاوي ، **مرجع سابق** ، ص 38 .
[5] بن حليلو ، **مرجع سابق** ، ص 28 .
[6] الشهاوي ، **مرجع سابق** ، ص 39 .

مع مفاهيم أخرى ومجالات عديدة أو الذي سيتم نحديد أهم التعريفات المقدمة حول هذه الظاهرة في هذا المبحث إضافة إلى علاقتها بالمفاهيم الأخرى وكذلك الأصناف التي تحتويها هذه الهجرة.

المطلب الأول :تعريف الهجرة غير الشرعية:

اشتملت تعريفات الهجرة غير الشرعية على ناحيتين الأولى لغوية والثانية اصطلاحية ، مع وجوب تفكيك الظاهرة المدروسة بغرض القدرة على شرحها و تفسيرها.

تعريف الهجرة لغة :

- في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل ، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[1].
- " الهجرة : الخروج من أرض إلى أخرى"[2].
- أما في القواميس الأجنبة فقد ورد كما يلي : مصطلح فرنسي migration، وفي اللغة الإيطالية mégrazione، وفي الاسبانية migracion، وأصل هذه التسميات يعود للفظة اللاتينية migrare أو migratio ومعناها : الانتقال من بلد أو مكان او محل إلى آخر[3].
- كما فرق المعجم الانجليزي بين 3 ألفاظ هي:
  - Immigration : (الهجرة الوافدة) "الوافد immigrant ".
  - Émigration : النزوح " النازح : émigrant " .
  - migratio : (الهجرة الداخلية) : " المهاجر داخليا هو migrant " [4].

و تعرفها المعاجم الاجنبية على انها :

- المعجم الفرنسي :

‘‘ L’entrèe sur un territoire national d’etrangers ne possedant pas les

[1] **المرجع نفسه** ، ص 14 .
[2] صلاح الدين عمر باشا ، **المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية** (دمشق : المطبعة الجديدة ، 1965) ، ص 203 .
[3] دليو ، غربي ، مقراني ، **مرجع سابق** ، ص 203 .
[4] بن حليلو ، **مرجع سابق** ، ص 4 .

documents l'autorisant ; ou la poursuite de leur sèjour une fois la validitè de ces documents expirè .''[1]

- المعجم الانجليزي :

'' Someone who lives or works in another country when they do not have the legal right to do this .''[2]

التعريف الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية :

بما أن للهجرة غير الشرعية أسباب وانعكاسات و أبعاد عدة وجب علينا التطرق إلى تعريفات مختلفة ومن زوايا متفرقة، كما يشار للهجرة غير الشرعية بعدة مصطلحلت من مثل : الهجرة غير القانونية، الهجرة غير المشروعة، الهجرة غير النظامية، الهجرة السرية...

إذ يعرفها "ادواردو جيرونيمي" "Eduardo Geronimi " كما يلي ":الهجرة غير الشرعية هي كل حركة سكانية دولية تتم خارج ما تتطلبه القوانين في دول الانطلاق أو الوصول أو هما معا أو في دول العبور، والهجرة غير الشرعية بهذا المعنى هي نتيجة القوانين التي وضعت لردع توافد المهاجرين ، وهي عبارة عن جريمة ضد سيادة الدولة"[3].

ويعرفها الدكتور محمد رمضان بقوله : " الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والاقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية"[4].

- وتعرف على أنها" خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك أو من منفذ غير شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة[1].

---

[1] Wikipèdia A , immigration illègale : Fr.wikipèdia.org/wiki/immigration_illègale (16/04/2015)

[2] Cambridge dictionaries online,illegal immigrant , look at : dictionary.cambridge.org/dictionary/british/illegal-immigrant. (16/04/2015)

[3] عبد المالك صايش ، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014)، ص ص 55 ، 56 .

[4] محمد رمضان ، " الهجرة السرية في المجتمع الجزائري ، ابعادها و علاقتها بالاغتراب الاجتماعي – دراسة ميدانية –" ، **مجلة علوم انسانية** ، ع 43 (خريف 2009) ، ص 4 .

– تعرف كذلك على أنها مخالفة القوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد و تنقلاتهم بين الدول[2].

اما التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية فهو كالاتي:

اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الاصل و كذا الدول المستقبلة ، فالاجنبي لا يملك حق الدخول الى اي بلد الا وفقا القوانين بلده و قوانين البلد المستقبل ، و ذلك بقياس جميع الاجراءات القانونية اللازمة للهجرة، لتكون عملية انتقاله شرعية و في غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي ايا كانت الوساءل المستعملة في ذلك ، سواء بتزوير الوثائق او غيرها و سواء كان ذلك برا او جوا ، و يكون ذلك بعيدا عن المراقبة الامنية و الجمركية[3].

اما تعريف الهجرة غير الشرعية في علم الاجتماع فهو " :اجتياز الحدود و دون موافقة السلطات الاجنبية و دون ان تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود ،حيث في هذه الحالة يكون خروجه من دولته الاصل اساسا غير شرعي"[4].

و تعني الهجرة غير الشرعية ايضا: المهاجرين الذين يدخلون البلاد دون تاشيرات او اذونات مسبقة او لاحقة[5].

و تعرفها الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين و افراد عائلاتهم المنبثقة عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990 في المادة 05 كما يلي: " يعتبر بدون وثائق و في وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة ' أ ' من هذه المادة" .

بحيث تنص الفقرة ' أ ' على ما يلي ": يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون و افراد عائلاتهم اذا رخص لهم الدخول و الاقامة و العمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة و بما لا يتعارض مع الاتفاقات الدولية التي تلتزم بها"[6].

---

[1] طارق فتح الله خضر ، " قرارات ابعاد الاجانب و الرقابة القضائية عليها " ، **مجلة بحوث الشرطة** ، ع 31 (اكتوبر 2005) ، ص 31 .

[2] احمد عبد العزيز الاصفر ، " الهجرة غير المشروعة الانتشار و الاشكال و الاساليب المتبعة " ، الندوة العلمية بعنوان الهجرة غير المشروعة ، د ت ، ص 6 .

[3] فايزة بركان ، **أليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ، رسالةة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012/2011)، ص ص 15 ، 16 .

[4] كاظم نجيب ، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية و العداء للاجانب في بعض بلدان الاتحاد الاوروبي** ، الكتاب الثاني ، د ب ، ص 67.

[5] عثمان حسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم مبارك ، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2008)، ص 35.

[6] بن حليلو ، **مرجع سابق** ، ص 8 .

و تعرف على انها " دخول شخص اجنبي الى التراب الوطني بطريقة سرية او بوثائق مزورة بنية الاستقرار او العمل"[1].

و يمكن ان نستنتج من هذه التعاريف ان الهجرة غير الشرعية عملية تنشا وفق مسببات عديدة و تمتاز باللاقانونية بحيث تتنافى مع القوانين المنصوص عليها في دساتير الدول المصدرة او المستقبلة كما تكون بشكل فردي او جماعي و عبر طرق مختلفة دون ان تتناسى ان لها مخلفات و عقوبات قانونية بسبب ما ينتج عنها من انعكاسات سلبية.

المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

*هناك مفاهيم و ظواهر مختلفة و كثيرة لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالهجرة غير شرعية سواء من ناحية الممارسة او النشاة او الهدف و نجد منها:

-الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر:

حيث ان الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر هما جرم يشتمل على نقل الافراد من البشر كسبا لربح او تحقيق منفعة مادية[2].

و تمر عملية الاتجار بالبشر بثلاث مراحل :

اولها :يتمثل في اصطياد الضحية عن طريق الخطف او الاكراه او الاغراء.

ثانيا : يتم نقل الضحية بالاكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا و خاصة النساء باحتجاز وثائق السفر.

ثالثا :الوصول الى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كحياة العبيد ، و غالبا ما تجبر النساء و الاطفال على الدعارة او الانضمام الى مجموعات منظمة من المتسولين او المجرمين[3].

و يمكن ان تختلف الهجرة غير الشرعية مع الاتجار بالبشر في حالة حرية الإرادة عبر الحدود اذا ان المهاجر السري او غير الشرعي يتميز بحرية الإرادة سواء في البقاء أو العودة او التنقل على عكس ما

[1] علي عبد الرزاق جلبي ، **علم اجتماع السكان** (مصر : دار المعرفة الجامعية ، ط 4 ، 2005) ، ص 207 .
[2] احمد ابو الوفاء ، " الاتجار بالبشر " ، ندوة اقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي ، القاهرة (28/29-03-2007) ، ص 7
[3] امير فرج يوسف ، **مكافحة الاتجار بالشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و المواثيق و البروتوكولات الدولية** (مصر : المكتب العربي الحديث ، 2011) ، ص 21 .

يحصل بعد التنقل في ظاهرة الاتجار بالبشر بحيث يبقى المتاجر به رهين ارادة من أتوا به، كذلك من ناحية العوائد أو الأرباح فان مصدر الربح في حالة الاتجار بالبشر هو الشخص إما بيعه او استغلاله او بيع اعضائه و غيره ... ، اما في حالة الهجرة غير الشرعية فالربح يكون مما يدفعه المهاجر غير الشرعي اما للاجتياز الحدود او للسفر و غيره[1].

***الهجرة غير الشرعية و اللجوء :**

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين العام1951 اللاجئ بأنه: " كل شخص يوجد و بسبب خوف له ما يبرز من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او جنسه او دينه او جنسيته أو انتماءه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته ،ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسيته و يوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"[2].

واقرت الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئ لعام 1951 بخصوص الأشخاص الذين يدخلون دولة ما بصورة غير قانونية ،لالتماس اللجوء بها بعدم جواز معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم إلى بلد ما دون اذن بل ان التهريب قد يكون في بعض الأحيان السبيل الوحيد للاجئين لمغادرة بلدانهم و دخول بلدان امنة دون ان يكتشفوا او يتعرضوا للترحيل او مزيد من الاضطهاد.

حيث لا يجب ان تمس الدولة المستقبلة للاجئين بحقوق هؤلاء الآخرين فيما يتعلق بالحصول على تدابير الحماية و المساندة ، كما ان تتاح لهم سبل المرور دون قيد الدولة حتى تتوفر لهم السلامة و الحماية[3].

فنجد ان الراغبين في الهجرة نحو دول غير دولتهم الاصلية و قد تعذر عليهم ذلك يلجوؤن للجوء من اجل اضفاء الصبغة الشرعية على تواجدهم طمعا في تسوية وضعياتهم في الدول المستقبلة ،بحيث تكون طريقة دخولهم الى هذه الدول غير الشرعية فالاولى تكون للسعي للحفاظ على الحياة و السلامة بينما يسعى المقدمون على الثانية لتحسين وضعهم نحو الاحسن خاصة الوضع الاجتماعي و الاقتصادي.

---

[1] رشيد ساعد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011) ، ص 8 .

[2] شريف السيد ، " اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الانسان " ، **مجلة الموارد** ،(صيف 2005) ، ص 11 .

[3] بركان ، **مرجع سابق** ، ص 22 .

***الهجرة غير الشرعية و التهرب البشري:**

تعني عملية تهريب البشر " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة اخرى ليست موطنا له او لا يعد من المقيمين الدائمين فيها ،من اجل الحصول بطريقة مباشرة او غير مباشرة على منفعة مالية او منفعة اخرى[1]".

و تكون عملية التهريب من طرف فرد او مجموعة من الافراد و بطرق يمكن وصفها بالتقليدية او البسيطة، كما تكون من طرف شبكات تهريب عالمية التي تعتمد على من لهم خبرة في قوانين الهجرة و الجنسية و الإقامة.

إضافة لعمال وكلاء السفر و السياحة و شركات النقل البري و البحري و الجوي مستخدمين في ذلك وسائل حديثة و التي يعتبر تزوير في جوازات السفر و تأشيرات الدخول من أهمها.

فنجد ان الهجرة غير الشرعية في اكثر حالاتها تعتمد على عمليات التهريب البشري بغرض الوصول الى المبتغى و هو الدخول الى الدولة لهدف الاستقرار فيها الى غاية تسوية الوضعية غير الشرعية التي هو عليها المهاجر.

كما و يمكن أن تكون للتهديدات المختلفة علاقة كذلك بالهجرة غير الشرعية فنجد مثلا:

***ظاهرة الإرهاب و علاقتها بالهجرة غير الشرعية:**

يعرف الباحث جيرارد شالياند الارهاب على انه:

"عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين ، و ياتي من داخل الدولة او من خارجها[2]".

اذا نلاحظ ان الإرهاب من خلال هذا التعريف يكون مصدره اما داخلي اي من طرف السكان الاصليين و المستقرين في الدولة و امايكون من طرف افراد او جماعات خارجية قادمة من دول اخرى في اكثر حالاتها تكون غير شرعية – طريقة الدخول الى الدولة –و هو ما يصعب على السلطات و اجهزة الامن في الدولة و عن ارتباطه ادا كان له سوابق عدلية في مجال الإرهاب

[1] ياسر عوض ، **مرجع سابق** ، ص ص 18، 19 .
[2] محمد غربي ، " من اجل مفهوم جديد لنظرية الداع و الامن : حالة منطقة البحر الابيض المتوسط " ، **دفاتير السياسة و القانون** ، ع 1 ، (ماي 2009) ، ص 95 .

***الجريمة المنظمة و علاقتها بالهجرة غير الشرعية:**

تعرف الجريمة المنظمة بانها : " الجريمة التي يمارسها تنظيم يضم عددا كبيرا من الافراد المحترفين ،يعملون في اطاره وفق نظام مراكز القيادة بالغة الدقة و التعقيد و السرية ، و يحكمه قاموس شديد القسوة يصل الى حد القتل او الايداء الجسدي على من يخالف احكامه ،وما ياخذ النظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة انشطته الاجرامية التي تمتد عبر الدول ،و غالبا ما تتسم بالعنف و تعتمد على افساد بعض الموظفين وكبار موضفين الدولة وتهجف الى تحقيق ارباح طائلة و يتربع على قمة التظيم رئيس واحد يدين له الجميع بالولاء المطلق و الطاعة العمياء فكثيرا ما يستمر التنظيم قرونا عدة بعد ان يتعاشر معه المجتع خوفا من بطشه و طلبا لحمايته"[1].

اما تعريف الشرطة الدولة للجريمة المنظمة فقد كان كالاتي: كل جمعية او تجمع لاشخاص يتعاطون عمل غير مشروع و متواصل و هدفها الاول تحقيق ارباح و فوائد دون اي التفات الى الحدود الوطنية.

بحيث نلاحظ من التعريفين المقدمين توفر عامل تخطي الحدود بمختلف الطرق خاصة غير الشرعية منها فارتباط الجريمة المنظمة بالهجرة غير الشرعية يكون اما عن طريق تسخير مهاجريين و سريين و غير شرعيين لخدمة مصالح الناشطيين في مجال الجريمة.المنظمة التي تشتمل على نقل و تهريب و بيع الاسلحة و المخدرات و تبييض الاموال و القتل الماجور و تهريب المعادن الثمينة اظافة الى نقل المواد النووية الممنوعة و بيعها او استخدامها او من ناحية اخرى فقد تساعد شيكات الجريمة المنظمة على ايجاد طرق للراغبين في الدخول بطرق غير مقابل مبالغة مالية المساعدة على الهجرة غير الشرعية.

كما ان الوضع غير القانوني للمهاجر السري يصعب عليه ايجاد عمل يضمن به راتب يساعده في توفير حاجيات المعيشة له في ظل القوانيين الصارمة بمختلف الدول خاصة فيما يتعلق بتشغيل من هم في وضعية غير قانونية ،مما يدفعهم للتوجه نحو الشبكات الجريمة المنظمة لاشتغال معهم.

المطلب الثالث : اصناف الهجرة غير الشرعية.

للهجرة غير الشرعية اصناف عديدة ندكر منها:

1- شخص يدخل دولة بطريقة غير قانونية و لا يسوي وضعه القانوني فيها.

[1] فايزة ختو ، **البعد الامني للهجرة غيرالشرعية في اطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2011/2010) ، ص ص 43 ، 44 .

2- شخص يدخل دولة بطريقة شرعية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء مدة اقامته القانونية مثل الطلاب و السياح الدين يواصلون البقاء في الدولة بالرغم من انقضاء الفترة الممنوحة له في التاشيرة من طرف الدولة المستقبلة فيصبح في وضع غير نظامي.

3- دخول شخص بطريقة قانونية لدولة اخرى مع وجود كافل و هدا النظام معمول به في عدة دول من مثل دول لدى كفيل اخر دون اتخاد اجراءات نقل الكفالة و هنا بصبح في وضعية غير قانونية[1].

4- دخول شخص لدولة ما في ضروف الكوارث البيئية او الطبيعية و الحروب و المجاعات ثم البقاء في تلك الدولة بعد زوال الاسباب دون ترخيص قانوني[2].

المطلب الرابع: اشكال الهجرة غير الشرعية

مع زيادة اعداد الهجرات غير الشرعية مند ظهورها او زيادة الرغبة في القيام بها لدى مختلف الافراد و في مختلف الاماكن في العالم و تنوعت و اختلفت اشكالها و توسعت لتشمل مختلف الفئات العمرية كما لم تبقى حكرا على جنس واحد بل شملت الجنسين و نجدها تنقسم الى ثلاث اشكال هي:

هجرة الشباب الذكور غير الشرعية

تعتبر هجرات الشباب غير الشرعية هي السابقة تاريخيا من منطلق خاصيات المجتمعات التي شهدت او تشهد هدا النوع من الهجرات بحيث ان اشاب في هده المجتمعات يتمتع بمسؤلية التي تضعه تحت ضغوط توفر شروط العيش كونه يعتبر العائل للاسرة في المستقبل وهدا في ضل صعوبة او استحالة تامين العمل والسكن كاولاويات لازمة في الحياة بسبب الضروف الاجماعيو الاقتصادية و السياسية في بلادهم الاصلية مما يدفع بهم الى البحث عن الهجرة بغرض تحسين اوضاعهم لكن الشروط المفروضة من طرف الدول بخصوص الهجرة نحوها تجعلهم يجنحون الى تتبع الطرق غير الشرعية[3] ، و لهذا تعد هجرة الشباب الذكور غير الشرعية اكثر انتشارا و اقدمها تاريخيا[4].

---

[1] محمد فتحي عيد ، " التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية " ، **مكافحة الهجرة غير المشروعة** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2010) ، ص 50 .

[2] احمد عبد العزيز الاصفر اللحام ، " **الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية : الماهية و الانماط و الممارسات** " ، ندوة علمية تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، بيروت (19-1433/04/21هـ / 2012 م) ، ص 4 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص 16 .

[4] الاصفر ، **مرجع سابق** ، ص 17 .

هجرة الاناث غير الشرعية:

جاءت هجرة الاناث في الاطار غير الشرعي للهجرة تاريخيا بعد الذكور و يمكن ان تحمل نفس الاسباب التي تدفع بالشباب للبحث عنتغيير دولة الاقامة لكن في شكل انتقال سري وتختلف هجرة الاناث الغير شرعية عن هجرة الدكور في الانعكاسات ولالثر النجمة عنها والانتقال في ششكل سري او غير شرعي الغير قانوني يجعل من المهاجر في موقف خطر في موقف خطر بغض النضر عن جنسه لكن تتفاوة درجة الخطورة بسبب ما يكتسب كل نوع من الامكانات و القدرة على التاقلم و الحفاظ على الحياة فغالبا ما تقع المهاجرات السريات في مصائد شبكات المتاجرة بالبشر او الجريمة المنظمة كما تنعكس هجرة الاناث سلبا و بدرجة كبيرة على فكرة الترابط و التركيب الاجتماعي من ناحيتين:

الأولى : هي انحلال مبدىء الولاية الاجتماعية للرجل بحيث تصبح المرأة معنية بالبحث عن العمل والكسب بما يخلق مساواة في المسؤولية بينها وبين الرجل ، و هذا يصنف كمظهر ايجابي يدل على تطور المجتمعات ، لكن اذا بحثنافي جوهر هذه المساواة و بيئة نشأتها و الاسباب التي ادت لها فنجد انها جاءت نتيجة لانحلال البنى الاجتماعية.

اما الناحية الثانية فتعنى بالوضائف التي تمارسها المهاجرات غير الشرعيات من تجارة الجنس وغيرها[1].

كما لا تراعى ضمن تحركات الهجرة غير الشرعية للنساء خصوصياتهن المختلفة[2].

هجرة الاطفال غير الشرعية:

ادا اتخدنا في الحسبان عامل السن امكانيات الطفل و قدراته فمن النحية الواقعية نجد ان هدا الاخير ليس له القدرة على الانتقال بطرق غير شرعية الى دولاخرى وهدا بسبب عدم قدرته على تو فير ملازم حيلت ه من مسكن واكل وشرب اي الامور تكون الضرورية للحياة فنجد ان مضم حالات الهجرة للاطفال تكون بفعل فاعل اما الابوين او شبكات الاتجار بالبشر كما ان للنساء دورا كبيرا في هده العملية بحيث انا هناك دول لال تتخد اجراءات الارجاع للوطن الام في حق الاطفال وبحكم حاجة هؤلاء الاطفال للرعاية للاطفال فانه يتم الابقاء على الام الى جانب ابنها وهو استعملته الاناث كدريعة في هده الدولة بعد دخولهم بطرق سرية وغير شرعية[3].

---

[1] الاصفر اللحام ، **مرجع سابق** ، ص ص 17 ، 18 .
[2] يورميد 2 ، المفوضية الاوروبية ، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط و الاتحاد الاوروبي** ، د ت ، ص 13 .
[3] الاصفر اللحام ، **مرجع سابق** ، ص 19 .

المبحث الثالث: الاطار التحليلي للهجرة غير الشرعية

ان دراسة اي ضاهرة بغرض فهمها وتفسيرها يحتم علينا التطرق يشتمل على الاسباب والدوافع المؤدية لها وكدا الطرق و العوامل المساعدة على اجادها او تفعيلها و المقترحات او الحلول التي يمكن ان تساعد على القضاء على الضاهرة وهو ما سنتطرق له في هدا المبحث من اسباب واساليب وطرق وعوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية و الحلول المقترحة لاحتوائها او القضاء عليها

المطلب الاول الاسباب المؤسسة للهجرة الغير شرعية

تاسس الهجرة الغير الشرعية لعوامل مختلفة قد تتنوع من منطقة الى اخرى كما قد تكون نفسها ويمكن تقسيمها الى جزئين بسيط ومعقد يتم توضيحه من خلال الشكل التالي :[1]

عوامل بسيطة

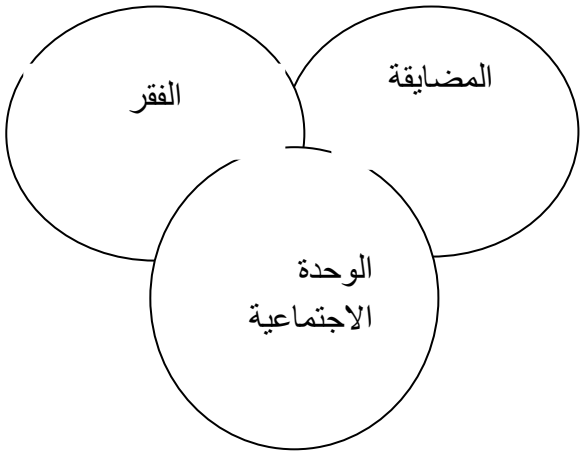

عوامل معقدة

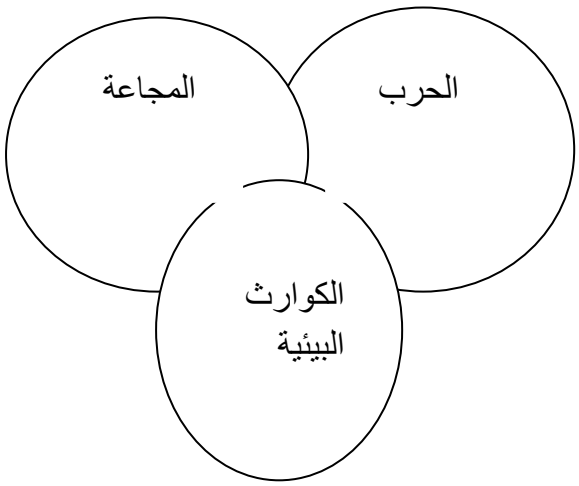

شكل1: العوامل البسيطة و المعقدة الدافعة للهجرة

[1] ختو ، **مرجع سابق** ، ص 78 .

و بإختلاف الأسباب حسب هذا الشكل سنوضح الدوافع من خلال العناصر التالية :

***التباين في المستوى الاقتصادي:**

وهو من بين اكثر الدوافع بما يشكله من عامل مغري و مستقطب للمهجرين من مختلف الدول التي تشهد وضعا اقتصاديا مزدهرا في ضل تشكيله في عامل منفر من الدول التي تشهد تدهور اقتصادي فتحسين الضع المعيشي بصفة عامة والمادي بصفة خاصة يعتبر محرك للهجرة الغير شرعية بحيث تشهد الدول المصدرة للمهاجرين الغير شرعيين تراجع في نسبة التنميةالاقتصادية ونسب دخل فردية متدبدبة و ارتفاع نسب البطالة خاصةبين اوساط المؤهلين للعمل من حاملي

الشهادات بمختلف درجاتها وتحصصاتها وهدا في ضل سيادة وضع منافي تماما للوضع في هده الدول ومقارنتها بالدول المستقبلة بحيث تعرف دول المقصد ارتفاع في مستوى المعيشة اضافة الى توفر مناصب الشغل والانخفاض في نسبة البطالة بل الحاجة الى اليد العاملة[1].

الوضع الاجتماعي:

بحيث يصنف بعض المفكرين العاملين الاقتصادي و الاجتماعي كمتغيرين أساسيين و سابقين تاريخيا في التأسيس للهجرة غير الشرعية بحيث يطلق عليهما الأسباب الكلاسيكية للهجرة غير الشرعية.

ان الفوارق الاجتماعية بين الدول المتطورة والفقيرة و المتخلفة أو بما يصلح على تسميتهم دول الوجهة ودول الانطلاق تمثل دافعا أساسيا للهجرة الغير الشرعية من نمو ديمغرافيام كما كيعبر عنه بالانفجار الديمغرافي أي زيادة غير مضبوطة وغير منضمة تنعكس بالسلب على وضع الدولة في ظل نقص عدد السكان في الذل المستقلة كذلك انتشار الأمراض و الأوبئة و عدم القدرة على مواجهتها والقضاء عليها مما يجعل الحياة الإنسانية مهددة فيلجا البعض للهجرة بطرق مختلفة خاصة السرية منها بسبب تعذر الهجرة وفق طرق القانونية بغرض الحفاظ على حياتهم ، كما ان عامل الامية يلعب دورا كبيرا في الدفع نحو الهجرة غير الشرعية بسبب الجهل بنتائج العملية و ما يترتب عنها من مخاطر على الفرد او ما ينجر عنها من عقوبات وغيره[2]. و نلاحظ أن الهجرة غير الشرعية في ظل ارتباطها بالناحية الاجتماعية نجد لها ناحيتين :

[1] بركان ، **مرجع سابق** ، ص ص 49 ، 50 .
[2] بن حليلو ، **مرجع سابق** ، ص ص 37 ، 38 .

الأولى أنها وليدة لمشاكل اجتماعية و **الثانية** فهي مشكلة اجتماعية في حد ذاتها ، بحيث تعرف المشكلة الاجتماعية على أنها " انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه "

و تعرف على انها: " موقف يتطلب معالجة اصلاحية ، و ينجم عن ظروف المجتمع او البيئة الاجتماعية و يتحتم معه تجمع الوسائل الاجتماعية لمواجهته و تحسينه"[1].

العوامل السياسية و الامنية:

تشتمل العوامل السياسية و الامنية الدافعة للهجرة غير الشرعية على عدة نواحي تتحكم في قدرة الفرد على التكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة بما يجعله يبحث عن بيئة افضل من تلك التي يعيش فيها و التي تتميز بالاستقرار و الامن بسيادة انظمة سياسية دكتاتورية دات الطابع عسكري في كثير من الحالات ،في ظل ما يشهده دول الوجهة من استقرار سياسي الى حد بعيد و انظمة ديموقراطية ،كما و يتم طمس حقوق الانسان و الانتهاك حرمات و الحريات و الاقامة في الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية فتعرف رواجا لفكرة احترام حقوق الانسان اد يمتاز الانسان فيها بحقوقه جميعها و بشكل متساوي بدون وجود لتفريق و هو ما يخلف الاستقرار النفسي الذي يبحث عنه من المهاجرين غير الشرعيين و لم يجدوه في بلدانهم[2].

كما يلعب متغير الامن دورا مهما في الدفع نحو الهجرة و تغيير البلد بالطرق شتى خاصة غير الشرعية بسبب عدم توفر هدا الاحفر،فكثرة الحروب و النزاعات التي تتميز بالتعقيد و القدرة التدميرية ،بحيث يصبح الفرد مهدد في كيانه و يصبح البقاء فقط هو الهدف الاسمى دون مراعاة للسؤال كيف؟فيلجا الافراد في هده الحالة للتوجه نحو الهجرة غير الشرعية باشكالها المختلفة من مثل اللجوء ثم البقاء ، و عدم العودة بعد انقضاء التهديد و زواله[3].

المطلب الثاني :الاساليب و الطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية

تستخدم ضمن عملية الهجرة السرية او الغير شرعية عديدة الطرق و الاساليب دات الطابع غير شرعي المخالف للقوانيين و الاعراف التي تنظم عملية الهجرة فنجد منها:

*الاستعانة بجماعات التهريب المنظمة :جاء في بروتوكول الامم المتحدة كتعريف لتهريب المهاجرين.

[1] بركان ، **مرجع سابق** ، ص 52 .
[2] **المرجع نفسه** ، ص 54 .
[3] بن حليلو ، **مرجع سابق** ، ص ص 34- 36 .

في المادة 03 الفقرة 'أ' ما يلي : "يقصد بتعبير تهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها او من المقيمين الدائمين فيها ، و ذلك من اجل الحصول بصورة مباشرة على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى"[1].

و تكون العلاقة بين المهاجريين غير الشرعيين في شكل صفقة تتضمن عقد شفوي يتعهد فيه المهاجر بدفع القيمة المالية المطلوبة من طرف جماعة التهريب بغرض نقله نحو الدولة الهدف وفق طرق بريه او جوية او بحرية[2]. كما يمكن ان يشمل العقد طرق اخرى كتزوير الوثائق و جوازات السفر ، او تنظيم عقود عمل شكلية و غير حقيقية بين الراغب بالهجرة و شركات وهمية في دولة الوجهة[3].

***التحايل الاجتماعي و الهجرة عن طريق الزواج:**

بما ان معظم الدول في العالم خاصة تملك التي حركات هجرة نحوها بمختلف الاشكال تتضمن دساتير قانون يضمن لمن يتزوج بمواطن من مواطنيها. بغض النظر عن جنسه بالإقامة بطريقة قانونية و نظامية و هو ما اصبح كتجارة او لصفقة موجهة للنساء خاصة في دول المقصد اللاتي امتهنن هده المهنة مقابل مبالغ مالية كبيرة او عن طريق الايقاع بهن في مصيدة الخداع من طرف بعض الشباب الدين يوهمهن بالزواج بغرض الاستقرار ،لكن الهدف من دلك الحصول على الدخول و شرعية الاقامة بمجرد الحصول على المبتغى يتم فسخ عقد الزواج ثم تاتي المرحلة التحايل الاجتماعي عن طريق الصناديق التامين على البطالة التي تقدم للبطالين اجور دون اي عمل مقابل دلك الى غاية حصوله على عمل و بدلك يضمن المهاجر هنا قيمة مالية تساعده على توفير مسكنه ... و غيره[4].

***الطرق الفردية و التسلل عبر الحدود و محطات الانتقال:**

تعتبر المحاولات الفردية من بين اهم الطرق التي تتبع الهجرة غير الشرعية عن طريق التسلل و الانتقال السري عبر الحدود خاصة البرية باعتبارها اسهل من المسالك البحرية و الجوية.و اضمن للوصول دون الاستعانة في كثير من الاحيان بشبكات تهريب المهاجريين سواء كانت متمثلة في فرد او مجموعة من الافراد ،كما و قد تكون الهجرة غير الشرعية من طريق التسلل نحو محطات النقل المختلفة –برية بحرية جوية –بغرض الاندساس داخل وسائل النقل كالقطارات و الحافلات و السفن خاصة التجارية و داخل

[1] صايش ، **مرجع سابق** ، ص 69 .
[2] الاصفر ، **مرجع سابق** ، ص 20 .
[3] الاصفر اللحام ، **مرجع سابق** ، ص 22 .
[4] **المرجع نفسه** ، ص ص 22، 23 .

الطائرات ،و تعرف هده الطرق نسبيا كبيرة من الخطر على الحياة القائم بها لعدم توفرها اطلاقا على اي وسيلة لأمان و الحماية .

اما من الناحية الاخرى فاستخدام تاشيرات صحيحة لدخول دول ليست هي دول المقصد بل تكون في هده المرحلة دول المقصد هي دول العبور نحو المنطقة التي تتضمنها التأشيرة. بسبب عدم وجود رحلات مباشرة من الدولة الاصل نحو الدولة المقدمة لتأشيرة الدخول ،فتكون التأشيرة بصيغة دخول الدولة .أ. من الدولة .ب. عن طريق الدولة .ج. لكن بمجرد الوصول للدولة .ج. يتم الهروب من مراكز النقل .مطارات موانئ. بغرض الاقامة فيها ، و هنا يصبح الفرد في وضعية غير نظامية[1].

مثال :

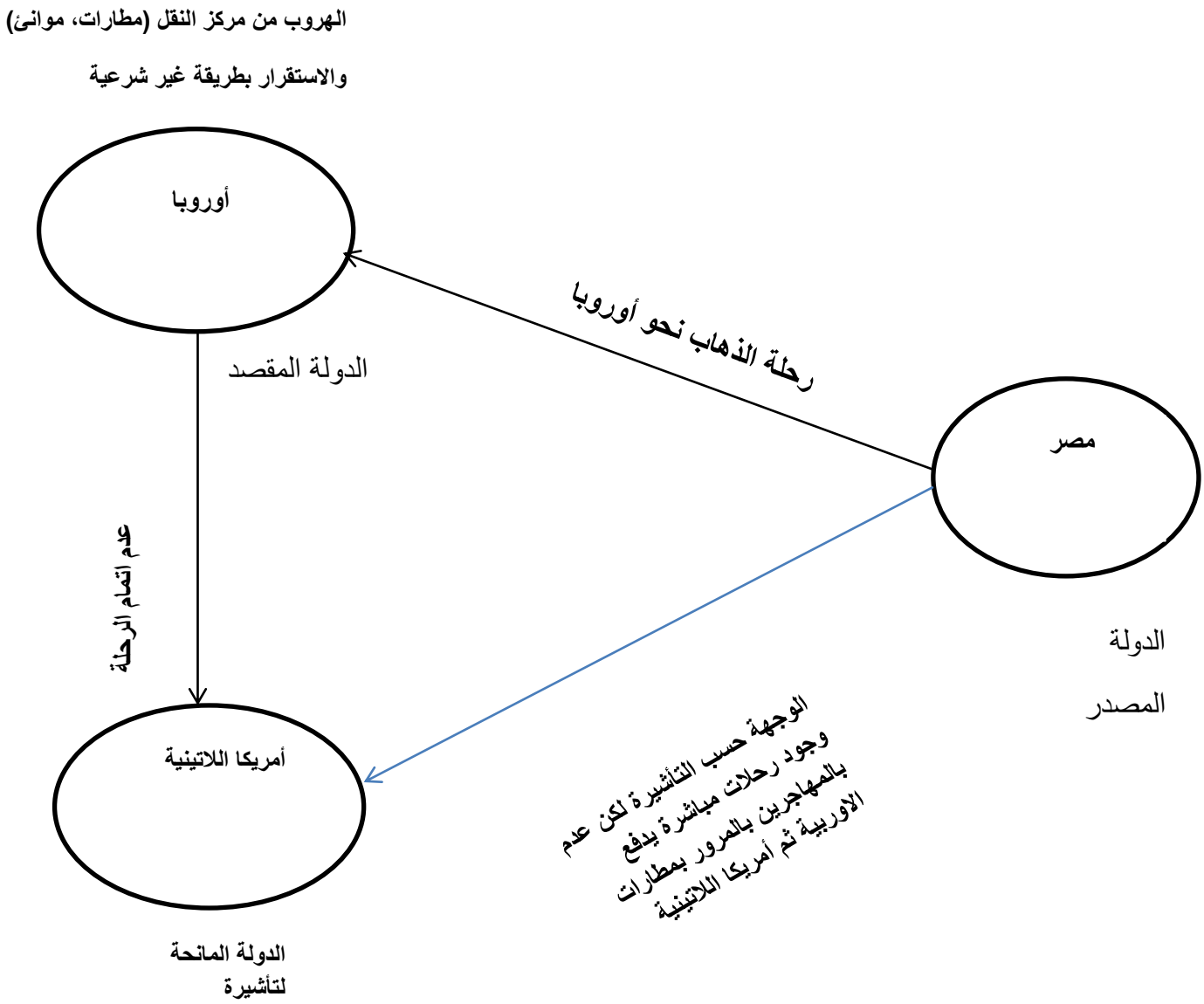

[1] **المكان نفسه** .

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية:

ترتبط اساسا العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية في قصور اليات الردع و التصدي لهده الظاهرة و عدم فاعليتها ،و تقليدها في ظل تطور مسالك و طرق و اساليب الهجرة غير الشرعية فنجد منها:

***مشاكل البنى التحتية للمنافد الحدودية:**

بحيث تعاني البنى التحتية لبعض المنافد الحدودية الاتلاف و الاهتراء جراء قدمها كما تعاني من عشوائية توزيعها و عدم ملائمتها لحكم العمل المنوطة به.

هدا في ظل كثافة حركة المسافرين و البضائع في بعض هده المنافذ الحدودية من الاتلاف و الاهتراء جراء قدمها ، كما تعاني من العشوائية في توزيعها و عدم ملائمتها لحجم العمل المنوط به.

هذا في ظل الكثافة حركة المسافرين و البضائع في هذه المنافذ مما يجعل البنى التحتية غير قادرة على استيعابها ، و تشكل الاختلالات في البنى التحتية عائق امام مواكبة التطور العلمي في مجال الامن الحدودي.

***الموارد البشرية:**

يعتبر العامل البشري اهم عنصر ضمن عناصر مراقبة الحدود بمختلف انواعها .البرية ،البحرية ،الجوية بحيث ينعكس مدى تكوين العمال ضمن المراكز بالإيجاب او السلب من خلال مدى تأهيلهم و قدرتهم على التحكم و توظيف الاجهزة الحديثة للرقابة الحدودية لكن عدم الكفاءة لعمال المنافذ الحدودية يسهل من عملية تسلل المهاجرين غير الشرعيين عبر مختلف المسالك.

***الاجهزة و التقنيات و المعدات الحديثة:**

يعتبر نقص الاجهزة و المعدات المستخدمة في فحص و تفتيش لأشخاص و الامتعة و المركبات ووسائل النقل المختلفة ،و مراقبة الاشرطة الحدودية او المجال الجوي او المياه الاقليمية ،وسيلة مساعدة على الهجرة الافراد او الجماعات بطرق غير الشرعية بما يضمن لهم الوصول دون عراقيل بسبب عدم توفر اليات للإنذار او كاميرات ليلة او الحرارية و غيرها.

***ألية العمل:**

اذ ان عدم توفر تناسق وتنظيم بين اجهزة المنفذ الواحد و بين المنافذ المختلفة يجعل من وسائل الرقابة فيها غير فعالة مما يسهل على الراغبين في المرور بطرق غير شرعية من تخطيها ،بحيث تغيب الية العمل المشترك بغياب قواعد للبيانات بينها في بعض البلدان و التي تسهل من ربط هذه المراكز ببعضها البعض بغرض تضييق الخناق على الحركات غير القانونية و ايقافها.

***الامن الحدودي:**

و هو اساس مرتبط بأمن الدولة الداخلي ،حيث تعتبر الحدود قواعد متقدمة تجنب الدولة مخاطر كثيرة منها الهجرة غير الشرعية ،و هو راجع لعامليين اساسيين الاول هو امكانيات و قدرات الدولة على توفير وسائل الحماية و التجهيزات العسكرية ،و الثانية مرتبط بطول الحدود البرية و البحرية و الطبيعية الجغرافية لها (وعرة – سهلة)[1].

المطلب الرابع :اليات التصدي للهجرة غير الشرعية:

ان التصدي للهجرة غير الشرعية او القضاء يتطلب توفير اليات ووسائل فعالة جديدة لمجابهة او تفعيل الاستراتيجيات و الامكانيات المتوفرة و عصرنتها بغرض مواكبتها للتطور الذي شهدته ظاهرة الهجرة غير الشرعية و المتمثلة في العناصر التالية:

***احكام الرقابة على الحدود:**

و ذلك من خلال تكثيف الدراسات و الدوريات و استخدام اسرع الوسائل الانتقال و الاتصال بمواجهة محاولات تسلل الاشخاص. في مراكز المراقبة الحدودية و البحرية و البرية.

- التنسيق مع الدول المجاورة في مجال التصدي المشترك للهجرة غير الشرعية ،مع تبادل المعلومات بينها.
- تفعيل التنسيق بين الاجهزة الامنية للدولة الواحدة من حرس الحدود و السواحل و اجهزة الجمارك و الشرطة الحدودية بغرض التصدي لأي محاولة عبور غير شرعية الى داخلها .

[1] وضاح الحمود ،" **استخدام التقنيات الحديثة في مجال امن الحدود** " ، الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية و البحرية و الجوية ، ابوظبي (26-2009/01/28م) ، ص ص 1- 4 .

- تدعيم المراكز الحدودية المختلفة بأجهزة تساعد على كشف الوثائق المزورة على المستوى الموانئ و المطارات و مراكز العبور البرية.

***تامين جوازات السفر و مستندات الاقامة:**

- العمل على اتخاذ الاجراءات و الخطوات التي تساعد على تطبيق التقنيات الحديثة في التعرف على هوية المسافرين بما يساعد على ملاحقة المطلوبين و مكافحة عمليات التسلل و تزوير الوثائق للسفر ،و تفادي القيام بأعمال غير مشروعة من طرف المتسللين خلسة .
- استيفاء شروط منح تأشيرة الدخول و رخصة الاقامة و الالتزام بجميع الضوابط اللازمة للحفاظ على امن و سلامة الدولة[1]، بحيث يتعين على الوافد للدولة او من قام بطلب تأشيرة دخول ان يدلي بمعلومات شخصية دقيقة تسمح بمراقبته جيدا ،و ذلك لمعرفة ما اذا كانت اقامته ستطول ام لا[2].
- فرض عقوبات على شركات النقل التي تقوم بنقل الاشخاص دون حصولهم المسبق على تأشيرات الدخول[3].

***الاجراءات الخاصة بإقامة الاجانب :**

- الزام الاجنبي الوافد لدولة ما بالتصريح بمدة أقامته و المكان الذي يستقر فيه او في حالة تغيير المكان وجب عليه ابلاغ الجهات المعنية .
- الزام المسؤولين عن ادارات الفنادق و الشقق المخصصة للكراء عن ابلاغ عن اقامة الاجنبي لدى المصالح المختصة .
- تنظيم قواعد التنقل للأجانب داخل الدولة بغرض مراقبتها و هذا ما يتوافق مع سياستها الامنية و يخدم مصالحها الاقتصادية و يضبط و يضمن التوازن بين الاقاليم من ناحية نسبة السكان.
- القيام بحملات تفتيش دورية مستمرة بغرض الوصول للمقيمين غير الشرعيين و اتخاذ الاجراءات الازمة اتجاههم .
- مراجعة القوانين الخاصة بالهجرة و الاجانب و محاول سد الثغرات الموجودة فيها[4].

---

[1] محمد نور ، ياسر عوض ، **مرجع سابق** ، ص 31 .
[2] يونس سامر ، **" التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"** ، ندوة دون عنوان ، بيروت (12-13 أذار 2012)، ص 18 .
[3] محمد نور ، ياسر عوض ، **مرجع سابق** ، ص 91 .
[4] **المرجع نفسه** ، ص 92 .

*** فرض و تشديد العقوبات:**

- تشديد عقوبة تزوير الجوازات للمهاجريين او لتأشيرات سواء على المزور او المهاجر في حد ذاته.
- رفع العقوبة لكل مسؤول عن تسيير وسيلة نقل باي نوع من الانواع لا يقدم بيانات صحيحة حول المسافرين اللذين يقلهم ممن لديهم جوازات سفر او تأشيرات دخول صالحة مع علمه بذلك.
- تشديد العقوبات و فرض غرامات مالية معتبرة على كل من يئوي او يشغل مهاجر غير شرعي في مصالحه[1].

*** عقد الاتفاقات مع مختلف الدول بخصوص الهجرة غير الشرعية:**

و تكون بعقد الاتفاقات بشكليها ثنائية او متعددة الاطراف خاصة مع دول الجوار بهدف التعاون عبر اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع تسلل الاشخاص فيما بينها[2].

- عقد اتفاقات بين دول المصدر و دول الوجهة بغرض التعاون على القضاء على الهجرة غير الشرعية من منطلق مساعدة دول المقصد و دول المصدر في مجالات عدة انطلاقا من دعم اجهزة مراقبة الحدود المختلفة لهذه الدول وصولا لدعم التنمية بمختلف اشكالها فيها[3].

المبحث الرابع :المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية

مع تطور الدراسات في مختلف المجالات و العلوم تطورت كذلك النظريات المفسرة و المحللة لمختلف الظواهر فمنها ما هو مختص بمجال معين او يقتصر على موضوع ما و منها ما يصلح لتحليل عديد الظواهر لما فيها من ترابط ،و بما ان الهجرة غير الشرعية من اهم الظواهر المعاصرة ذات التأثير المتفاوت الحدة على دول في مختلف قطاعاتها حتم علينا التطرق لاهم المداخل النظرية (الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية) المفسرة لها بهدف فهمها اكثر.

[1] **المرجع نفسه** ، ص 93 .
[2] **المرجع نفسه** ، ص 96 .
[3] بركان ، **مرجع سابق** ، ص ص 100، 101 .

المطلب الاول : المدخل الاقتصادي

يمكن الانطلاق في التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من فكرة اساسية مفادها المفاضلة بين المزايا و التكاليف و تعظيم المنفعة باقل الاثمان و هو ما يهدف اليه المهاجريين غير الشرعيين لتحقيقه من خلال نظرتهم لقدرة الهجرة غير النظامية على احداث فائض صاف ايجابي ياتي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الاصل و الدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف ،او يمكن ان نسميه بالمرور المتوقع من ظاهرة الهجرة غير الشرعية[1].

و يتضمن المدخل الاقتصادي نماذج نذكر منها :

***النموذج التقليدي المنبعث** : (NEOCLASSICAL MODEL)

اذ يركز هذا النموذج على عامل ظروف الحدود و احتمالية و نتائج الاعتقال و سهولة التوظيف غير النظامي و فرض الوضع القانوني المستقبلي التي تحكم احتمالية نجاح الهجرة غير الشرعية ،كما يفترض هذا النموذج اعتياد المهاجرين غير الشرعيين على التنافس مع العمال الاصليين للدولة المستقبلة غير الماهرين و يفترض كذلك إمكانية حصول هؤلاء المهاجريين على فرض وظيفة من خلال قبول الاجور القليلة مقارنة. بعمال تلك الدولة من سكانها الاصليين ،كما و قد يقبلون برواتب اقل من الحد الدنى لأجور .

***نموذج تحرير التجارة :(TRADE LIBERALIZATION MODEL)**

يركز هذا النموذج على النتائج القيام الدولة بتحرير التجارة ،فيها مما يؤدي الى توسيع كبير في الاسواق المحلية و الذي ينعكس حسب فقرات الدولة .بالإيجاب كما قد ينعكس بالسلب .بحيث تعرف الدولة المصنعة تطورا اقتصاديا بسبب هذه العملية في ظل وجود توازن بين قطاعاتها خاصة الصناعة و الزراعة مما يحافظ على مناصب شغل جديدة بسبب حاجة الاسواق للسلع المختلفة في المجال الصناعي ،لكن نفس الخطورة لدى دول غير متطورة و ليس لهل القدرة على التصنيع و تنعكس عليها بالسلب ، و ذلك عن طريق احالة كثير من العمال الزارعين و العمال غير المهرة على البطالة مما يدفع بهم للتوجه نحو الهجرة بمختلف طرقها خاصة السرية نحو الدول التي تعرف تطورا و تعتبر مخرجا لهؤلاء للحصول على عمل.

[1] بتقة خديجة ، **السياسية الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، اطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013-2014) ، ص 41 .

***نموذج الطلب البنيوي و الدول المتقدمة :(STRACTUAL DEMAND IN DEVLOPED)**

يرى دوجلاس ماسي « DOUGLAS MASSEY » ان سوق العمل في الدول المتقدمة يخلق مطلبا بنيويا للعمال المهاجريين غير المهرة لمليء الوظائف غير المرغوبة التي لا تقبل عليها للعمال الاصليين في دولة المقصد المستقبلة للهجرة غير الشرعية بغض النظر عن حجم الاجور :و يرى دوجلاس ان اقتصاد ما بعد الصناعة وسع الفجوة بين الوظائف التي يتطلب الالتحاق بها مستويات عالية من التعليم بحيث يتأهل لها عادة العمال الاصليين و المهاجريين الشرعيين ،و بين الوظائف الدنيا غير المرغوب فيها التي تتطلب عادة مستوى تعليمي معين من مثل :حصاد المحاصيل الزراعية ،البناء التشييد، تنظيف ،المساكن، و اعمال الخدمة في الفنادق و المطاعم و عمال النظافة ...و غيره.

حيث تستقطب هذه الوظائف عددا كبيرا من المهاجريين غير الشرعيين في مختلف الدول اذ يرى انصار هذا الطرح ان الرغبة في العمل بالوظائف غير المرغوبة هو ما يجعل المهاجريين غير الشرعيين يحصلون على وظائف[1].

المطلب الثاني :المدخل الاجتماعي :

يرى انصار هذا الطرح ان الهجرة غير الشرعية هي نتيجة ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك للروابط الاجتماعية[2].

كما يطرح نماذج ضمن هذا المدخل لتفسير الظاهرة المدروسة وفق المنظور الاجتماعي فنجد:

***نموذج الفقر: (POVERTY MODEL)**

حيث تتشكل ظاهرة تنامي معدلات الفقر الناجمة عن الازمات الاقتصادية او عدم توفر الدولة على موارد تساعدها على تحقيق الاكتفاء في مجالات عدة لسكانها يزيد من احتمالات حدوث الهجرة غير شرعية ، بحيث ان المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون هم الافقر حسب معايير دولهم الاصلية ،و هو ما يشكل عامل محفز للتوجه نحو الدول المستهدفة بالهجرة غير الشرعية.

[1] عبد الله محمد عبد المحسن الفوزان ، محاضرة بعنوان : النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية : دراسة نظرية ، **جامعة حائل** ، المملكة العربية السعودية ، د ت .

[2] بتقة ، **مرجع سابق** ، ص 46 .

***نموذج الانفجار السكاني :(OVERPOPULATION MODEL)**

يؤدي النمو السكاني الذي يفوق القدرة على التحمل في منطقة ما او في لبيئة ما الى الانفجار السكاني ،بحيث تكون الزيادة في عدد المواليد نسب الزيادة في عدد المواليد غير مضبوطة ،
و تشهد المناطق التي تعرف نسب نمو منخفضة و ارتفاع في نسبة السكان مقارنة بالمناطق او الدول المتقدمة و المتطورة ، مما يدفع للهجرة غير الشرعية نحوها[1].

***النموذج الثقافي: (CULTUR MODEL)**

بحيث ان الثقافة ان الثقافة حسب هذا النموذج الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة الى حد كبير عن الميل العام للهجرة غير الشرعية داخل الجماعة ،فانتقال الناس وتحركاتهم بمختف الطرق ،حتى غير الشرعية منها خارج حدود المجتمع انما يحدث لتزاج الثقافات او التأثير بثقافة معينة[2].

المطلب الثالث: المدخل السياسي

يعتبر المدخل السياسي من اهم المداخل المفسرة للهجرة غير الشرعية لارتباطه بوضع الدولة ووضع الموطنين و الاستقرار السياسي و الامني بالنسبة لكلى المتغيرين بحيث يركز هذا المدخل على نموذجين اساسيين هما:

***نموذج الحروب و طلب اللجوء:(WARS AND ASYLUM MODEL)**

بحيث تكون الاوضاع داخل الدول متحكم اساسي في عملية الهجرة السرية لمل تشهده الدول من استقرار و امن ،في ظل ما تشهده دول اخرى من حروب اهلية و قمع و اضطهاد دينيا او عرقيا او غبرهما لضافة الى الابادة الجماعية او المخاطر قد يتعرض المواطنين جراء الحروب الاهلية .حرب بين جيش نظامي و جماعات خارجة عن القانون.
او ارهاب او اقتتال طائفي او عقائدي ،و يذهب الراغبون في الهجرة غير الشرعية الى طلب اللجوء كطريقة نظامية للهجرة غير الشرعية خاصة بعد الدخول الى الدول الهدف بشكل غير قانوني.

[1] عبد المحسن الفوزان ، **مرجع سابق** .
[2] نصيرة طالح ، **اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة الى الخارج (دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج- جامعة مولود معمري بتيزي وزو-)** ، اطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،2010-2011)،ص ص 150- 151.

***نموذج الحرمان من حق المواطنة:**(DEPRIVATION OF CITIZENSHIP MODEL)

و هو ما يعني اقصاء الفرد داخل دولته مما يولد حس عنده بعدم الانتماء ،ذلك عن طريق عدم اشتراكه في عدة امور كالانتخابات و اختيار رئيس لبلاده على يبسل المثال مما يدفع بالكثير للتوجه للهجرة السرية طمعا في تسوية مستقبلية لوضعيته ثم تمتعه بحقوقه في الدولة الهدف[1].

[1] الفوزان ، **مرجع سابق** .

الفصل الثاني: محددات الأمن الأوربي

شكل التغيير في مصادر تحديد توسع مفهوم الامن دافعا اساسيا لتبني دول الاتحاد الاوربي نضرة امنية مشتركة ذات طابع تعاوني وتشاركي بهدف التصدي للاشكال الجديدة التي تميزة بها هذه التهديدات والتي امتد تأثيرها ليشمل مجلالت عدة مستقلة كانت او مرتبطة بحيث سيتم التطرق في هذا الفصل لمفهوم الامن وتوسعه ليشمل تهديدات الامنية الجديدة كما سيتطرق البحث الامني الاوربي انطلاقا من نشأت الاتحاد الاوربي وصولا الى خلق وتفصيل قوانين ومؤسسات وسياسة امنية اوربية مشتركة

المبحث الاول :مفهوم الامن

يعتبر الامن غاية وجدة مع وجود الانسان وشكلت محور اهتمامه منذ الازل بحيث سعى هذ الاخير الى تحقيقها في ظل نقصانها او انعدامها وفق اسباب اختلفة وتنوع اختلاف الاماكن والازمنة.

المطلب الاول: تعريف الامن

يشتمل تعريف الامن على نسختين لغوية واصطلاحية

- **فالامن لغة:** ورد هذا المصطلح في اللغة العربية بمعني الاطمئنان من الخوف فالامن عند العرب ضد الخوف فيقول امن الرجل بمعني اطمئن ولم يخف [1]

وفي اللغة الاجنبية : ترجع الكلمة الانجليزية security الى اصلها اللاتينيsecuritas/securus المستنبطة من الكلمة المركبة cura . sine حيث تعني sine : " دون " وتعني cura: "اضطراب" ومنه تعني دون اضطراب [2].

- **الامن اصطلاحا:** قبل التطرق لاهم التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الامن وجب علينا الاستشارة الى ان الامن مهوم واسع يصعب ضيط حدوده ،كما ويصعب ايجاد تعريف موحد له نظرا لطبيعته وطبيعة معاينته او موجداته.

فقد عرفه باري بوزان على انه :

" تواصل التحرير من التهديد the poursait of freedon from threat "[1].

[1] منجد الطلاب ، فؤاد افرام البستاني (بيروت : دار المشرق ش م م ، ط 46 ، دت) ، مادة ' أ ' ، ص 13 .
[2] Michel dillion , **politics of security** (Routledge London ? 1996) , p 121 , in : http://Routledge.com/books/search/12/1/2009

ويعرفه ولتر ليبمان (walter lippmann) كمايلي " الامن ومن وجهة نظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ،اما ن وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[2].

تعرفه دائرة المعارق البريطانية بأنه "حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية "

ويعرفه هنري كيسنجر henri Kissinger على انه "تصرفات يسعي المجتمع علن طريقها الى حفظ حقه في البقاء "

ويعرفه روبرت مكنهار كمايلي: "الامن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونه " وسترد قائلا :ان الامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهاتها ،لاعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات"[3].

المطلب الثاني: الامن بين الطرح التقليدي والحديث

تثير معظم التعريفات التقليدية للأمن الى مفهومه الضيق الذي ما يركز على التهديدات ذات الطابع العسكري والتي يشكلها العنصر الخارجي خارج الحدود الدولة في شكل عدوان بحيث يعرفه "وانيل كوفمن" على انه حماية الامن والمحافظة عليها من اي عدوان خارجي " protection from extrnal threats

ويعرف على انه : "المقدرة على المحافظة على الامة وعلى كرامتها واراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من اي اعتداء خارجي "

و نلاحظ من هذه التعريفات ان الامن التقليدي ركز على قضايا القوة والدفاع والحرية و صد العدوان الخارجي وحماية السيادة ...

---

[1] ادريس عطية ، محاضرة بعنوان : مدخل للدراسات الامنية ، جامعة تبسة ، تبسة ، الجزائر (2015/04/05) .
[2] جون بيلس ، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** (الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للابحاث ، 2004) ، ص 414 .
[3] نسيمة طويل ، الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق أسيا : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسة : 2009-2010) ، ص 37 .

واقر بأن الدولة كمعني وحيد بالأمن[1] ، لكن ظهر نقاش حول مسألة توسيع مفهوم الامن بداية الثمانيات والتسعانات كونها من اهم المراحل التي عرفت ثورة في المجال المفاهيمي و النظري في مختلف المجالات خاصة الامن وذلك لكثرة التغيرات الحاصلة في تلك الفترة ،بحيث انه لم يكن من الممكن الحديث في توسيع لمفهوم الامن وتنويع في المناهج الامنية لو لم تتغير طبيعة التهديدات المحددة لمفهوم الامن الحاجة لاداراكها والسعي لاحتوائها خاصة في ظل تنوعها وتعقدها وشموليتها لمختلف المجالات تربطها مع عدة مستويات [2]، حيث نجد ان التعريفات والرؤى اختلفة بعد هذا التحول حول تعريف الامن كونه مفهوم معقد لكن اتفقت حول شموليته وتوسعهم ونجد من التعريفات الحماية من كل مايشكل تهديدا للامن الداخلي في المجالات المختلفة وكذا ضد الاخطار الخارجية التي تهدد المصلحة القمية للدول والمجتمعات من اجل تحقيق الاهداف تعبر عنها مصالح المجتمع ورفاهيته"[3].

ويشير الى التهديدات التي سلهمت في توسيع مفهوم الامن بـ : "مجموعة مصادر التهديد او قانوات إحداث الضرر التي تختلف عن ما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للامن ، والتي قد يواجهها نطاق اوسع من الكيانات ، يمتد من الانسان الفرد الى وجود الانساني في مجمله ، بما يشمل الدولة ولكن لايقتصر عليها باي حال من الاحوال و يتسع بذلك نطاق التهديدات الامنية ليشمل طيفا من المشكلات الاقتصادية، اوالبيئية ، والصحية ، او اجتماعية ، او سياسية والتي قد تنشأ ليس بشكل مقصود من قبل كيان محدد لاهداف ذات طبيعية سياسية ، و لكن قد تنشأ من مصادر شديدة التنوع ترتبط بمختلف مناحي الوجود الانساني"[4].

[1] محمد جمال مظلوم ، **الامن غير التقليدي** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2012) ، ص ص 15، 16 .
[2] فريدة حموم ، **الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسيةو الاعلام ، 2003-2004) ، ص ص 17، 18 .
[3] مظلوم ، **مرجع سابق** ، ص 77 .
[4] **المرجع نفسه** ، ص 80 .

المطلب الثالث: ابعاد الامن الحديث

تضمن الامن الحديث او الغير التقليدي كونه شامل وموسع لعدة ابعاد مع تركيزه على عدة فواعل فضلا عن تمحوره حول امن الافراد لصفة اكبر وهو ما سنوضحه من لشكل التالي[1]:

شكل : منظومة الأمن الشامل

[1] لمزيد من المعلومات انظرالمرجع التالي :
مظلوم ، **المرجع نفسه** ، ص 25 .

المطلب الرابع: مستويات الامن

يشتمل الامن على ثلاث مستويات اساسية بحيث يختلف كل مستوي على مستوي اخر من ناحية الشكل وكيفية تحقيق الامن فيه او مغيبات الامن ضمنه وهي :

- **المستوي الوطني (القومي)**

يتمحور على فكرة اساسي هي مجموعة الاخطار سواءا الداخلية او الخارجية التي تمس كيان الدولة [1] بحيث يسعي لتغييب هته التهديدات والقضاء عليها والتصدي لها فالامن الوطني (القومي) في احد معانيه " هو غياب الخوف والاسباب التي تؤدي اليه بالنسبة للدولة سواء ان كانت اسباب داخلية او خارجية والاطمئنان الدولة الى تحقيق الغايات والاهداف القومية التي ترمي الى حماية اراضيها وثرواتها باستقلالها السياسي وتوفير الرخاء لشعبها بشكل يضمن استمرار بقاء الدولة وتنمية امكاناتها[2].

كما يعرف على انه : " الحالة التي تصل اليها الدولة بحيث تكون قيم الدولة العليا ثقافة الدولة ومبادئها والديمقراطية ووحدتها والرفاهة للافراد بها محفوظة وفي تطور مستمر"

ويذهب بعض الباحثين الى التفريق بشكل صريح بين نوعيان من الأمن الوطني (القومي) الاول داخلي والثاني خارجي بحيث نجد :

- **الامن الوطني الداخلي :**

– وهو الامن الذي بموجبه يتم الحفاظ على استقرار الحدود الجغرافية والحفاظ على المنشأت العامة.

- **الأمن الوطني الخارجي:**

ويتعلق بحماية الدولة من الاخطار الخارجية المتعلقة بدول الجوار او الدول المتربصة بسلامة الدولة[3].

- **المستوي الاقليمي:**

– ويعني سياسية مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد ،وتسعي للدخول في تنظيم عسكري لدول الاقليم، لمنع اي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم.

---

[1] بلال قريب ، **السياسة الامنية الاوروبية من منظور أقطابه – التحديات و الرهانات -** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010-2011) ، ص 27 .

[2] مظلوم **مرجع سابق** ، ص 44 .

[3] خلود خالد ، **الامن القومي في مصر و استخدامه .. و علاقته بحرية تداول المعلومات** (القهرة : منتدى البدائل العربي للدراسات ، دت) ، ص ص 3 ، 4 .

- ومن ثمة فأن الامن اقليمي يعني نوعا من التحالف ،جوهرة التعبئة القليمية والتصدي للقوة الخارجية وحماية الوضع القائم[1]. ويركز هذا التعريف على الامن بمفهومه الضيق، اذ ركز على التعاون في المجال العسكري وصد او مواجهة التهديدات العسكرية .
- ونجد ان هناك تعريفات اكثر شمولية للمستوي الاقليمي للأمن من مثل " يقصد بالامن في اطاره الاقليمي تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان او بناء الامن الاقليمي".
- كما ويشترط لنجاح وتحقيق امن اقليمي توفر مجموعة عوامل منها:
- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الامني
- توافر عناصر خارجية ايجابية ذات مصالح في القيام او استمرار هذا التعاون[2].
- العمل على تفعيل العلاقات بين دول الاقليم على كافة الاصعدة ،وتشجيع التعاون والتكامل في مختلف الانشطة الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية ...الخ[3].

- **المستوي الدولي:**

ويقصد بنظام الامن الدولي او الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة اي محاولات اتغيير الواقع الدولي او الاخلال بعلاقاته واوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ اجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل تعمل بشكل موحد كقوة مضادة لمحاولات التغيير

ويعرف كذلك على انه " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها اذا تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة ،او مساعدة حلفاءها وانما على اساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"[4].

ويركز هذا المستوي على اساسين :

1- عالمية الاحساس بالخطر وعدم الامن.

2- عالمية الامن وضرورة العمل من اجل تحقيقه وحفظه[5].

---

[1] مظلوم ، **مرجع سابق** ، ص 45 .
[2] قريب ، **مرجع سابق** ، ص ص 30 ، 31 .
[3] **المرجع نفسه** ، ص 34 .
[4] **المرجع نفسه** ، ص 35 .
[5] مظلوم ، **مرجع سابق** ، ص 45 .

المبحث الثاني: واقع سير الاتحاد الاوربي.

ان الوصول لتكامل في مختلف المجالات وتوحيد للرؤي المختلفة بل المتناقصة في بعض الاحيان اضافة لتوحيد المواقف تجاه العديد القضايا في الاتجاه الاوربي ليس بالامر العشوائي او غير النمظم هو نتاج لمسيرة ومسار نشأة قبل اكثر من نصف قرن لتزداد تنظيما بعد المأسسة التي شهدتها منذ نشأتها الى غاية ما هي عليه اليوم .

المطلب الاول: نشأة وتطور الاتحاد الاوربي.

شهدت القارة الاوربية عدة تغيرات وتحولات بسبب احداث كثيرة شكلت دافغا لتشكيل تكتل اقليمي يمتاز بطابع التعاون لا الصدام والتصارع وكانت اول خطوة توضع في هذا المسار تلك التي اقدمت عليها الثلاث دول التالية: بلجيكا ،هولندا، لكسمبورغ في شكل اتفاق جمركي بين هته الدول في 5 سبتمبر 1944م والتوقيع على البروتوكولات لتوحيد التعريفات الجمركة على البضائع المستوردة من البلدان الاخرى[1].

ويمكن ان نلخص مسيرة الاتحاد الوربي في الجدول التالي :[2]

التاريخ	الحـدث
1951	معاهدة باريس: تكوين جماعة اوربية للفحم والصلب CECA من قبل اوربا وهي: (المانيا + فرنسا + ايطاليا + بلجيكا+هولندا +لوكسمبورغ)
1957	معاهدة روما : انشاء (الجماعة الاقتصادية الاوربة)+(EAEC الجماعة الاوربية للطاقة الذرية) من قبل اوربا –
1967	دمج الجماعات الثلاث في الجماعة الاوربية (EUROPEAN COMMUNITIF)
1968	دخل الاتحاد الجمري حيز التنفيد والتنمية /،وتم الغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة واحلال التعريفة الخارجية لموحدة محل التعريفات الجمركية
1973	انضمام (بريكانيا ،ارلندا ، الدنمارك الى الجماعة الاوربية) وتأسيس اوربا التاسعة

[1] عبد العظيم الجنزوري ، **الاسواق الاوروبية المشتركة و الوحدة الاوروبية** (القاهرة : دار المعارف ، د ت) ، ص 10 .
[2] انور محمد فرج ، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط – اعلان برشلونة نموذجا - ، **دراسات دولية** ، ع 39 (د ت) ، ص ص 70 ، 71 .

1979	• تم تأسيس النظام النقدي الاوربي EMS بناء على مبادرة المانية ، فرنسية • اجراء اول انتخابات لاعضاء البرلمان بشكل مباشر
1981	• انضمام (اليونان) الى (الجماعة الاوربية) وتأسيس اوربا 10
1985	• وقعت كل من المانيا وفرنسا والدول البينيلوكس على اتفاقية شنقن لالغاء التفتيشات الحدودية
1986	• انضمام (اسبانيا والبرتغال) الى (لجماعة الاوربية) وتأسيس اوربا 12
1990	• بداية المرحلة الاولي للاتحاد الاقتصادي والنقد wwu (تحرر حركة رؤوس الاموال ، المزيد من التقارب بن السياسات الاقتصادية وسياسات العملة في الدول الاعضاء)
1993	• دخول اتفاقية الاتحاد الاوربي (اتفاقية ماستريخت) حيز نتفيذ.
1994	• بداية المرحلة الثاني عن طريق الاتحاد القتصادي و النقدي WWU • تأسيس بيت العملة الاوربي ومقره فرانك فورد بوصفه الخطوة التمهيدية لتأسيس البنك الاوربي المركزي .
1995	• انظمام فرلندا والسويد والنمسا للاتحاد الاوربي تأسيس اوربا 15
1997	• توقيع "اتفاقية اميستردام" والتي تنص على المزيد من الاسرار لمؤسسات الاتحاد الاوربي من خلال تعاون اكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسة الامنية والخارجة المشتركة
1998	بداية مفاوضات مع (المجر ’بولندا ،اسطونيا والجمهورية التشيكية ،سلوفينيا،قبرص)
1999	• بداية لمرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU • دخول اتفاقية امستردام حيز التنفيذ • تعيين " خافييرسولانا " الممثل الاعلى للسياسة الامنية والخارجية المشتركة • انتخابات البرلمان الأوربي في جميع الدول الأعضاء .
2000	• بداية مفاوضات الانضمام مع (بلغاريا ،لاتفيا ،ليطوانيا مالطا ،رومانيا سلوفاكيا) • المجلس الأوربي في نيس : الاحتفال باعلان ميثاق الحقوق الاساسية للاتحاد الاوربي .

2002	• ادخال اليورو كعملة نقدية • بداية عمل مجلس الحكماء الاوربي برئاسة "فاليري جيسكار ديستان" –
2003	• مجلس الحكماء يقدم مسودة "اتفاقية حول دستور اوربا"
2004	• انضمام (بولندا المجر ،التشيك، سلوفيكيا، سلوفينيا، استوائيا ،ليتونيا ،قبرص ومالطا)
2007	• اضمام (رومانيا+ بلغاريا) للاتحاد الاوربي 27

المطلب الثاني:هياكل ومؤسسات الاتحاد الاوربي .

شهد الاتحاد الاوربي عملية مأسسة منذ نشأته وهو ما ساعد على رفع درجة التنظيم داخله ودفعه نحو زيادة مجالات التعاون بين اطرافه (الدول المتكلة له) لتزداد التفاعل بين هته الاخيرة في ظل سلطة عليا تتكون نهم ، وتتمثل هياكل الاتحاد الاوربي في:

- **مجلس الاتحاد الاوربي :**

– تأسس المجلس الاوروبي سنة 1974 م[1]. ويقوم بتمثيل مصالح الدول الاعضاء على المستوي الاوربي ،ويتكون من ممثل واحد لحكونمة كل بلد عضو – رئيس الدولة او رئيس الحكومة– ،بحيث لا يجوز لاي دولة ان توفد موظفين حكوميين مهما علت مراتبهم الوظيفية لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس ،رئاسة المجلس بالتناوب بين اعضائه لمدة ستة اشهر[2]. و يجتمع المجلس الاوربي اربعة مرات في السنة[3]. وهو هيئة استشارية تصطلح بالتنسيق بين السياسة الاقتصادية العامة للدول الاعضاء ،كما يحدد اسس السياسة الامنية والسياسة الخارجية المشتركة ويعمل على تنفيذها ،كما ويقوم المجلس بعقد اتفاقيات دولية بين الاتحاد ودولة او مجموعة دول او مع منظمات دولية وغيرها ،يتخذ الاجراءات المتعلقة بالقضايا الجنائية في مجال التعاون البوليسي والقضائي .

المجلس مسؤول عن وضع التشريعات الاوربية واقرار ميزانية الاتحاد بمعية البرلمان الاوربي[4].

[1] عقيلة عباس ، **الاتحاد الاوروبي الرهانات ، الواقع و الافاق** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2009/2008) ، ص 33 .
[2] فرج ، **مرجع سابق** ، ص 76 .
[3] عباس ، **مرجع سابق** ، ص 33 .
[4] فرج ، **مرجع سابق** ، ص 29 .

- **البرلمان الاوربي (الجمعية)**

نصت المعاهدات المنشئة للجماعات الاوربية الثلاث عل انشاء جهاز ذي صفة استشارية وبعض الاختصاصات الاخرى ،بحيث تطرقت له معاهدة الجماعة الاقتصادية ومعاهدة جماعة الطاقة الذرة تحت تسمية " الجمعية " وظهر تحت اسم "الجمعية البرلمانية الاوربية" سنة 1958 ثم يستقر على تسمية لايزال الى حد اليوم يعرف بها الا وهي البرلمان الاوربي Europeen parliament ، ينتخب اعضائه بشكل مباشر من شعوبهم منذ 17 جويلية 1979 ،وقد كان ينتخب اعضائه قبل هذا التاريخ من برلمانات دولهم ، ويقع مقره في ستراسبوغ[1].

يضطلع عمل البرلمان بعدة مهام نذكر منها :

- مراقبة عمل المفوضية الاوربية ويوافق على اعضائها
- يشارك بوضع القوانين
- يصادق على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام اعضاء جدد
- يكون البرلمان مع المجلس "هيئة الميزانية" ويتم تقرير الميزانية في شهر ديسمبر من كل عام وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيع رئيس البرلمان عليها
- يضطلع بمهمة الاشراف السياسي على جميع انشطة الاتحاد الاوربي[2].

- **المفوضية الاوربية**

- مقرها في بركسال تعتبر الجهاز التنفيذي للاتحاد الاوربي تتكون من رئيس يتم اختياره من جانب الدول الاعضاء ومفوضون من الدول الاعضاء من كبار المسؤولين السياسيين ،مدة عمل المفوضية خمس سنوات ،يشترك رئيس المفوضية الى جانب رؤساء الدول والحكومات لاعضاء الاتحاد في اجتماعات المجلس الاوربي في مؤتمر القمة السنوي لمجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى
- يتم التصويت داخل المفوضية على اساس الاغلبة بين اعضاءها .

تضطلع المفوضية بعد مهام منها:

- مراقبة تنفيذ احكام الاتفاقيات وقرارات الاجهزة الاوربية
- ادارة صناديق الاتحاد الاوربي التمولية الرئسية
- تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الاوربي وتعرضها على البرلمان والمجلس

[1] عباس ، **مرجع سابق** ، ص 29 .
[2] فرج ، **مرجع سابق** ، ص ص 77، 78 .

- تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الاوربي بتطبيق القرارات الساسية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولة للتجارة والتعاون[1].

- **مجلس الوزراء :**

- يتكون المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو و يكون عادةً هذا الممثل وزير الخارجية ، تكون رئاسة المجلس اجتماعاته عادة في بروكسل .

- يعد المجلس الوزاري الكيان المسؤول عن وضع سياسات الاتحاد و لا يمكن للمجلس طرح مشروعات القوانين بنفسه ، و لكنه يمكن ان يقبل او يرفض مقترحات الهيئة التنفيذية ، و قد تطلب اجازة التشريعات موافقة الوزراء عليها بالاجماع او بالاغلبية المشروطة او الاغلبية البسيطة ، بحيث يمثل المجلس الوزاري سلطة القرار النهائي ، و يناط به مسؤولية ايجاد القرار بالنسبة للسياسة الخارجية و الأمن المشترك للمجموعة[2].

- **محكمة العدل الاوربية :**

- هي الهيئة القضائية الوحيدة ،تقوم بمراقبة شرعية القرارات والتوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري واللجنة الاوربية وكمرجع نهائي يفصل في الشكاوي والدعاوي والخلافات بين اعضاء المجموعة فهي السلطة القضائية داخل المجموعة الاوربية كما لا يقتصر عملها الا على الدول داخل الاتحاد بل حتي الافراد او المؤسسات .

- مقر محكمة العدل الاوربية في لوكسمبورغ.

- تتكون من 13 قاضيا يعينون بالاتفاق بين حكومات الدول الاعضا و 6 محامين عامين وكاتب المحكمةوعدد من الموظفين من بين الشخصيات التي تتمتع بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية ويعين القضاة والمحامون لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد[3]

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 78، 79 .
[2] عباس ، **مرجع سابق** ، ص 34 .
[3] **المرجع نفسه** ، ،ص 36

المطلب الثالث: اهداف انشاء الاتحاد الاوربي

تحددت الاهداف التي انشئ من اجلها الاتحاد الاوربي فمن المادة الثانية من وثيقة تأسيسة ويمكن تلخيصها في مايلي :

- تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستوي عالى من التشغيل وتنمية متوازنة ومستدامة ،وذلك من خلال اقامة منطقة اقتصادية دولية بلا حدود وتقوية التماسك الاقتصادي والاجتماعي واقامة اتحاد اقتصادي ونقدي ،وعملية موحدة
- تأكيد مكانة الاتحاد الاوربي على الساحة الدولية ،وذلك من خلال تنفيذ سياسة خارجية وامنية مشتركة بما فيها بناء هيكل متطور من السياسات الدفاعية المشتركة والتي يجب ان تقود الى دفاع مشترك
- تدعيم حماية حقوق ومصالح مواطني الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي
- خلق وتطوير اتحاد اوربي وجعله كمنطقة للحرية والامن والعدل[1].

المبحث الثالث: واقع الامن الوربي(السياسة الامنية المشتركة):

ان عجز الدول الاوربية في معظم الاحيان للتصدي للتهديدات الامنية التقليدية سابقا والحديثة ،دفع بها الى السعي نحو تعزيز امنها في ظل اطار مؤسس ومنظم ،خاضع لقوانين تحكمه وتنظيم وترتب الاولويات ضمنه بحيث اصبحنا اليوم نتحدث عن سياسة امنية اوربية مشتركة بين دول الاتحاد تهدف لتوحيد الجهود والرؤى من منظور ان امن الاعصاء بالنسبة لكل عضو هو مسألة هامة وشبه داخلية

المطلب الاول: تعريف السياسة الامنية المشتركة

ان الدولة في مسار حفاظها على بقائها وسلامة ارضها ومواطنيها ،دفع بها للبحث عن كيفيات متنوعة لتحقيق او الحفاظ على مجموع أمونها ، خاصة بعد توسع مفهوم الامن في ظل تنوع مصادر التهديد ،فلجأت بعض الدول لعقد اتفاقيات مع نظيرتها سواء على مستوي اقليمي او دولي ،وذلك راجع اما لخوفها من بعضها البعض او لاشتراك بغرض دفع التهديدات والتصدي لها عن طريق توحيد الجهود في ظل توحيد المناظير المختلفة لتستمر على نهج واحد يساهم في زيادة التنسيق بينها وهو ما يعرف بالسياسة الامنية المشتركة .

[1] تأسيس الاتحاد الاوربي وتطوره : انظر الرابط التالي :
www.moqatel.com/opemshere/behth/siasia21/turkeyEV/seco6.doc -cvt.htm

اذ تعرف السياسة الامنية المشتركة وفق الطرح التقليدي (العسكري) للامن على انها " وضع برامج ومخططات وسياسات تتضمن امن الدولة في اي اخطار خارجة تحدق بها".

لكن اذا نظرنا للسياسة الامنية مع بداية توسع مفهوم الامن سنجدها ركزت على الجوانب غير العسكرية لتحقيق الامن فهي تعرف كمايلي " عريضة تعرف سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد اكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على لمساهمة في توسيع المثمر للبرنامج الامني " [1]

وتتميز السياسة الامنية بكونها قابلة للتغيير ليس على مستوي مبادءها وانما على مستوي وساءلها ،ومستوياتها وابعادها كونها مرتبطة بالتهديدات ،والتي تتميز بالطابع الاثباتي والتغيير ،والهدف من هذا التغيير هو التكيف مع مختلف المستجدات من اجل الحفاظ على الفعالية [2].

كما يجب الاشارة الى ان السياسة الامنية لها شقين احداهما داخلي والاخر خارجي:

1) الشق الداخلي:

يركز على ثلاث ابعاد اولها البعد العسكري السياسي من خلال وضع مفهوم دفاعي امني داخلي شامل لمكافحة الجريمة ،مكافحة انتشار المخذرات بين افراد المجتمع ،لما بعد البعد الاجتماعي فيكون بتحقيق عدالة اجتماعية بجميع جوانبها (عدالة في توزيع الموارد ،المناصب ، يكافؤ الفرص ...الخ) وبذلك فالشق الداخلي يركز على البرنامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة.

2) الشق الخارجي للسياسة

تعلق اساسا بوضع برامج واستراتيجيات لضمان امن الحدود الخارجية للدولة من اي تهديد سواء من طريق دول او جماعات تستهدف امن هذه الدولة ،خاصة او هناك علاقات وطيدة بين الشق الداخلي والخارجي بحيث يستحيل تحقيق .... بمختلف مستوياته في ظل غياب الثاني[3]

---

[1] ماغلين بيورن ،ايليزابيث مكونر ، **القطاع العسكري في محيط متغير** ، تر : فادي حمودي (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، د ت) ، ص 453 .

[2] عباس عالي الحديثي ، **نظريات السيطرة الاستراتيجية - صراع الحضارات -** (الاردن :دار اسامة للنشر والتوزيع 2004)، ص 109 .

[3] قريب ، **مرجع سابق** ، ص ص 43،44 .

المطلب الثاني: السياسة الامنية الاوربية المشتركة –الواقع والاهداف–

عرف مشرع السياسة الامنية الاوربية المشتركة منذ بروزه كفكرة او طرح عديد المشاكل التي حالت دون ان يتم تجسيده على ارض الواقع منذ المبادرة الاولى التي كانت الارضية الحقيقية لانشاء الاتحاد الاوربي، الى غاية بروزه وبشكل فعلي مع مصطلح تسعينات القرن الماضي ،بحيث نجد ان هذا الطرح ظهر مع خطة بلفين (pleven) التي نصت على انشاء مؤسسة دفاعية عسكرية اوربية مشتركة خاضعة اساسا لقرارات الحلق الاطلسي وغير مناقضة لتوجيهاته ثم ظهر مع الطرح الذي نادى بمشروع تأسيس المنظومة الاوربية الدفاعية والذي اتي كنتيجة للمفاوضات بين الدول الاعضاء في جماعة الفحم والصلب الاوربية بين عامي 1950–1952 ةالتي انتهت بوقيع المعاهدات المنشأةن للجماعة الدفاعية الاوربية، والتي طردت بدورها مشروع سياسي عان 1952 بمقتضي انشاء بناء فدرالي او مونفدر التي تسمي الجماعة السياسة الاوربية وتستوعب على المدي الطويل كل من جماعة الفحم والصلب الاوربية والجماعة الدفاعية الاوربية لكن احبطت هذه المبادرة سنة 1954 نتيجة معارضة الجمعية الوطنية الفرنسية له، ثم جاء اقتراح فرنسي في ستينيات القرن الماضي في شكل خطتين تسمي بخطتي فشيت (plan fouchet) والتي دعت الانشاء قيادة عسكرية اوربية موحدة لكن لم يري هذا المشروع النور بسبب الخلاصات القائمة في تلك الفترة بين الدول الاعضاء الست ،ثم اشار القانون الاوربي الموحد لعام 1987 لفكرة خلق سياسة امنية اوربية موحدة من خلال منح الجنة الاوربية دورا في جوانب الامن ،السياسة والاقتصاد [1] ثم بدأت فكرة اقامة سياسة امنية موحدة تتبلور مع مصطلح التسعينات مع عديد من المبادراة والقيم واللقاءات وكان لتوحيج الالمانيين دورا كبيرا في دفع التقارب بين اعضاء المجموعة الاوربية وحثهم على توحيد الرؤي في مختلف المجالات خاصة السياسة الخارجية والامن كون ان الدول في المجموعة الاوربية تربط دائما بين هذين المتغيرين وهو ما نلاحظه من الاجتماعات واللقاءات والقيم التي اقيمت منذ بداية التسعينات من مثل :

- اجتماع وزراء خارجية الدول الاثني عشر للمجموعة بالبندقية بين 6–7 اكتوبر 1990 والذي كان من اهم النقاط المتفق عليها ضمنت : الغاء التعاون السياسي الاوروبي وادماج مفاوضات حول السياسة الخارجيو والامنية المشتركة في ايطار ..... عادي ،كانت تلك فترة الرئاسة الايطالية التي حددت مهام المجموعة في مجال الامن كمايلي:
  - تدعيم الديمقراطية.
  - الحل السلمي للخلافات.

[1] عباس ، **مرجع سابق** ، ص ص 127،129 .

- تقليص الاسلحة.
- حل الازمات التي تهدد الامن الدولي.

- وقام كل من المستشار هلمت كول ،والرئيس فرانسوا ميتران في 6 ديسمبر 1990 بمراسلة المجلس الاوربي بخصوص موضوع السياسة الامنية المشتركة اذ تضمنت مراسلتها ضرورة بناء سياسة امنية حقيقة تمتد الى كل المجالات ،من مثل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وباقي دول اوربا الوسطي و المفاوضات حول نزع السلاح وغيره[1]
- وكان الظهورالفعلي للسياسة الامنية الاوربية المشتركة في معاهدة ماستريخت الموقعة في 07 فيفري 1992 ثم دخولها حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993 والتي قامت باحلال الاتحاد الاوربي مكان المجموعة الاوربية بحيث هدفت لتعزيز التعاون بين الحكومات الاوربية في الشؤون الاقتصادية والمالية ،كما وانشئة السياسة الامنية والخارجية المشتركة للاتحاد تستكمل بسياسة دفاعي مشتركة عندما تتضح الظروف وحدد الجزء الخامس من المعاهدة اغراض او اهداف السياسة الخارجية والامنية المشتركة وهي:
  - حماية القيم المشتركة والمصالح الاساسية للاتحاد
  - صيانة استقلال لاتحاد
  - المحافظة على امن و سلم الدولتين
  - تعزيز التعاون الدولي مع افضبية للجوء الاوربي حسب اتفاقية لشبونة (جوان 1992)
  - دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الانسان
- ثم دعمت معاهدة امستردام 1997 الطرح الامني المشترك وفق اضافات طرحتها في ذات المجال حيث نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الاوربي وعن حدوده الخارجية بوجه اي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي خارجي وامني داخلي في ان واحد .
- كما يعد اعلان سانت مالو سنة 1998 من الخطوات المهمة في تطوير السياسة الدفاعية والامنية المشتركة حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على ان تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل وان تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفعالة وكذلك الادوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات من اجل الرد السريع على لمخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولة ومع ان دول الاتحاد تتوافق مع فكرة ان الحلف الاطلسي هو

[1] راصية ياسينة مزاني ، **مسألة الدفاع الاوربي بعد حرب كوسوفو** ، اطروحة دكتواه غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام 2010-2011) ، ص ص 121،122 .

اساس للدفاع الجماعي بين اعضائه ،الا ان المادة الثالثة من الاعلان منحت نوع من الحرية خارج اطاره لاعضاء الاتحاد اذ جاء فيها " من اجل ان يتخذ الاتحاد الاورب قرارات ويوافق على العمل العسكري ف حال عدم تحرك الناتو فان الاتحاد الاوربي يجب ان تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي " وختم البيان بالقول "نحن مصممون على ان نوحد جهودنا لكي يمكن الاتحاد من ان يعبر بقوة عن اهدافه "

- اجتماع مجلس اوربا في كولن 3-4 جوان 1999 وانشاء السياسة الامنية والسياسة الدفاعية , PESD ووضع الاطار المؤسسي لها واستحداث مناصب عليا في ذات السياق ودخلت هذه الاستحداثات حيز التنفيذ مابين اكتوبر 1999 و مارس 2000 وتضمنت :
  - انشاء اللجنة السياسة والامنيةالتي تشمل موظفين رسميين على درجة سفير من اعضاء الاتحاد الاوربي.
  - انشاء اللجنة العسكرية الاوربية CMUE وهي اعلى كيان عسكري في الاتحاد الاوربي.
  - انشاء خلية تخطيط عسكري للاتحاد.
- قمت نيس 8-9 ديسمبر 2000 ووضعت فيها الاسس العلمية لنواة القوة العسكرية الاوربية بحيث استحدث لجنتي تسيير للقوة الاوربية و ضمان اللجنة السياسة والامنية وتضم المندوبين الدائمين اللجنة العسكرية وتضم رؤساء اركان الجيوش
- معاهدة لشبونة 13 ديسمبر 2007 وما شملته حول السياسة الدفاعية والامنية المشتركة حيث تضمنت احدي فقرة المعاهدة مايلي "اذا ماتعرضت دولة من اعضاء الاتحاد الاوربي للهجوم فيتوجب على الاخرين تقديم المساعدة لها "، وتضمنت فقرة اخرى حتمية تقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو في حال تعرضها لاي اعتداء ارهابي او كارثة طبيعية[1].

وتميزت السياسة الامنية الاوربية ليزداج هذا التشارك الامني اتساعا ليشمل :

- وضع طرق وبرامج للتصدي للاوبئة والامراض الخطيرة
- التصدي للهجرة الجماعية غير الشرعية غير المنظمة
- مكافحة الارهاب العابر للقرات

[1] مقلد حسين طلال ، **"**محددات السياسة الخارجية والامنية الاوربية المشتركة**"** ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، م 25 ، ع 1 (2009) ، ص ص 622،626 .

- وضع برامج و مخططات مشتركة للحد من انتشار المخدرات و انتشار ظاهرة المتاجرة بأعضاء البشر[1].

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الامنية الاوربية المشتركة

ركزت السياسة الأمنية الأوربية المشتركة على ابعاد عديدة مثل الرؤية المتوسعة و الشاملة لها فنجد:

1- **البعد العسكري** : يقوم هذا البعد على فكرة ان الاقليم دائما يبقى في حالة متأهبة يقوم هذا البعد على الفكرة أن الاقليم دائما يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية، وفقا لذلك فان عامل الاتحاد الأوروبي مع اي جهة أخرى في اي شكل من اشكال التعاون تحافات، علاقة اقتصادية، ثقافية..... يهدف البحث عن النفوذ من أجل حماية الإقليم الاتحاد الاوروبي بحدوده السياسية وبحماية مصالحهم على المستوى الاقليمي و الدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات و المعطيات الأوربية، لذلك يتضمن البعد العسكري ضمن السياسة الأمنية الأوربية مجموعة من الاستراتيجيات و التكتيكات لتحقيق حد مقبول من الامن، تمتاز جميع الأعضاء فيه التساوي بغرض تجنب الاختلال وعدم التوزان.
2- **البعد الاقتصادي**: يركز البعد الاقتصادي ضمن السياسة الامنية الأوربية على القدرات الاقتصادية و الثروات سواء كانت داخل الاتحاد الأوربي او في مناطق نفوذه في العالم.

و يتضمن هذا البعد مجموعة من العناصر الأساسية هي:

- وضع برامج منتظمة لا شباع الحاجات الأساسية للأفراد و السكان
- القدرة على خلق الثروة والنشر العقلاني للموارد البشرية و المادية .
- العمل على عدم وجود مصالح متعارضة بين أطراف المجموعة الاقتصادية الاوروبية لأن ذلك سينعكس بالسلب على السياسة الامنية في جانبها الاقتصادي .

3- **البعد الاجتماعي**: يقوم هذا البعد ضمن الأمنية الأوربية على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذ مظاهر الاستغلال، والسعي الى التحقيق التوازن حاجيات المجتمع و الأفراد و فق مبدأ العدالة و المساوة و التحرر من الظلم، وبذلك فان هذه السياسة الأمنية الأوربية على محاربة و نبذ التفرقة داخل

[1] قريب ، **مرجع سابق** ، ص 54 .

المجتمعات الأوربية خاصة الشرقية منها بسبب الاختلافات الاثنية والعرقية، وكذلك تجاوز النضرات الاستعلائية لبعض المجتمعات و نشر نظام اجتماعي واحد يتساوى فيه جميع الأوربيين دون المبالات للجنس أو الأصل او الارتباط التاريخي.

كما يتضمن البعد الاجتماعي بعد جزئي داخله و هو البعد الثقافي بحيث يسعى الاتحاد الأوربي ضمن سياسته الأمنية المشتركة الى خلق كيان أوروبي نتعايش داخله جميع الثقافات المختلفة المحلية و الدخيلة بغض النظر عن حجم او عدد المنتبعين لها [1].

المبحث الرابع : الطروحات النظرية للمدارس الامنية الاوربية

عرف الميدان النظري للأمن ثورة حقيقية خاصة بعد بروز المدارس الاوربية التي ساهمت و بشكل كبير في اعادة مفهوم الامن و الخروج بين النمط التقليدي الجامد الذي يركز على طروحات ضيقت الافاق و الرؤى، لتقضي نوعا من الشمولية و التوسع في ذات المجال بمختلف معطياته ، بحيث ساهمت في نقل اهتمامات المفكرين و صناع الاستراتيجية و القرار السياسي الأمني الى أبعد من النطاق الذي كانت تفرضه للطروحات التقليدية، و الذي غالبا ما ركز على الدولة والتهديد العسكري.

المطلب الأول : مدرسة ايرستويث (المدرسة الويليزية)

اتت اسهامات انصار مدرسة ايرستويث مطلع التسعينات موجهة بأفكار مدرسة فرانكفورت و النظرية النقدية، بحيث أكد الويلزيون على ضرورة التخلي عن الطرح الواقعي المركز على الجانب العسكري، و نموذج مركزية الدولة و تجاوزه و التركيز على موضوع انعتاق الانسان ، بحيث يقول في ذلك " كين بوث أحد أقطاب المدرسة تبدأ الدارسات الامنية النقدية برفض النظرية التقليدية للأمن ، انها ترفض بشكل خاص، تعريف السياسة الذي يضع الدولة وسيادتها في مركز الموضوع.

طرح "كين بوث " "واين جونز" فكرة الانعتاق ضمن أفكار المدرسة، و التي يعود أصلها الى الكلمة اللاتينية "Emanipare" اذ تعني " فعل الاطلاق من العبودية أو الرعاية".

ويعرفه كين بوث بوث " على انه: الانعتاق هو تحرير الناس " افرادا و جماعات " من القيود المادية و الانسانية، سواء الفقر وسوء التعليم ، والقمع السياسي .....".

[1] قريب ، **مرجع سابق** ، ص ص 56 – 58 .

و يعرفه "ريتشارد أشلي" على انه ضمان الحرية من القيود غير المرئية ، وعلاقات الهيمنة ، وظروف الاتصال و الفهم المشوه التي تقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص.

و يعرف على انه التحرر من الخوف و الحاجة "

يركز الويلزيون على امن الافراد بحيث لا يمكن تأطيره من منضور الأمن القومي حيث هناك العديد من الحالات تتمتع فيها الدولة بالأمن القومي ، في حين يعيش الافراد داخلها تحت ظروف انعدام الامن، لذلك فهم ينادون بأمن الفرد ليس في سياق الدولة ، وانها الفرد غير الامن في بعده الذاتي و فق تهديدات عديدة من مثل العنف الجسدي، الاضطهاد ، تردي الوضع الصحي ، الجهل ، انخفاض المستوى المعيشي ، البطالة ، التهميش ، الاهانة وغيرها.... ومنه يصبح امن الفرد عبارة عن انعتاق من مثل هذه الظروف[1].

المطلب الثاني: مدرسة باريس

عرفت بداية التسعينات من القرن الماضي ضهور دراسات تركز على مواضيع حديثة ذات ارتباط بالأمن الداخلي ، وممارسات الشرطية "Policing" و تشكيل الحقل الأمني ، تقوم هذه الدراسات على تصنيف الأمن كتقنية حكومية" technicque of germent " و تتضمن ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال : أولا: التكنولوجيا مثل: كاميرات المراقبة ، أجهزة تحديد الهوية ، الفحص القبلي، المراقبة عن مسافة و غيره من التقنيات.

ثانيا: شبكات مهني الأمن Security Professional وهم الخبراء في مجال الامنيين الداخلي و الخارجي من مثل : الجنود ، الشرطة، الدرك، الجمارك، حراس السجون ، أعوان المطار.....الخ.

ركز انصار هذا الطرح ضمن دراساتهم على الطيفية الجديدة و المتغيرة للعنف السياسي و بالخصوص التركيز على المستويات الدنيا و الأكل علنية : كالجريمة ، التصفية، التعذيب ، الاختطاف ، و غيرها.

كما ركزوا على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي مثل مشكلة الهجرة و الجريمة المنظمة ، ظواهر الاحتجاج و الشغب و مراقبة الحدود و نقاط العبور..... الخ.

كما وتسعى مدرسة باريس لازلة الحدود و دمج الامنين الداخلي و الخارجي بغرض تشكيل حقل أمني يلقى الضوء على قضايا و فواعل وحقائق أمنية جديدة كانت مهملة أو مخفية في أجندة الدراسات

[1] سيد أحمد قوجيلي ، **الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لا عادات تعريف الامن** (الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2014)، ص ص 35- 40.

الأمنية التقليدية، بحيث يقرون بأن طبيعة التهديدات الحديدة جعلت مفهوم الدولة غير قادر على التكييف مع الأجواء المتوترة عبر الروابط البيروقراطية الجديدة بين مهني السياسية و القضاء ، الشرطة ، وكلاء الاستخبارات العسكرية و يون أنه من المستحيل ان تتفق هذه البيروقراطيات المتباينة حول المصلحة الوطنية، أو تقوم بالالتفاف حول حكومة واحدة و الحل لتجاوز هذا الاشكال في الرابط بين الامنين الداخلي و الخارجي، بحيث يؤدي دمج الامنين الى توسيع انشطة الاول "الداخلي" و اضفاء الطابع المحلي على الثاني "الخارجي". يرى مفكروا الطرح الباريسي أن الحقل الامني لا يؤسس على ممارسة القوة أو الاكراه فقط ولكن يؤسس على القدرة الفواعل و الاستراتيجيات الامنية أيضا ، هؤلاء الفواعل اللذين اتسعت دائرة أجهزتهم خاصة بعد الدمج بين البعدين الداخلي والخارجي للأمن و الذي زعزع استقرار الحدود القائمة بين مؤسسات الشرطة و الاستخبارات العسكرية و قوات الحدود و دوائر الهجرة ، بحيث وجب حسهم الاستماع الى كل من القضاة و المحامين و المنضمات غير الحكومية المدنية.... بحكم قدرتهم على انتاج البيانات والمعلومات المتعلقة بإنتاج الحقيقة الامنية، ومن ثمة اصطلح انصار البارسية على تسميتهم مهني انعدام الامن و الذين هم اضافة لما سبق و تم ذكرهم نجد الدرك، الجمارك، شرطة الحدود ، الحرس الجمهوري ، حرس السجون ، الاستخبارات، مكافحة التجسس، الحماية المدنية، الخبراء النفسين..... و غيرهم، كما ولا يمكننا تهميش دور التقنيات في انتاج البيانات و المعلومات التي تساعد على تحديد او تحدد ما سيتم اعتباره كتهديد أو قضية أمنية من مثل تقنية الحماية عن بعد، المراقبة عن مسافة، كاميرات الفيديو، تقنيات الاستشعار، أجهزة الرادار، حوسبة البيانات الشخصية، البرمجيات التي تسمح بتخزين و تبادل و نقل البيانات الأمنية بسرعة فائقة....

و بهذا قامت مدرسة باريس بتحويل الامن من موقع دفاع يتمثل في الحماية من التهديد الى موقع هجوم، حيث يتم توق واستباق التهديد عبر ممارسة المنطق التيكنوستراتيجي على الاشخاص المشتبه فيهم او المصادر المحتملة لانعدام الامن[1] .

مثال : الامن في هذه المدرسة هو عبارة عن "أ" تقنية حكومية تقوم على فعالية "ب" ممارسات الشرطية ، التي تستخدم "ج" تقنيات المراقبة ، و "ب" احتكار المعرفة لتحديد "ه" طبيعة التهديد و شكل الحقيقة الامنية[2].

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 59-68 .
[2] ختو، **مرجع سابق** ، ص 60 .

وسيتم شرح المثال المفسر للأمن من منضور مدرسة باريس في الشكل التالي :

*الأمن في مدرسة باريس

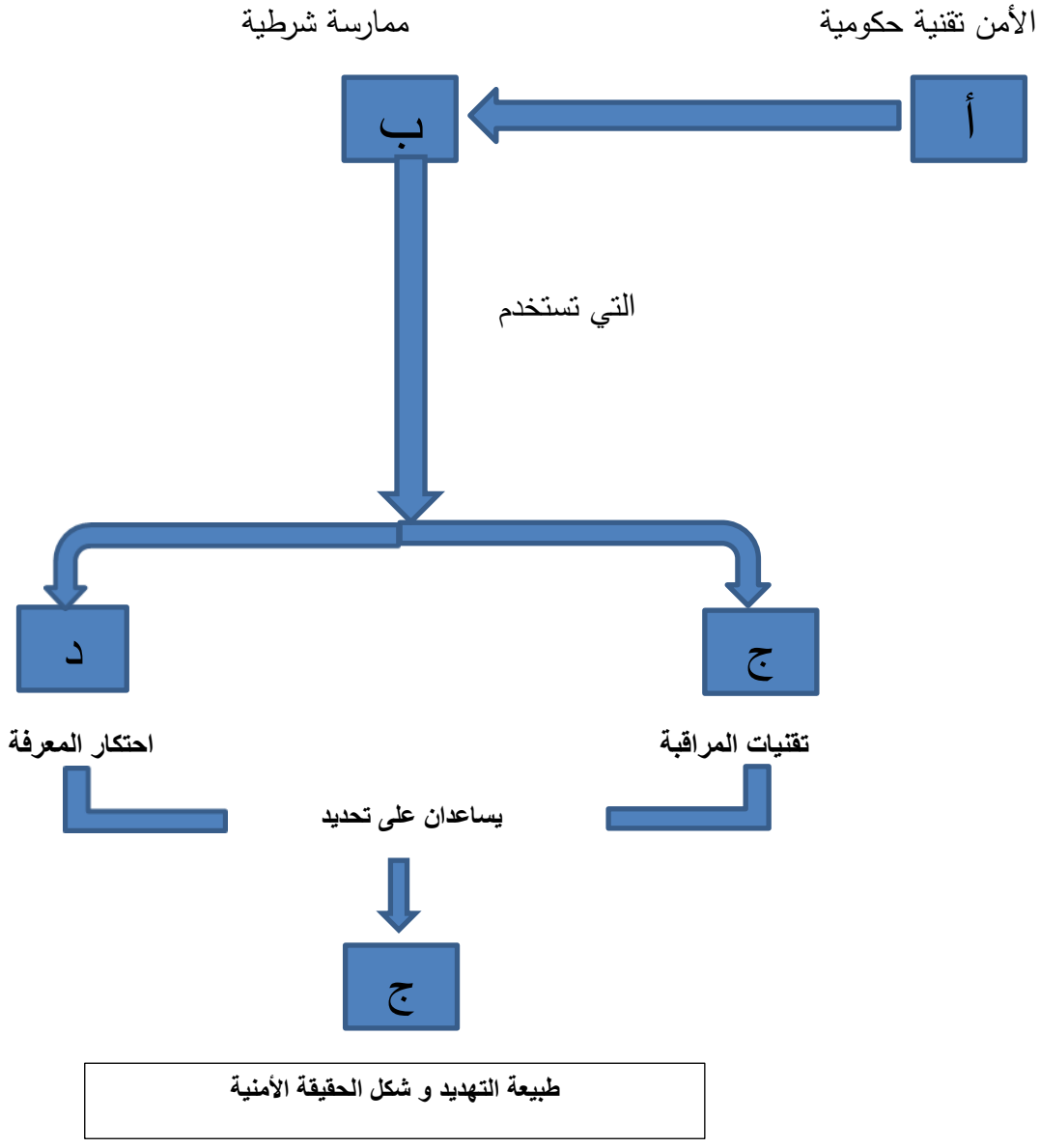

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن

ارتبطت المدرسة بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام الذي انشئ سنة 1985م من اهم روادها "باري بوزان" "Barry Buzon" و "اول وايفر "olé Wearer" اذ بدأت معالم المدرسة مع بداية التعاون بين هذين المفكرين ، بحيث استفاد وايفر من توسيع بوزان للقطاعات الامنية بنقل التركيز من القطاع العسكري "الامن القومي" الى القطاع المجتمعي "الامن المجتمعي " [1] ، وتتمثل هذه القطاعات في :

- القطاع السياسي
- القطاع العسكري
- القطاع الاقتصادي المتصل بالإنتاج و التجارة و التمويل
- القطاع البيئي الذي يشير الى الانشطة البشرية و تأثيرها على المحيط الحيوي.
- القطاع الاجتماعي الذي يشير الى الهوية الجماعية للأمة او الاقليمية[2] .

كما واستفاد "بوزان" من مقاربة وايفر من و اعادة تعريفه للمفهوم في اطار الممارسات الخطابية للفواعل الامنية[3].

لكن انتقد "اول ويفر" "بوزان" واقترح اعادة صياغة نظرية "بوزان" ليس لخمسة قطاعات، وانهاء الى ازدواجية أمن الدولة و أمن الدولة و أمن المجتمع، بحيث يبقى الامن المجتمعي قطاعا من أمن الدولة، مع التركيز على القيمة المهددة ضمن كل مستوى[4]، يمكن شرح ذلك من خلال الجدول التالي:(2)

الكيان موضوع الامن	القيم المهددة
الدولة	السيادة والقوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	البقاء و الرفاة

[1] قوجيلي ، **مرجع سابق** ، ص 80 .
[2] ختو، **مرجع سابق** ، ص 47 .
[3] قوجيلي ، **مرجع سابق** ، ص 80 .
[4] يوسف زقاع ، "المعضلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الأمنة و صناعة السياسة العامة"، **المجلة الجزائرية لسياسة العامة** ، ع1 (سبتمبر 2011) ، ص 66.

- ذهب أنصار مدرسة كوبنهاغن الى طرح ما يسمى بالمعضلة الامنية المجتمعية كأداة لتغييب الأمن و هذا تصور مشابه للمعضلة الامنية بين الدول ، واذا بسعي الجماعة معينة لزيادة أمنها المجتمعي، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات لتعظيم امنهم المجتمعي ، بحيث تؤدي المساعي الى زيادة الامن الى انقاصه في النهاية[1] .
- **تحديد المشكلة الامنية لدى مدرسة كوبنهاغن** : يتم تحديد المشكلة الامنية و فق طرح انصار المدرسة من طرف الدولة (صاحب السلطة) بحيث تمتلك النخبة الحاكمة القدرة و المصلحة لوصف فاعل أو قضية معينة كتهديد امني ، اذ تصبح المشكلة كيفما كانت قضية أمنية متى تكلم عنها أولئك الموجودين في دائرة السلطة ، واعطائها طابع الاولوية ، ولرفعها الى قمة الاجندة الأمنية للدولة ، وهو ما يسمى "بأمنته القضية" و يضيف انصار هذا الطرح أن المجتمع بإمكانه امنت قضايا معينة فهذه العملية ليست حكرا على الدوائر الرسمية وأصحاب السلطة اذ يستطيع من لديه القدرة على التكلم أمنيا داخل المجتمع "جماعات نخب" أفراد، مجتمع مدني.....الخ، أمنته قضية معينة عن طريق الخطاب السائد داخل المجتمع ، أو بالضبط نتاج الكلام ناجح حول قضية معينة و فق تكثيف الخطاب السياسي حولها[2] .

وبعد أمنته القضية أو الموضوع يصبح التعامل معه مختلف على ما كان في السابق وفق السياسة غير السياسة غير المتبعة في الحالة العادية ، فيقول في ذلك "بوزان ويفر" و "ياب ديفيلده " "Jaap de wilde" الامن وكل ما هو امن انما يعود على القضايا السياسية الاخرى، ويتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية السياسية من حيز العمل السياسي العادي اي المداولة بشأن هذه القضايا على مستوى المؤسسات الوطنية الى حيز القضايا "الحساسة" التي تقتضي معالجة خاصة و اكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها في اطار غير الاطر السياسية الاعتيادية [3]، بحيث نلاحظ أن اضفاء الطابع الأمني على قضية او موضوع يقود الى القيام بإجراءات استثنائية مختلفة عن اجراءات في الحالات العادية، حيث يصبح صاحب السيادة ممتلك لحق تعليق الاجراءات الديموقراطية و العمل وفق اجراءات استثنائية ، لكن يشترط استجابة الجمهور او المجتمع بالموافقة على هذه الاجراءات لإضفاء الشرعية على التدابير الطارئة التي يتم اتخاذها.[4]

و فيما يلي شكل يتضمن مراحل نقل القضايا او المواضع من السياسة العادية وصولا الى امنتها:[5]

---

[1] قوجيلي ، **مرجع سابق** ، ص 83 .
[2] **المرجع نفسه** ، ص ص 87،88 .
[3] زقاع ، **مرجع سابق** ، ص ص 68،69 .
[4] قوجيلي ، **مرجع سابق** ، ص 89 .
[5] زقاع ، **مرجع سابق** ، ص 69 .

التسيس
politisation

الأمنية
securitization

قضية غير مسيسة	قضية تم اضفاء الطابع السياسي عليها، تسييسها	قضية تم الاضفاء الطابع السياسي عليها
*الحكومة ان تقوم بالتعامل مع القضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشأنها. *القضية لن تطرح لنقاش العام.	*حينها يتم التعاطي مع القضية في اطار الأليات التي ارساها النظام السياسي. *تصبح هذه القضية جزء من السياسة العامة و تستوجب بذلك اتخاذ قرارات وتخصيص اعتمادات حالية، أو وضع هذه القضية ضمن الاطار العام للحكومة أي ارساء أليات الضبط بالشراكة مع المواطنين و المؤسسات غير الرسمية للدولة، و هي احدى صور صنع السياسة العامة.	*يتم جلب القضية الى حيز القضايا الأمنية مع ما ينطوي عليه ذلك من الاستعجال و السرية . *الفاعل الذي يتولى العملية الأمنية انما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيسة سلفا و اعتبارها تهديدا وجوديا.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية-بين حقيقة التواجد و سبل المواجهة-

شكل الاتحاد الاوروبي منذ ظواهر البوادر الاولى لنشأته مجال مستقطب للهجرة بمختلف أنواعها لكن بعد الظروف التي عرفتها اوروبا خاصة الأزمات الاقتصادية عملت هذه الدول على خفض نسب المهاجرين نحوها مما جعلها تواجه مد لأحد أشكال الهجرة غير المرغوب فيها وهي الهجرة غير الشرعية بحيث عرفت هذه الظاهرة ذات الانعكاسات السلبية زيادة من ناحية الاعداد وتنوع من ناحية الوسائل المستخدمة فيها، دافعا بذلك دول الاتحاد الاوروبي الى التنسيق البيئي و الخارجي و تطوير طرق وسائل للتصدي لها.

المبحث الأول: واقع الهجرة الغير الشرعية في فضاء الاتحاد الاوروبي

شكل النمو الاقتصادي ذو النسب العالية و التطور العلمي و التكنولوجي و الزيادة في مجالات عديدة كالتعليم و الصحة و الخدمات وغيره داخل الاتحاد الأوروبي عوامل جذب مغرية لمختلف الجنسيات و الاجناس الذين يعانون عكس ذلك في دولهم و ما هو شكل عامل طرد أو دفع نحو هذا الاتجاه و يتضح ذللك من النسب المرتفعة للهجرة غير الشرعية نحوه، خاصة بعد تعذر استخدام الطرق الشرعية.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية الحديثة نحو أوروبا – معطيات احصائية –

تعتبر مرحلة السبعينات القرن العشرين من أهم المراحل التي احدثت تغيرات جد هامة بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ، اذ أن الظاهرة سابقة تاريخيا لهذا التاريخ، لكن عدم التعامل معها بمنطق التهديد كان راجع لحاجة الدول لا وربية لليد العاملة في تلك الفترة ،وشهدت هذه الفترة عدم تصنيف على لمهاجرين غير الشرعيين وعد سن قوين تقيدهم الا مع بداية البترولية في اوائل السبعينات والتي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الاوربي ،مما دفع بهته الدول الى اتخاذ إجراءات ردعية تجاه المهاجرين غبر الشرعيين بسبب الشعور نسبيا بتحقيق الاكفاء من الايدي العامة لكن هذه الإجراءات لم قضي تماما على هذه الظاهرة بل يمكن وصف بعض الاجراءات على انها كانت محفزة للهجرة غير الشرعية بدل القضاء عليها كالإجراءات المتعلقة بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعية المتواجدين على الاراضي الاوربية

ادماجهم في ل محاربة الوافدين الجدد ومنعهم في الدخول لكن هذا الاجراء ادى الى جلب اعداد هائلة من المهاجرين بطرق غير شرعية او سرية طمعا في تسوية وضعياتهم كذلك [1].

وفي ما يلي جداول احصائية لنسب المهاجرين غير الشرعيين في بعض دول الاتحاد الاوروبي ضمن سنوات محددة :

GREECE

	2001	2004*	2007*	2010	2011
# of irregular immigrants (minimum estimate)	40,000	30,000 230,000 260,000	280,000 172,000	350,000	390,000
# of irregular immigrants (maximum estimate)	--	330,000 300,000	209,000	--	--
Population of country (in millions)	10.95	11.06	11.19	11.32	11.30
% of population that is irregular immigrants	0.36%	0.27% 2.07 - 2.98% 2.35 - 2.71%	2.50% 1.54 - 1.87%	3.09%	3.45%

* Note: This source gave three minumum numbers and two maximum numbers for 2004, and two minimum numbers for 2007.
Sources:
CLANDESTINO, "Stocks of Irregular Migrants: Estimates for Greece," www.irregular-migration.net, July 2, 2012
Google Public Data, "Population," www.google.com/publicdata, Jan. 17, 2013

[1] نادية ليتم ، فتيحة ليتم ، " اوربا تصدي للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الامنية " ، انظر على الرابط التالي :
http://www.alhoukoul.com/article/467
(17-04-2015)

UNITED KINGDOM

	2000	2001	2004	2005	2008
# of irregular immigrants (minimum estimate)	--	310,000	--	120,000 515,000	417,000
# of irregular immigrants (central estimate)	200,000	430,000	216,850	240,000 670,000	618,000
# of irregular immigrants (maximum estimate)	--	570,000	--	380,000 870,000	863,000
Population of country (in millions)	58.89	59.11	59.84	60.24	61.39
% of population that is irregular immigrants	0.34%	0.5 - 1.00%	0.36%	0.20 - 0.60% 0.86 - 1.40%	0.70 - 1.40%

Sources:
CLANDESTINO, "Database on Irregular Migration," www.irregular-migration.net, 2012
Migration Watch, "The Illegal Migrant Population in the UK," www.migrationwatchuk.org, July 28, 2005
Office for National Statistics, "Population Estimates for UK, England and Wales, Scotland and Northern Ireland," www.ons.gov.uk, 2012
Bastian Vollmer, "Undocumented Migration: Counting the Uncountable. Data and Trends Across Europe," www.irregular-migration.net, July 2009
Jo Woodridge, "Sizing the Unauthorised (Illegal) Migrant Population in the United Kingdom in 2001," www.webarchives.nationalarchives.gov.uk, May 29, 2001

SPAIN

Source: Carmen Gonzalez-Enriquez, "Undocumented Migration: Counting the Uncoutable. Data and Trends Across Europe," www.irregular-migration.net, Jan. 2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
# of irregular immigrants (minimum estimate)	--	--	--	691,655	--	--	280,000	300,000	300,000
# of irregular immigrants (maximum estimate)	250,645	572,551	949,881	998,031	1,203,751	747,014	438,092	353,927	390,000
Population of country (in millions)	40.48	40.96	41.66	42.35	43.04	43.76	44.47	45.28	45.83
% of population that is irregular immigrants	0.62%	1.40%	2.80%	1.60 - 2.30%	2.80%	1.70%	0.63% - 1.00%	0.66 - 0.78%	0.65 - 0.85%

Source:
CLANDESTINO, "Databases on Irregular Migration," www.irregular-migration.net, 2012
Eurostat, "Population at 1 January," www.epp.eurostat.ec.europa.eu, 2012

ITALY

	2002	2005	2006	2007	2008
# of irregular immigrants (minimum estimate)	702,156	--	--	--	--
# of irregular immigrants (central estimate)	--	541,000	650,000	349,000	651,000
Population of country (in millions)	57.00	58.50	58.80	59.10	59.60
% of population that is irregular immigrants	1.20%	0.92%	1.10%	0.60%	1.10%

Sources:
CLANDESTINO, "Databases on Irregular Migration," www.irregular-migration.net, 2012
Istat.it, "Population and Households," www.istat.it./en/, Mar. 14, 2013

المطلب الثاني: مسالك الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الاوروبي

عرفت الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا استخدام وسائل مختلفة عبر العديد المسالك للوصول اليها لكن تبقى هناك مناطق رئيسية تعتبر الأساس أو جسر الرابط بين دول الأصل للمهاجرين غير الشرعيين و الاتحاد الاوروبي نضرا لعدة عوامل منها القرب الجغرافي من ناحية، و صعوبة مراقبة المسالك من جهة أخرى بسبب التضاريس الوعرة ونجد من أهم معابر الهجرة غير الشرعية الى الاتحاد الأوروبي:

مسالك جنوب المتوسط :

و هي مسالك متمثلة اساسا في أو غير دول المغرب العربي " ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، نضرا للقرب الجغرافي بينها و بين بعض الدول الأوربية كإسبانيا و ايطاليا عن طريق استخدام مراكب مطاطية خفيفة أي عبر البحر نحو السواحل صقلية او الى مالطا او لاميدوزا من ليبيا او من المهدية او

حلق الوادي التونسيين ، كما ان الطريق أو المسلك الأخر من الجزائر و المغرب و موريتانيا تستعمل فيه نفس الطرق تقريبا لكن مع تغيير الوجهة نحو مالقا و سبته أو مليلة أو جزر الكناري[1].

وهو ما يوضحه الجدول التالي للمهاجرين غير الشرعيين الموقوفين في اسبانيا بين 1996-2000 من معبر اسبانيا : [2]

المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين حسب الجنسية								
السنوات	المغربين		الجزائريين		جنوب الصحراء		الأخرون	
1996	6701	%86.5	815	%10.5	142	%1.8	83	%1
1997	5911	%80.4	1050	%14.2	113	%1.5	274	%3.7
1998	5724	%81.4	1002	%14.2	76	%1	229	%3
1999	5819	%81.0	661	%9.2	148	%2.0	550	%7.6
2000	12858	%76.1	253	%1.5	3431	%20.3	343	%2

مسلك شمال شرق المتوسط:

وهو مسلك رئيسي للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا من اسيا والشرق الأوسط من مثل افغانستان ، ايران ، الهند، ودول اسيوية أخرى اضافة الى العراق و سوريا ولبنان و مصر أيضا وغيرهم من الدول بحيث تتم عملية الهجرة السرية أو الغير الشريعة بالوصول أولا للأراضي التركية ثم الانتقال الى ازمير على بحر "ايجة" قبالة الشواطئ اليونانية ، أو يتوجهون الى رومانيا أو بلغاريا [3] .بحيث تشير احدى الإحصائيات للوافدين الى

[1] محمد محمود سرياني ، هجرة قوارب ، الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب و الشمال ، ندوة الهجرة غير المشروعة ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، (8/10-02-2010)، ص ص 7، 8 .
[2] ختو ، **مرجع سابق** ، ص129.
[3] السرياني ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 6،7 .

تركيا بطرق غير شرعييه بهدف المرور الى اوروبا ما بين سنتي 1997-2001م الى 28000 مهاجر سنة 1997م ليزداد العدد ليبلغ 92000 مهاجر[1].

المطلب الثالث: مظاهر الانعكاس السلبي للهجرة الغير شرعية على الاتحاد الاوروبي

شهد الاتحاد الاوروبي عدة مظاهر سلبية منعكسة من التواجد الكثيف للمهاجرين غير الشرعيين ضمن الحيز الجغرافي لهذا الاخير اذ مست هذه الانعكاسات العديد من المجالات نذكر منها:

- الاخلال بالبناء الديموغرافي بحيث أن التزايد غير المضبوط لنسب هذه الفئة ادى الى اختلال التوزيع الديموغرافي كما وان نسب تزايد هذه الفئة عن طريق الزواج البيني بين افرادها اوالزواج من الاوربيات اصبح يشكل تهديد للسكان الأوربيين الأصلين [2] .
- الاختلال بالنواحي الامنية بحيث عدم توفر المهاجر السري على هوية تثبت شخصيته و هذا يعني أنه في حالة ارتكابه لأي جرم "سرقة، عنف ، قتل ، اختطاف،" فان السلطات يصعب عليها تحديد الجاني و اعتقاله او معرفة مكان تواجده او منه تفشى المشاكل المجرمين في وسط المجتمعات الاوربية[3].
- الاختلال بالوضع الاقتصادي بالرغم من ان المهاجرين السريين يشكلون مصدر مهم لليد العاملة الرخيصة الا ان هذا في حد ذاته يعد مشكل اساسي و خلل في سوق العمل الاوروبي باعتباره منافس قوي للأيدي العاملة المحلية، من خلال القبول بشروط العمل القاسية و غير الامنة مقابل أجور زهيدة وهو ما يؤدي الى زيادة الطلب على هؤلاء في ضل رفض وتهمش العمالة الاوربية و منه زيادة نسب البطالة [4]
- المشاكل الاجتماعية وهي ناجمة ن الظروف البيئية التي يعاني منها المهاجرين غير الشرعيين ، و التي تؤدي بدورها الى مشاكل داخل بناء اجتماعي الاوروبي و ذلك عبر خلق مظاهر غير مرغوب فيها مثل الانحلال الاجتماعي و اختلاط الثقافات والممارسات الاوربية بالممارسات السلبية لهته الفئات من مثل : العمل في مجالات المتاجرة بالبشر و الأعضاء البشرية ، الدعارة وتجارة الجنس...الخ، اضافة الى زيادة مظاهر الفقر عن طريق انتشار الاحياء القصديرية المنعدمة من ضرورية الحياة متمثل قنوات صرف المياه

[1] عزت الشيشني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ندوة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف للعلوم الامنية (8-2015/02/10) .
[2] عبد النور ناجي ، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية بالمغرب العربي ، الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط : واقع و افاق (جامعة قسنطينة ، 2008) ، ص121 .
[3] **المكان نفسه**.
[4] **المكان نفسه**.

وغيره مما يؤدي الى تفشي الأمراض المختلفة من جهة و التهديدات البيئية الناجمة عن ذلك كالتلوث من جهة أخرى[1].

- مشاكل النفقات:

بحيث ان الاستراتيجيات المتبعة من طرف الاتحاد الاوروبي تتطلب دعم مادي كونها تعتمد على وسائل مادية ملموسة وتكنولوجيا فائقة الدقة لمواجهة هذه الظاهرة لهذا مايتكبده الاتحاد من خسائر مادية وفق تحديده من ميزانية كاملة لمواجهتها [2].

المبحث الثاني: التنسيق الامني الاوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية

عرف الاتحاد الاوربي موجة من التنسيق بين أعضاءه على مستويين داخلي «أوروبي- اوربي و خارجي اوربي – دول الجوار بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، كونها قضية مشتركة بين الاعضاء وتهديد لأمنهم اي توجد الرؤيا حولهم بحيث يتجلى هذا التعاون و التنسيق في مجموعات الاتفاقيات و المعاهدات والاطار المؤسسي كذلك .

المطلب الاول: اتفاقية شنغن

تم التوقيع على معاهدة شنغن في 14 جوان 1985 بين دول الاتحاد و البينيلوكس اقتصادي و جمهورية المانيا الاتحادية و الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بإلغاء التدريجي لسيطرة على الحدود ولكن لم تدخل حيز التنفيذ في تلك الفترة حتى جوان 1995 و هو التاريخ التطبيق الفعلي لها بحيث تتضمنه حرية الحركة العمل و الاقامة في مناطق شنغن حيث قامت دول الموقعة على الاتفاق بإلغاء الحدود الداخلة و التشكيل الحدود الخارجية موحدة اين يتم تطبيق اجراءات وقواعد رسمية .مشتركة تتعلق بالدخول، الاقامة، الفيزا، تطبيقات اللجوء و التحكم بالحدود ضمن مناطق شنغن ، ولموازنة حرية الحركة والغاء التحكم في الحدود الداخلية قامت الدول الاعضاء بزيادة التنسيق و تقوية التعاون بين قوى الشرطة والسلطات القضائية للقضاء على الجريمة المنضمة والهجرة غير الشرعية داخل نطاق شنغن، وذلك لأنشاء قاعدة بيانات لأشخاص و البضائع التي تدخل الحيز الجغرافي لشنغن، اضافة الى تأسيس مكاتب لطلب المعلومات "نضام شنغن لمعلومات "

---

[1] ناصر حامد، "المهاجرون في اوروبا بين مكافحة الارهاب و مشكلة الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية** ، م 42، ع 163 (جانفي 2006) ، ص 63 .

[2] انيسة بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، انظر على الرابط التالي : www.revrie.dirassat.com/سياسة-الاتحاد-الاوروبي-في-مواجهة-اله (2015/05/04).

"system d'information chingenK SIS " لتبادل المعلومات فيما بين الدول الاعضاء للحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين يتحايلون من الدخول من دول أخرى غير دول المقصد , يسهل هذا النظام من إجراءات القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة.

هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة الأوروبية (يوروبول), وفي الجهاز المسؤول عن الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي هذا النظام المعلوماتي في مسار محاربتها لمختلف التهديدات خاصة الهجرة غير الشرعية.[1]

المطلب الثاني : إعلان برشلونة

يعتبر مسار برشلونة والشراكة، الأورومتوسطية الذي طرح في مدينة برشلونة الإسبانية 27-28 نوفمبر 1995م، أهم تعبير على التغير والتوسيع في مفهوم الأمن الشامل على مجالات غير عسكرية والمركز على مستويات عدّة خاصة ما تحت الوطني[2].

شاركت 27 دولة متوسطية في مسار برشلونة هي: «دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر اضافة الى ثماني دول عربية متوسطة هي: تونس، المغرب، الجزائر، مصر، سوريا، الاردن، لبنان، السلطة الفلسطينية آنذاك، و أربعة دول متوسطية غير عربية هي تركيا، قبرص، مالطا، اسرائيل، في حين لم تستدعى لبيا بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها آنذاك[3].

وشمل اعلان برشلونة ثلاث محاور اساسية هي:

- تحديد فضاء مشترك للسلام والاستقرار من خلال تعزيز التعاون السياسي و الامني .
- بناء التنمية وتحقيق الرقي و الازدهار ببناء شراكة اقتصادية و مالية و التوجه نحو انشاء منطقة للتبادل الحر.
- بناء شراكة اجتماعية و ثقافية لتقريب المجتمعات في المنطقة وابعاد نوع من التواصل ببناء المؤسسات المدنية و تعزيز التعاون في اطار موحد[4].

و نلاحظ من خلال هذه المحاور ان الاعلان اشتمل على النواحي الثلاث "الناحية العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

---

1 سهام يحياوي ، **أمتنه الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأور ومغاربي)** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014) ، ص ص 91-93 .

[2] مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الامن والترتيبات الامنية المتوسطة" ، **السياسة الدولية** ، م 43،ع 174(أكتوبر 2008) ، ص 145 .

[3] علي الحاج ، **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005)، ص 202 .

[4] صايش، **مرجع سابق**، ص71.

خصت قضية الهجرة غير الشرعية باهتمام الدول المشاركة في المسار من منطلق انها ذات بعد يمس مجالات الثلاث المذكورة.

حيث شمل التنسيق السياسي الهجرة غير الشرعية كتهديد امني لدول شمال المتوسط الارتباطية بمظاهر

وتهديدات أخرى كالإرهاب، الجريمة المنظمة .....الخ، ووجوب التصدي المشترك لهذه الظاهرة [1] ، حيث تم الاشارة اليها في الملحق الخاص بالوثيقة الأساسية المنبثقة من قمة برشلونة كما يلي:

" سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة القضاء، الجمارك، السلطات الادارية، و غيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود اساليب مختلفة تتماشى مع الوضع الخاص لكل دولة[2]"

اما معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شقها الاقتصادي –اعلان برشلونة – كون الظاهرة ذات تأثير اقتصادي على المنطقة خاصة على الدول الأوربية فقد حتم اعلان برشلونة على الدول الأوروبية تدعيم التنمية الاقتصادية لدول وشرق المتوسط كدول مصدرة للهجرة غير الشرعية أو كدول عبور، اذ ان التدهور الاقتصادي و تراجع نيب التنمية يعتبر من أهم الدوافع المؤدية للهجرة غير الشرعية و على اثر ذلك تم استحداث برنامج دعم لهته الدول بغرض خلق فرص عمل و تخفيف البطالة الدافعة للهجرة غير الشرعية، وهو برنامج "ميدا" حيث خصص له ما بين 1995 و 1999 غلاف مالي قدره4.6850 مليار اورو، ثم خصص له غلاف اخر ما بين 2000 و 2006 قدره 5.350مليار أورو[3].

اما المعالجة الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن اعلان برشلونة، فقد ركز على عامل اساسي و هو النمو الديموغرافي في دول جنوب وشرق المتوسط، حيث حاء في البند 20 من البيان الختامي لبرشلونة ما يلي: «المشاركون يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الامكانية المناسبة من أجل تسريع الاقلاع الاقتصادي"[4].

كما و ألزم الاعلان الشركاء الأورومتوسطين بالعمل من أجل تطوير الموارد البشرية، وقد جاء في الفقرة التمهيدية بخصوص التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية و سبل القضاء عليها ما يلي:

---

[1] خنو، **مرجع سابق**، ص 98 .
[2] اسبانيا(برشلونة)، المؤتمر الأورو-متوسطي، نص اعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية ، 27-28 نوفمبر 1995 .
[3] يحياوي ، **مرجع سابق** ، ص 102 .
[4] **مرجع نفسه** ، ص ص 102،103 .

- تامين الرعاية الصحية و الاجتماعية للجاليات والمهاجرين و اللاجئين، وتسهيل عودتهم الى موطنهم الاصلية بعد تدريبهم و اغنائهم بالخبرات.
- التعاون الشامل في مكافحة تفشي المخدرات و الجريمة، خصوصا المنظمة منها فضلا عن مكافحة التعصب ضد الاجانب، و عدم التسامح الذي يقضي على الاستقرار في المجتمع المدني وعلى التطور المتجانس في العلاقات الأوروبية المتوسطية و في مجال دراستنا للعلاقات الاوروبية – المغاربية.
- تنظيم الهجرة الخفية باتفاقيات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية و الانسانية[1].

كما ولعب الحوار 5+5 دورا هاما في مناقشة مسألة الهجرة غير الشرعية، حيث اجمع هذا اللقاء بين خمس دول أوربية "فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، مالطا" و خمس دول افريقية "ليبيا، تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا "وكان تاريخ أول لقاء كما يلي 16 – 17 أكتوبر 2002 بتونس، ثم 22 – 23 أكتوبر 2003 في الرباط، ثم لقاء الجزائر في سبتمبر 2004[2].

وبدى واضحا ضمن كل اللقاءات التأكيد في كل مرة على محاربة الهجرة غير الشرعية، فمثلا في لقاء الجزائر " وهران " اعتبرت مسالة الهجرة غير الشرعية من بين المسائل الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل الارهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار في البحر المتوسط، وطرحت أوربا ضمن هذا اللقاء اقامة مراكز اعتقال في دوا المغرب العربي يرسل اليها كل من تم القبض عليه في أوروبا وهو في حالة اقامة غير قانونية في انتظار أن تتم اعادتهم الى أوطانهم، لكن لوقي هذا الطرح بالرفض من طرف الدول لاسيما الجزائر بتقديم الدعم اللوجستي لها من طرف الدول الخمس الأوروبية لحماية حدودها من المهاجرين غير الشرعيين هي ايضا[3].

ثم طرحت ذات المسالة ضمن الاتحاد من اجل المتوسط هو امتداد لمسار برشلونة، والذي اطلق بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008 [4].

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوربية

ان طبيعة التهديدات الجديدة و منها الهجرة الغير الشرعية تتميز بعامل المرونة و اختراق الحدود الوطنية للدول المختلفة، اذ ان الاتحاد الاوروبي طيلت عقود عانى من هذه الظاهرة بسبب ضعف الوسائل

[1] ختو، **مرجع سابق** ، ص ص 111،112 .
[2] صايش ، **مرجع سابق** ، ص 76 .
[3] بركان ، **مرجع سابق** ، ص ص 114، 115 .
[4] يحياوي ، **مرجع سابق**، ص 103 .

للدول المجاورة اللصيقة جغرافيا بهفي محاربتها مما حتم عليه ان يطور ألية لدفع الخطر خارج حدوده و حدود الدول المجاورة له، في شكل تعاون ذو شراكة أو اعتماد أمني مشترك دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل.

ظهر هذا الطرح في الوثيقة المنشورة سنة 2003 أوروبا الموسعة و الجوار: اطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب، ثم اعادت المفوضية تسمية الوثيقة سنة 2004 و أطلقت عليها سياسة الجوار الأوروبي الجديد[1].

تضمنت هذه الوثيقة تعزيز التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسة الأمنية ، الاقتصادية، الاجتماعية، انطلاقا من ركيزة أساسية و هي أن الجوار الجغرافي يتيح فرص أكبر للتعاون[2]

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي اعادة التوزيع للمسؤوليات الأمنية و قد أشارت لجنة الجماعات الأوربية في وثيقة أصدرتها عام 2003 في هذا الشأن – سياسة الجوار – بشكل واضح، حيث جاء فيها: ان تجاوزا مشتركا تقضي بطبيعة الأمر تقاسم العبء و مسؤولية مشتركة للرد على التحديات و النزعات و التهديدات الامنية الجديدة التي تهدد الاستقرار[3].

تقوم هذه السياسة على ربط المنح و الدعم من طرف الاتحاد الأوربي لدول المجاورة على مدى استعداد هذه الدول لتبني تنفيذ جملة السياسات و الإجراءات التي تهدف في جوهرها الى حماية الاتحاد الاوروبي ضد مجموعة من التهديدات: كإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة....الخ ، بحيث يضغط الاتحاد الأوربي وفق المنح المقدمة على هذه الدول لتقوية و تعزيز سياسات الرقابة و الضبط بشكل استباقي على اراضيها و عند حدودها لمنع[4]، هذه التهديدات من الوصول الى الى داخل القلعة الأوربية.

ففي اطار التصدي للهجرة غير الشرعية وفق هذه السياسة فان الاتحاد الاوروبي يسعى الى فكرة اقامة اقامة حزام واقي cordon sanitaire بحيث تلعب دول الجوار دور مناطق العزل zones tompons تتم فيها تصفية الوافدين الى أوروبا لمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الاتحاد غير مرغوب فيها و غير قابلة للاستيعاب[5].

---

[1] يحياوي ، **مرجع سابق** ، ص 109 .
[2] ختو ، **مرجع سابق** ، ص 170 .
[3] يحياوي ، **مرجع سابق**، ص 111 .
[4] **مرجع نفسه** ، ص ص 112،113 .
[5] زهير بوعمامة، "السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي", **مجلة الفكر** ، ع5 (د.ت) ، ص 247 .

المبحث الثالث: اسقاط نضري على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوربا

طروحات المدارس الأوربية لأمن تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا الامنية المطروحة ضمن القضاء الأوروبي، بحيث اشتملت على انعكاسات عديدة تفوقت فيها الناحية السلبية، بحيث باتت كمهدد لأمن الأوربي في مستوياته الثلاث: الفردية و الوطنية و الاقليمية .

وسيتم الى النضرة الأمنية الاوربية من وجهة نضر المدارس الناشئة في نفس البيئة لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة ابريست ويث:

ركزت المدرسة في طروحاتها على المستوى الفردي أمن الفرد، كما ركزت على الامن الموسع أو الامن بمفهومه الشامل وركزت ضمن طروحاتها على مفهوم الانعتاق من مسببات الخوف، وتطرقت الى علاقة _المؤسسة الأكاديمية و المعرفة الامنية.

لقد توسع مفهوم الأمن بسبب تغير مصادر التهديد اذ ارتبط الأمن بالمفهوم الانساني مشكلا أمنا انسانيا ، يشتمل على الحفاظ على مجموعة أمون الفرد كالأمن الصحي، العسكري، الأمن الثقافي، الأمن الوظيفي، الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي..... الخ، وعملية المحافظة هذه تؤدي الى ما يسمى لدى المدرسة الويلزية بالانعتاق .

لكن من الملاحظ أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مجال الاتحاد الأوربي لطالما شكلت هاجسا أمام انعتاق الافراد، وذلك بسبب ارتباطهما المباشر و الغير المباشر بظواهر أو تهديدات أمنية أخرى صلبة كانت أم متينة ، حيث أننا اذا انطلقنا من تعريف محدد للانعتاق و هو التحرر من الخوف و الحاجة فان الظواهر السلبية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية تحول دون تحر الأفراد وانعتاقهم من الخوف و الحاجة ، اذ نجد أن الممارسات الشاذة وغير المرغوب فيها لطالما ارتبطت بالمهاجرين غير الشرعيين في أوروبا ، فعلى سبل المثال نجد تجارة المخدرات بمختلف أشكالها داخل الفضاء الأوروبي من طرف المهاجرين غير الشرعيين ، الذين يلجؤون لمثل هذه الاعمال اما بسبب تعذر ايجاد عمل أو الزج بهم بطريقة حتمية في هذا المجال أو القصد و النية المسبقة لممارسة هذا العمل، ومن الظروف المساعدة على ذلك عدم وجود بطاقة تثبت هوية الشخص أو المجموعة التي تمارس مثل هذا النشاط.

فبتاريخ 09مارس 2015 تمكن الحرس المدني الاسباني و الدرك الوطني الفرنسي من تفكيك منظمة اجرامية خطيرة، كانت متخصصة في تهريب الحشي من المغرب نحو دول الاتحاد الاوربي، بحيث تتكون هذه

المنضمة من 12 شخصا من بينهم 3 في وضعية اقامة غير شرعية من جنسية مغربية، و تم 700 كيلوغرام من المخدرات اضافة الى 6 قطع أسلحة وذخائر حية، و كانت هذه المنظمة تستعمل القوارب لنقل الممنوعات بطرق سرية من المغرب نحو اسبانيا ثم تتم عملية الترويج في باقي دول الاتحاد الأوربي، و هذا العمل أو الاجراء حسب الطرح الويزلي هو مهدد أو مغيب للانعتاق، اذ أن انعكاسه الأول يبدأ على الأمن الصحي للفرد الأوربي، فالأضرار التي تنجم عن تعاطي مثل هذه المواد له تأثيرات جد فعالة على صحة الفرد، ضف الى ذلك المخاطر التي قد يتسبب فيها الشخص الذي تحت تأثير هذه المواد، اما القيام بالجرائم، التسبب في حوادث المرور..... الخ[1].

وجاء في تقرير اللي وبول : في حين نسجل تراجع تهريب الهيروين، فأننا نلحظ تنامي تهريب الحشيش و الكوكايين وتعاطيهما بكثرة [2]، كما وأدت احدى التحقيقات التي قام بها أحد مواقع الانترنيت و هو الجريمة. كوم الى كشف شبكات لممارسة الدعارة و تجارة الجنس و البشر في حد ذاته، بحيث تنشط هذه الشبكات على مستوى العاصمة أثينا باليونان مكونة من مغربيات تنقلن الى أوربا بطرق غير شرعية عن طريق شبكات تهريب المهاجرين عبر تركيا من طرف أكراد ينشطون في ذات المجال، كما نشر الموقع قصة فتاة مغربية تنقلت عبر هذه الشبكات بطرق غير شرعية عبر تركيا نحو اليونان، لتكتشف بعد وصولها انها بيعت لاحد الأكراد أيضا مقيم باليونان بغرض استخدامها في تجارة الجنس، ونلاحظ ان هذه الوضعية التي طالت المهاجرات غير الشرعيات لها انعكاسات جد سلبية على الأمن الانساني في الاتحاد الأوروبي، فبرغم من ان بعض الدول الاوربية تسمح بممارسة هذه الأمور و لكن بشكل مقنن و تحت شروط معينة ورقابة مستمرة، الا أن ممارسات المهاجرات غير الشرعيات خارجة عن القانون و لا تخضع لعمليات الرقابة، مما يؤدي الى نشر الأمراض خاصة المستعصية منها كالإيدز، كما و ان هاته الممارسة وفق قوانين معينة للدول خاضعة لعامل السن فيمنع مثلا على القصر ممارستها بشكل مطلق في حين أن قانون المهاجرات غير الشرعيات اللات يمتهن هذه المهنة لا يخضع لهذا القانون أو القوانين الأخرى، وهو ما يخلق نوع من الخطر على القصر و يؤدي أيضا الى تفكك المجتمع الأوروبي[3]، وزياد الاطفال المولودين خارج الزواج (أطفال الزنا)

---

[1] "اسبانيا: تفكيك شبكتين لتهريب الحشيش من المغرب الى أوربا"، أنظر الرابط التالي :
http://dalil-tif.co;/10768.html
(05/05/2015)

[2] "المافيا في أوربا" ، أنظر الرابط التالي : http://www.abrarrK net/vb/showhread.php?t=36435
(05/05/2015)

[3] كريم خدجة، حفيظ بنكمل، "الجريمة ". كوم ، أنظر على الرابط التالي :
http://www.aljrima.com/neus1547.html
(05-05-2015)

بحيث قدرت نسبتهم في ألمانيا ب 32%، وفي فرنسا 53%، و في ايطاليا 22%، اضافة الى اختلاط الأجناس غير المنظم .....الخ[1].

كما و تلعب الجريمة المنظمة داخل قضاء الاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في نشر الخوف بين المجتمع اضافة الى خلق نوع من الحاجة عن طريق تهديد شباكتها لأمن الأفراد و الجماعات داخل أوروبا ، وترتبط هذه الظاهرة بالهجرة والمهاجرين غير الشرعيين على نحويين ، اما المساعدة على التنقل السري والدخول غير القانوني ، أو استخدام المهاجرين غير الشرعيين في نشاطاتها الخارجة عن القانون، ففي تقرير للوكالة الأوربية للشرطة (يوروبول) و الذي رفعته الى وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي حددت فيه أربعة أجنحة رئيسية من المافيا المتعددة الجنسيات التي تتميز عناصرها بالإقامة غير القانونية والتنقل السري داخل الاتحاد الأوربي و هي كالاتي: مجموعة ألبانية، تركية يتركز مجال عملها في جنوب غرب القارة.

5- المجموعة الثانية: مجموعة افريقية و على الخصوص ذات جنسية نيجيرية ، تتركز مساحة عملها في اسبانيا وفرنسا وبلجيكا.

6- المجموعة الثالثة: مجموعة بلجيكية- هولندية حيث تتخذ هولندا قاعدة لنشاطها.

7- المجموعة الرابعة: مجموعة روسية ، بحيث تنتشر في لرجاء روسيا الاتحادية ، وبلدان البلطيق بحيث تمارس هذه الجماعات و التنظيمات نشاطات عديد كالمتاجرة في لمخدرات و التي حسب ذات التقرير فان أوروبا أصبحت ثاني مستهلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وتحولت الى المنتج الأول في العالم للمخدرات المصنعة، كما و تنشط هذه الجماعات أيضا في في مجال تهريب السلع و المتاجرة بها بدون رخص و ذلك ما يؤثر على الاقتصاد الأوروبي عبر خلق أسواق موازية تروج فيها السلع المعروضة في الاماكن المخصصة لبيعها ، اضافة لتشكيلها لخطر على صحة المواطنين لغياب عوامل الوقاية و حسن التخزين وطرق العرض..... الخ.

, ايضا تنشط هذه التنظيمات في مجال الاحتيال و النصب ، التزوير سواء الوثائق الرسمية أو تزوير العملة .

---

[1]سليم قلالة، "2040 نهاية الزواج عندهم .. وعندنا؟" ، أنظر على الرابط التالي :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/feed/articles/230779.tts
(05/05/2015)

ومن أخطر الممارسات التي تهدد أمن أوروبا و التي تقوم بها هذه الجماعات نجد استعمال العنف، الخطف و طلب فدية، التصفيات الجسدية، (أسبابها تتعدد فقد تكون بسبب تصفية حسابات، أو التعارض في الايدولوجيات أو المعتقدات و الديانات ..... الخ)[1] .

ومنه فان التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة بمختلف وسائلها و باعتبارها من أهم التهديدات الأمنية المعاصرة، فهي تحول دون انعتاق الفرد وحماية مجموع أمونه، مما تجعله تحت وطئه الخوف الدائم ، وذلك بسبب ما ينتج عنها من تهديد للأمن الصحي عن طريق ترويج الممنوعات بمختلف اشكالها، وتهدد الامن الشخصي عبر مجموعة الجرائم و العنف الجسدي الممارس ضد الأفراد اضافة الى الخطف و التعذيب، وتهديد الأمن النفسي عبر المخلفات التي قد تتسبب فيها لدى الضحايا و أسرهم أو محيطهم ، وتمتد حتى الوصول الى الامن العقائدي أو الديني الذي تهدده هذه الجماعات ذات المعتقدات الداخلية على الوسط الأوروبي و التي تلجأ عادة الى استعمال العنف ضد الجماعات تحت عطاء ديني اما لحماية أو النشر، من مثل تفجيرات باريس 1995 و تفجيرات لندن 2005 وعملية الهجوم المسلح على جريدة في فرنسا.

وترجع اسباب هذه العمليات الى العامل الديني، كما تحمل هذه الممارسات التي تقوم بها الجماعات او منضمات الجريمة في اوروبا في مضمونها تهديدا للأمن الاقتصادي و المعيشي عبر تهديم أو مهاجمة المنشآت الاقتصادية، الاسواق الموازية، قطع للطرق أمام ناقلي السلع و سلبهم لسلعهم و اعادة بيعها بأسعار بخسة بالإضافة الي تهديد الأمن الاجتماعي للأفراد عبر نشر الآفات المختلفة من مثل: السرقة، المخدرات، خلق جيا غير متعلم من ابنائهم ....الخ.

و يرجع الفضل في اعادة مفهمة الامن و اعطاء تعريفات حديثة و مواكبة لفترة ضهور المعضلة للمؤسسات الأكاديمية من مثل :

George c . Marshall European center for security studies.

في المانيا كذلك:

Centre for security studies(CSS).

في سويسرا، وغيرها من المراكز والمعاهد و الكليات و المؤسسات الأكاديمية.

[1] "المافيا في أوروبا" ، **مرجع سابق** .

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة باريس

انطلقت مدرسة باريس من نضرة مخالفة المدراس الأخرى ، وذلك من خلال جدل الأمن في طروحها كنمط للحكومة يختزل في نشاطات الشرطة من خلال المراقبة التي تتم عبر شبكات تربط بين مختلف المؤسسات و الاجهزة الامنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي ضل عوامل العولمة توسع نطاق أجهزة الشرطة بما فيها تلك المعنية بمراقبة الحدود و الحماية العامة لتتجاوز ما كنت عليه سابقا الى ما وراء الحدود، ويشكل هذا الجهاز اضافة الى اجهزة أخرى ما يسمى انعدام الامن(الشرطة، شرطة الحدود، شرطة مكافحة الشغب، الحرس الجمهوري، الدرك، الجمارك، درك الحدود، قوات البحرية...الخ)، بحيث تلعب هاته الاجهزة في ظل استخدامها لوسائل متطورة (مراقبة عبر مسافات، كاميرات و كاميرات حرارية، تقنيات استشعار، الرادارات...الخ.) دورا مهما جدا في تحديد التهديدات أو التنبؤ بها أو باحتمالية وقوعها.

و نجد ان الاتحاد الأوروبي وفق طرح هذه المدرسة قد استحدث و فعل عدة أجهزة لمواجهة أو مراقبة او افتراض احتمالات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و هذا في شكل موحد أو تشاركي بين اعضاءه.

ومن اهم الاجهزة المستحدثة لمواجهة ذات الظاهرة نجد الوكالة الأوربية لأدراه الحدود فرونتكس

frontex بحيث طرحت كمشروع في اتفاقيتي ديبلان الاولى والثانية 2000-2001، اللتين أقرت ضرورة اقتسام المسؤولية بين الاطراف في الاتحاد الأوروبي في ميدلن اللجوء، ثم قام الاتحاد الأوروبي بإقرار مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة سنة2002 ، ثم الاتفاق على انشاء الوكالة في نفس السنة لتدخل حيز الخدمة بوضع هياكلها فعليا في 1 ماي 2005، وحدة مقرها في ^فيرسوتي^ ببولونيا وبلغت الميزانية المقدرة لها سنة 2009م 88.8 مليون أورو، ثم اضاف لهل سنة 2010 ميزانية اخرى مقدرة ب 87.9 مليون أورو، اذ تحتوي هذه الوكالة على معدات و اجهزة عديدة ومتطورة ، حيث تمتلك 26 طائرة مروحية و 22 طائرة صغيرة و 113 باخرة، اضافة الى 476 شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية، كالرادارات وغيره.....[1]

و من المهام الاساسية لوكالة فرونتكس نجد :

- تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الامني .

[1] صايش ، مكافحة تهريب المهاجرين السريين ، **مرجع سابق** ، ص 292 .

- تحليل المخاطر التي تهدد الدول الاعضاء لتمكن كل عضو بعد ذلك من الخبرة التي تكتسبها خاصة فيما يتعلق بتدريب حرس الحدود، وهنا نلاحظ ممارستها لمهمتين و تأديتها لوظيفتين حسب مدرسة باريس من خلال هذه المهمة و هما:

8- ممارسة دورها كألية شرطية أو كالإحدى شبكات مهني الامن.

9- تقديم تحليل في شكل تنبأ بتهديد للدول الاعضاء.

10- تقديم المساعدة التقنية اللازمة و كل ما يتعلق بذلك من معلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها[1].

كما ونجد كذلك جهاز الشرطة الاوربية الاوربية EROPOL و التي ظهرت كفكرة في نوفمبر 1991 تشتمل على محاربة تهريب المخدرات و تبييض عوائدها من الأموال فقط، ثم توسعت مجالاتها لتشمل الارهاب و الجريمة المنظمة من خلال معاهدة التي خضعت لها و الموقع عليها في 7 نوفمبر 1992م، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1998م. ثم تم تأخير تاريخ البداية الفعلية لهل الى جويلية 1999م و بعد هذا التاريخ أخذت مجالات اليوروبول في التوسع لتشمل الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية و اعمال التهريب[2] لكن اقتصرت مهامها في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية على تولي التنسيق بين الدول الاعضاء تجاه هذه الظاهرة و القيام بتحقيقات كذلك حوله اضافة الى دعم فرق البحث المشتركة، لكن ليس لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية كالتفتيش و القبض والمطاردة و المداهمة ، الخ، بغرض عدم الاخلال بمبدأ سيادة الدول[3].

نجد كذلك وحدة التعاون القضائي (EUROJUST)المؤسسة بموجب القرار الاتحاد الاوربي في 2002/02/28 و التي تسعى الى تحسين مستويات التعاون القضائي لضمان فعالية اكبر في مجال مكافحة الأنواع الخطيرة من الاجرام المنظم كالهجرة غير الشرعية و مخالفتها كما وتسهل من عملية التحري و المتابعة [4] .

و من أهم الأجهزة الأوروبية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية نجد "القوات الأوروبية المشتركة"، و التي يعود قرار تشكيلها اجتماع لشبونة 1995، لتتشكل فعليا سنة 1996 و تتكون هذه الآلية في قوة برية تعرف ب (EURO FOECE) و أخرى بحرية (EURO MAR FORCE)، بحيث يمكنها التدخل برا و بحرا

---

[1] بتقة ، **مرجع سابق** ، ص82 .
[2] صايش، **مرجع سابق** ، ص 295 .
[3] شعبان حمدي ، **الهجرة غير الشرعية – الضرورة والحاجة**- (مصر: مركز الاعلام الامني، ط7، 2001) ، ص 14 .
[4] صايش ، **مرجع سابق** ، ص 297 .

لاعتبارات أمنية و إنسانية بها القيادة العامة لهذه القوات و تتكون من جيوش أربعة دول و هي " فرنسا، ايطاليا اسبانيا، البرتغال" وتكمن مهمتها في حماية الحدود الجنوبية لأوروبا المطلة على البحر المتوسط، الذي يعتبر طريق المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي [1].

وركزت مدرسة باريس على عامل التقنيات ضمن نشاط شبكات مهنتي الأمن، و هو العامل الذي عرف تطورا حقيقيا لنشاط هذه الشبكات، و أساس لترقية العمل و التمهيدي لهجرة غير الشرعية، إذ نجد من بين التقنيات الحديثة المستعملة لمواجهة المهاجرين غي الشرعيين المتسللين عبر الحدود بمختلف الوسائل أو مستعملي التزوير: (IAM HEARTBEAT DETECTOR...)

نظام ايفان: (IAM HEARTBEAT DETECTOR...) يعتمد هذا النظام على رصد دقات القلب للأشخاص المختبئين في الشاحنات او الحاويات، بحيث يتم وضع مجسات على سطح المركبة المراد تفتيشها بغرض تحسين اذا ما كان هناك شخص داخلها أم لا.

- **السياج الأمني: (SECURITY FENCE)**

و هو عبارة عن سياج الكتروني يتم بواسطة الخلايا الضوئية أو الألياف الضوئية أو الأمواج الميكروويفية يركب في المناطق الحدودية المفتوحة، يعطي إشارة بشكل مباشر إلى غرفة السيطرة إذا ما تم تجاوزه، بحيث يحدد مكان التجاوز أو القطع بشكل دقيق، مما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة تجاه أية عملية تسلل.

- **كاميرات المراقبة الحرارية: (THERMAL SURVEILLANCE CAMERAS)**

و هي عبارة عن كاميرات ذات مدى طويلة، و ذلك من خلال قياس مدى الحرارة المنبعثة منها، بحيث تظهر صور حرارية للأجسام المتحركة، و منه تحديد إذا ما كان هناك أشخاص يريدون تجاوز الحدود بسرية على شاشات المراقبة في غرفة السيطرة.

- **أجهزة الرؤية الليلية:** عبارة عن كاميرات أو مناظر تسمح بإظهار الصور في الظلام إذ تعمل وفق الأشعة تحت الحمراء إضافة إلى ما يسمى بالنظارات الليلية .
- **أجهزة الفحص باستخدام الأشعة السينية (X- RAY GAMMA RAY):** و تستخدم لفحص الشاحنات، الحاويات، صناديق السيارات، بحيث تكشف عبر الصورة الموضحة في شاشاتها الأشياء أو الأشخاص المدسوسين داخل وسائل النقل أم الحاويات و غيره.

---

[1] بتقة ، **مرجع سابق** ، ص ص 86،87 .

- **كاميرات مراقبة الحدود:** تعتمد على تقنية نقل الصور عبر تقنيات لاسلكية أو تقنيات شبكات الانترنت، و توزع في المناطق التي يحددها صانع القرار، الذي يرى ضرورة في مراقبتها، كونها تشكل معابر أو مسالك يتخذها المهاجرين السريين للدخول إلى أوروبا.

كما و طور الاتحاد الأوروبي أجهزة مراقبة على مستوى المعابر الحدودية البرية و الموانئ البحرية و المطارات، بحيث تحول دون استخدام وثائق مزورة (جوازات سفر، تأشيرات دخول...الخ)، و نجد من بين هذه التقنيات:

- **جهاز فحص التزوير (VSC):VIDEO SPECTRAL COMPERATOR**

و هو جهاز يستخدم في فحص جوازات السفر، الوثائق، العملات و مقارنة الخطوط و قراءة الجوازات المقروءة آليا، بحيث يتم من خلاله التأكد من صحة الوثائق خاصة جوازات السفر في المنافذ الحدودية.

- **جهاز فحص بصمة قزحية العين IRIS CODE**

بحيث يتم تسجيل بصمة قزحية العين عن طريق تصوير القزحية بواسطة أجهزة كاميرا متخصصة تستخدم موجات من الأشعة تحت الحمراء ثم يتم تخزينها في قاعدة بيانات لدى الأجهزة الأمنية، بحيث ان الاتصال بين أجهزة الأمن في الاتحاد الأوروبي يسمح بنشر هذه القاعدة البيانية لدى جميع الدول، و في حال تم تزوير جواز السفر باستخدام جواز سفر لشخص ميت و غير ذلك، فإنه يتم كشفه بواسطة هذه العملية [1].

و يمكن ان نلاحظ من خلال ما تم استخدامه من طرف دول الاتحاد الأوروبي يعكس النظرة الباريسية للأمن من منطلق دور عمال و شبكات مهنيو الأمن لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة كوبنهاغن.

شكلت طروحات مدرسة كوبنهاكن عن ثورة بكل المعايير في المجال الأمني من خلال رفضها للطرح التقليدي للأمن، و تركيزها على الأمن الموقع كما و ركزت على فكرة القوم المهددة لدى المستويين الوطني و الما تحت وطني (فردي – مجتمعي) و هي:

[1] وضاح الحمود ، **استخدام التقنيات الحديثة في مجال امن الحدود ، الندوة العلمية تامين المنافذ البرية والبحرية و الجوية** (الامارات: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 26-28 جانفي 2009) .

السيادة والهوية، كما وركزت على دور الفعل الخطابي الرسمي في بناء التهديد، عبر تحديد المشكلة وإعطائها منزلة مرادفة له، كما ركز أنصار هذا الطرح على المعضلة الأمنية المجتمعية الشبيهة بالمعضلة الأمنية بين الدول.

ونجد أن موضوع الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي حسب هاه المدرسة يشكل تهديد للقيمتين المذكورتين خاصة فيما يتعلق بالهوية، بحيث أن تنامي المجتمعات الداخلية بطرق غير مضبوطة عبر التسلل بشكل سري غير مشروع اليها ، بحيث أصبحت المجتمعات الأوربية تشهد تنافس من طرف الأجناس الأخرى المتواجدة بينها، من أجل تعزيز هويتها أو التوسع عبر نشر ثقافتها حيث بلغت عدد الأوربيين في أوروبا سنة 2005، 70.6 مليون نسمة[1].

كما و قد أثبتت احدى الاحصائيات التي قام بها أحد المعاهد أن نسبة المسلمين على سبيل المثال و ليس الحصر قد بلغت 16 مليون أي نسبة 3.2 % من اجمالي عدد السكان سنة2010[2] .

وهذا التزايد في عدد الأقليات ذات الثقافات و الهويات المختلفة أدى الى بروز المعضلة الامنية المجتمعية داخل الاتحاد الأوروبي عبر سعي كل أقلية لتعزيز هويتها و الحفاظ عليها ويلاحظ كذلك أن الأغلبية الأوربية أصبحت كذلك في ظل هذا التنافس الى تعزيز هويتها، و هذا الجدل ادى الى استخدام العنف و الوصول الى حل التصفيات و القتل (تفجيرات باريس، تفجيرات لندن، عملية الهجوم على أسبوعية شارلي من طرف متشددين اسلاميين، و تقابله اجرأت متخذة في القضاء الأوربي تجاه هذه المجموعة مثل منع المسلمين في بريطانيا من ممارسة شعائرهم الدينية ، هذا في ظل السماح لمتتبعي الديانات الأخرى أو الأقليات الأخرى لممارسة شعائرهم بكل حرية.

وفي ذات السياق – تضيق الخناق على المسلمين- يقول وزير الثقافة البريطاني "أندري برنهام": " من غير الممكن تطبيق نظاميين قانونيين في أن واحد وهذا تهديد لأمتنا ، لذلك فالقانون البريطاني فقط سيطبق في بريطانيا، لأنه جزء من تقاليد المجتمع البريطاني المحافظ، بالرغم من أن هذا من حقهم، خاصة في حالات

[1] "هجرة" ، أنظر على الرابط التالي : (هجرة-(فعلar.wikipedia.org/wiki/ (2015/05/07)

[2] "الاسلام في أوروبا" ، أنظر على الرابط التالي : الاسلام-في-أوروباar.wikipedia.org/wiki (2015/07/05)

الزواج والطلاق، لأن هذه خصوصية يجب التمتع بها" ونلاحظ من خلال خطاب الوزير أن القانون البريطاني لا يراعي أو يولي أي أهمية لأي مجموعة كانت إلا البريطانية[1].

كما وأن تزايد نسب الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأوروبي فعل طرح مدرسة كوبنهاغن للأمننة عبر تبني دوائر السلطة وأصحاب القرار لخطابات حول الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديد ذات انعكاس سلبي حاد على الأمن الأوروبي، ونج من بين الخطابات أو التصريحات ما يلي:

- "جاك بارو" نائب رئيس المفوضية الأوروبية: "المهم المحافظة على توازن أوروبا، نريدها صارمة في التصدي للهجرة غير الشرعية، اليوم كان علينا أن نوجه رسالة مفادها أن اوروبا تستقبل رعايا دول أخرى، لكن حسب قوانينها وشروطها"[2].
- "بيارتي فاندفيك" الامين العام للمجلس الأوروبي لشؤن الهجرة و اللجوء : "نحن فعلا بحاجة الى قواعد واضحة في شأن التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين...."[3]
- "نيكولا ساركوزي رئيس فرنسا : "بات من المستحيل دمج المهاجرين طالما لم يتم القضاء على الهجرة غير الشرعية "

و يضيف: «إن على المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في فرنسا أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية...[4].

- "باتريك ستيفاني" الأمين العام لوزارة الهجرة في فرنسا:

على إثر اجتماع لوزراء الداخلية والهجرة في الاتحاد الأوروبي صرح: الميثاق ينص على عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم ".

- "هيرش باليان" وزير العدل الهولندي :

"التعاون مهم جدا مع جيران الاتحاد الأوروبي ليس من أجل تنظيم الهجرة الشرعية بل للتصدي للمهاجرين غير الشرعيين بقوة أمنية مشتركة مع جيراننا"[5].

---

[1] "الأقليات الدينية في أوربا" ، أنظر على الرابط التالي : www.startimes.com/?t=21984828

(07/05/2015)

[2] قناة الجزيرة ، نوردين بوزيان ، نشرة الأخبار ، الجزيرة ، قطر، 08 جويلية 2008 .

[3] أنظر على الرابط التالي : http//www.startimes.com/?t=14360561
(17/04/2015)

[4] طاهر هاني ، نيكولا ساركوزي: "الهجرة تهدد طريقة عيش الفرنسين" ، أنظر على الرابط التالي :
e24.com/ar/20141022-اسلام-انتخابات-هجرة-تقليص-ساركوزي-فرنسا/
(17/04/2015)

[5] قناة الجزيرة ، **مرجع سابق** .

ونلاحظ بشكل صريح عملية أمننة الهجرة غير الشرعية وفق طرح كوبنهاغن عن طريق الخطابات و التصريحات التي تم التطرق لها ثم الانتقال إلى مرحلة ما بعد الأمننة وهي الحالة الاستثنائية، التي تتميز بوجود ممارسات خارجة أو غير مشابهة لتلك الممارسة ضمن الأوضاع والسياسة العادية أو الروتينية ، بحيث شملت هذه المرحلة إجراءات ردعية يمكن وصفها بالعنيفة، وبحيث أقر ميثاق نتج عن اجتماع الوزراء الداخلية والهجرة في الاتحاد الأوروبي على إجراءات كانت: "المهاجريين غير الشرعيين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة تصل إلى 18 شهرا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبي المؤلف من 27 دولة لمدة 5 سنوات "[1].

- كما وأعلن بتاريخ 25 مارس2013 رئيس الوزراء البريطاني" دافيد كاميرون" عن تعزيز إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومن بينها مضاعفة الغرامات المفروضة على الشركات التي تقوم بتوظيف مهاجرين غير شرعيين إلى 20 ألف جنيه استرليني[2].

المبحث الرابع : حول مستقبل الهجرة اللشرعية نحو الاتحاد الاوروبي :

انطلاقا من مؤشرات الفترةالمعاصرة حول واقع الهجرة غير الشرعية وفقا لتأثيراتها على الأمن الأروبي ، يمكن وضع تصورات حول مستقبل هذه الظاهرة ضمن هذا النسق، بحيث تشير الإجراءات او الخطابات المتبنات من طرف الدوائر الرسمية لصناعة القرار أو ما يفرضه الواقع الى امكانية تصور ثلاث سيناريوهات حول مستقبلها في الفضاء الاوروبي .

المطلب الاول : سيناريو استمرارية الوضع الحالي :

من الملاحظ ان التوجه الاوروبي نحو انتهاج استراتيجيات بغرض القضاء على الهجرة غير الشرعية نحوه ، في ظل استمرارية المحاولات عبر مختلف الطرق و الوسائل للدخول الى فضاءه بشكل سري غير شرعي ، يخلق نوع من التوازن بين العمليتين (تصدي – محاولات الهجرة) مما يطيل في عمر الظاهرة و استمراريتها، بحيث ان الرؤية الاوروبية للهجرة غير الشرعية كتهديد و التعامل معتها وفق استراتيجيات امنية

[1] **مرجع سابق** ، انظر على الرابط التالي : http//www.startimes.com/?t=14360561 (17/04/2015)
[2] "إجرات بريطانية جديدة للحد من الهجرة"، أنظر على الرابط التالي :
www.skynewsaralbia.com/web/article/155645/-اجراءات-بريطانية-جديدة-للحد-الهجرة (17/04/2015)

عسكرية بحتة ، في ظل توفر شروطها و بشكل كبير في دول المصدر ، يجعل من التغلب عليها امرا صعبا للغاية ، بما يخلقنوع من الروتين في شكل دوام للوضع القائم .

المطلب الثاني : سيناريو زيادة التدفقات :

يرتبط هذا السيناريو بمدى توفر مسببات الدفع و الجذب في دول المصدر ودول الوجهة ، و اساليب المعاجة غير الفعالة بل ذات التأثير العكسي (السلبي) المنتهجة من دول المنبع او المقدمة من طرف الدول المتضررة من هذه الظاهرة ، حيث نجد ان الاوضاع في الدول التي تشهد حركات للهجرة غير الشرعية

(صادرة منها) تتميز بالتدهور المستمر و الشامل لمختلف المجالات كالتنمية الاقتصادية ، الانحلال الاجتماعي ، الحروب الدولية و الحروب الداخلية (الاهلية ، الاثنية ، العرقية ... الخ) ، و قدرة هذه الدول على صياغة سياسات فعالة لتجاوز هذه المشاكل .

فنلاحظ ان الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية نحو اوروبا و التي تتمركز في جنوب و شرق المتوسط و الساحل الافريقي تعاني هذه المشاكل بسبب غياب الديمقراطية و كثرة الحروب بمختلف اشكالها (الحروب الاثنية في الساحل ، الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط) و غياب التنمية الاقتصادية و البشرية ... في ظل عدم وجود تعاون فعلي بينها و بين الدول الاوروبية في ذات المجال ، وذلك ناجم عن النظرة الاوروبية لهذهالدولعلى انها ادواة تستخدم للحد من هذه الظاهرة و ليسوا كشركاء يتخذون من مبدأ الاعتماد المتبادل في مختلف الميادين قاعدة للعمل ، كما و تتعامل الدولالاوروبية مع الظاهرة من منطلق امني و بحساسية كبيرة للتصدي لها و ليس للقضاء على جذورها وفق مساعدة دول المصدر عن طريق الدعم المادي و اللوجيستي او عن طريق اقامة مشاريع استثمارية او تكوين عمالة تلك الدول لدفع عجلة التنمية فيها ، و هو مايزيد من حجمها بحيث جاء في مسودة بيان صادرة عن عقد قمة لوزراء داخلية و خارجية الاتحاد للشؤون الخارجية " فيديريك موغيريني" الى البدء فورا بالتحضيرات لعملية امنية و دفعية محتملة بما يتفق مع القانون الدولي ، و في حال موافقة القمة على هذه الخطة فستشكل سابقة تتخذ بموجبها حكومات الاتحاد الوروبي خيارات عسكرية لمحاربة الهجرة غير الشرعية نحو شواطئها .[1] و نلحظ من هذا التصريح ان النظرة الاوروبية تتخذ منحى استخدام الالية العسكرية لمواجهة هذه الظاهرة و ليس القضاء على جذورها ، ما يؤدي الى زيادة نسبتها ، كو ن النية الاوروبية تبيت لاستغلال دول المصدر و توظيف اجهزتها كعوازل

[1] " استراتيجية اوروبية جديدة لوضع حد لما بات يعرف بقوارب الموت " ، انظر على الرابط التالي :
Arabic.rt.com/features/78095-الموت-بقوارب-اوروبية-الهجرة/
(2015/05/07)

تحمي الامن الاوروبي ، و يرتبط هذا الوضع مع ازدياد تضييق الخناق على الهجرة الشرعية بالرغم من الحاجة الاوروبية لها .

المطلب الثالث : سيناريو التحكم و الضبط :

يركز هذا السيناريو على تناقص نسبة الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الاوروبي وفق معطيات او احصائيات توقعية للعقود القادمة ، بحيث تشير التقارير الى ان عدد سكان اوروبا مهدد بالتناقص مع حدود سنة 2050 م في حال الحفاظ على السير بهذه الوتيرة من ناحية الزيادات ، حيث تبلغ نسبة الولادات 1.5 % ، بينما حددت التقارير نسبة 2.1 % كضرورة للمحافظة على عدد السكان [1].

و على سبيل المثال لا الحصر نجد ان هيئة الاحصاء التابعة للاتحاد الاوروبي (يوروستات) قدمت تقرير احصائي حول السكان في المانيا البالغ عددهم 82 مليون نسمة ، اذ تفترض هذه اللجنة ان هذا العدد سيتراجع ليبلغ مع نهاية 2050 م 74.7 مليون نسمة ، و سيتواصل في الانخفاض ليبلغ 65 مليون سنة 2060 م [2]، كما وتبلغ نسبة كبار السم في ايطاليل 19 % و يتوقع ان تبلغ 28 % بحلول عام 2030 م.[3]

و صرح الخبير في شؤون المهاجرين في منظمة التعاون الاقتصادي و النمية ، التي تتخذ من باريس مقرا لها " جان كريستوف دومون " : " اذا اغلق الباب في وجه المهاجرين (اي من طرف اوروبا) ستدفع ثمنا اقتصاديا ، في الوقت الراهن يمكنناالاستفدة اكثر من المهاجرين الموجودين بافعل بالفعل و خلق توازن افضل بين مهاراتهم و احتياجات السوق ".[4]

ووفقا لاحد التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة الامن و التعاون في اوروبا ، ان اوروبا تحتاج الى 13 مليون مهاجر لتعويض نسبة المسنين المحالين على التقاعد و اللذين تفوق اعمارهم 65 سنة .[5]

---

[1] محمد خالد الكيلاني ، " شيخوخة اوروبا و الصين و تمتع المسلمين بالشباب " ، انظر على الرابط التالي : www.libi.mobi/i3jaz/madabathan28.html (2015/05/07)

[2] " اوروبا تحتاج المهاجرين الذين ترفضهم " ، انظر على الرابط التالي : Assafir.com/Article/5/387343/same channel (2015/05/07)

[3] الكيلاني ، **مرجع سابق** .

[4] "اوروبا تحتاج المهاجرين الذين ترفضهم " ، **مرجع سابق** .

[5] " اوروبا تحتاج 13 مليون مهاجر سنويا لانقاذ اقتصادها من الشيخوخة " ، انظر على الرابط التالي : www.alarabiya.net/articles/2010/12/19/190113.html (2015/05/07)

هذا من ناحية حاجة اوروبا الكبيرة للمهاجرين بسبب ما تم ذكره من احصائيات و تقارير ، اذ ان هذا الطرح يؤدي الى القضاء على الهجرة غير الشرعية عبر تسهيل اجراءات الهجرة الشرعية نحوها .

كما و يمكن الميزانيتا المخصصة لتعزيز اليات الرقابة على الحدود لدعم الدول التي تشهد هجرة لمواطنيها نحو الاتحاد الاوروبي ، إضافة الى تقوية الاستثمارات و تقديم المشورات لها حول طرق تفعيل التنمية ، حيث حث رئيس وزراء اليوناني " الكسيس تسيبراس" الاتحاد الاوروبي على اعداد خطة لمعالجة ازمة انسانية متفاقمة للمهاجرين غير الشرعيين في منطقة المتوسط حيث قال في حديثه لاحدى القنوات التلفزيونية:" لا بد من وضع حد لجعل البحر المتوسط مقبرة و جعل دول جنوبه مخزنا للارواح البشرية".[1]

و من خلال دعم التنمية و الديمقراطية و الاستثمار و الامن الانساني بمختلف ابعاده داخل دول المصدر بما يحقق الازدهار فيها و فتح مجال الهجرة الشرعية نحو دول الاتحاد الاوروبي يحدث نوع من التوازن بين عملية الهجرة الشرعية و البقاء في الدول الاصل بسبب توفر الظروف الملائمة ، و من ثمة عدم اللجوء للهجرة غير الشرعية .

[1] خالد صالح ، " رئيس وزراء اليونان : اوروبا تحتاج خطة عاجلة لمعالجة ازمة المهاجرين " ، انظر على الرابط التالي:
www.youm7.com /story/2015/4/19/2148042/#VUudnbnbgsxduرئيس-وزراء-اليونان-تحتاج-خطة-عاجلة-لمعالجة-ازمة-المه
(2015/05/07)

الخاتمة :

نخلص مما سبق ، الى ان الهجرة غير الشرعية هي نتاج للفوارق بين الدول و المناطق المختلفة ، بحيث يشكل التقدم و التخلف بما يحملانه من تباين في مختلف المجالات و الانعكاسات الناجمة عنهما دافعا و جاذبا كل حسب ما تشهده المنطقة .

و بما ان دول الاتحاد الاوروبي من اكثر الدول التي تعرف تطورا مقارنة بالاقاليم المجاورة و القريبة منها ، و التي تشهد تدهور الاوضاع فيها في جميع النواحي ، بحيث يمكن ارجاع ذات الاسباب للسياسة الاستعمارية الاوروبية سابقا و ما تبعها من تدمير سواءا للمنشآة و الهويات ، و نشر ثقافات الفساد التي اسست و بشكل محكم للتخلف في هذه الدول ، و هو ما شكل دافع للهجرة نحو دول الاتحاد الاوروبي التي شددت على هذه العملية ، دافعة بذلك للتوجه نحو الطرق غير الشرعية او الخارجة عن القانون ، عبر طرق و اساليب متعددة و متنوعت فرضتها الاوضاع القائمة و السياسات المتبعة من طرف هته الدول التي حاولت تشكيل رؤية امنية مشتركة على اساس التهديدات القائمة و التي تمس امنها ، و من اهمها الهجرة غير الشرعية .

لكن تبقى الاجراءات المتبعة و التي تتعامل وفقها هذه الدول مع هذه الظاهرة من منطلق انها تهديد امني يتم التعاطي معه وفق وسائل عسكرية و شبه عسكرية في محاولة لصدها و القضاء عليها ، دون البحث في ضرورة القضاء على مسبباتها ، تعاني من قصور كبير في ظل استمرارية عوامل الدفع بل و تزايدها .

كما و ان تشكل رؤية موحدة للامن قائمة على اساس وجود تهديد معين ، هي في حد ذاتها مهددة بالزوال ،

حيث انه يمكن اعتبار التهديد او القضية هي حالة عرضية قابلة للاضمحلال في اي لحظة و منه تلاشي هذه الرؤية او الاستراتيجية .

فالتأثيرات غير المرغوب فيها و التي تشكلها ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الاوروبي يجب التعامل معها حسب البعد المتواجدة ضمنه ، بهدف حصرها و القضاء عليها بالتغلب على دوافعها و الحيلولة دون امتدادها لمجالات اخرى .

التوصيات :

على ضوء التحليل الذي تم في المضمون ، توصي الدراسة بما يلي :

- ان التعامل مع ظاهرة في الاطار غير المتواجدة فيه ، يخلق انعكاسات سلبية في معظم الحالات على عديد المجالات .
- وجب على الاتحاد الاوروربي تطوير اليات لدفع التنمية في الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية بدل التعامل مع ذات الظاهرة بطرق و وسائل عنيفة ، تشكل خرق اولا لقوانين حقوق الانسان ، و تعظم من نسبة خطر هذه الظاهرة دون اعطائها حجمها الحقيقي .
- يجب على الاتحاد الاوروبي ان يغير نظرته تجاه الدول المتخلفة المتجاورة اقليميا معه ، باعتبارها كشريكات و ليس كوسائل و ادوات تستعمل لصد التهديدات او تمرير السياسات .
- وجوب معالجة الظواهر في انساقها ، فما هو اقتصادي يعالج اقتصاديا و ما هو اجتماعي يستوجب حلا اجتماعيا و ما هو عسكري كذلك .
- يجب على الدول التي تشهد تخلفا ان تطور انظمتها المختلفة بغرض تحقيق التنمية ، هذا بهدف حماية مواطنيها من التعسف في التعامل معهم خاصة من دفعت بهم الظروف الي الهجرة سرا او في شكل غير شرعي .

قائمة المرجع :

المعاجم :

- افرام البستاني ، فؤاد . منجد الطلاب . بيروت : دار المشرق ش م م ، د.ت .

الكتب :

- إبراهيم ، محمد أعبيد الزنتاني . **الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية** . مصر : المكتب العربي الحديث ، 2008 .
- الجنزوري ، عبد العظيم . **الاسواق الاوروبية المشتركة و الوحدة الاوروبية** . القاهرة : دار المعارف ، د ت .
- الحاج ، علي . **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .
- الحديثي ،عباس عالي . **نظريات السيطرة الاستراتيجية – صراع الحضارات** – . الاردن : دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2004 .
- الشهاوي ، طارق عبد الحميد . **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية** . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2009 .
- باشا ، صلاح الدين عمر . **المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية** . دمشق : المطبعة الجديدة ، 1965.
- بيورن ، ماغلين و مكونر ايليزابيث . **القطاع العسكري في محيط متغير** . تر : فادي حمودي . لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، د ت .
- بيلس ، جون و سميث ، ستيف . **عولمة السياسة العالمية** . الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للابحاث ، 2004 .
- جلبي ، علي عبد الرزاق . **علم اجتماع السكان** . مصر : دار المعرفة الجامعية ، ط.4 ، 2005 .
- دليو، فضيل و عربي ، علي و مقراني ، الهاشمي . **الهجرة و العنصرية في الصحافة الاوروبية** . الجزائر : مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، 2003 .

- حمدي ، شعبان . **الهجرة غير الشرعية – الضرورة والحاجة**– . مصر: مركز الاعلام الامني، ط7، 2001 .

- محمد نور ، عثمان حسن و الكريم مبارك ، ياسر عوض . **الهجرة غير المشروعة و الجريمة** . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2008 .

- مظلوم ، محمد جمال . **الامن غير التقليدي** . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2012 .

- نجيب ، كاظم . **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية و العداء للاجانب في بعض بلدان الاتحاد الاوروبي**. الكتاب الثاني . د.ب ، د.ت .

- فرج يوسف ، امير . **مكافحة الاتجار بالشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و المواثيق و البروتوكولات الدولية** . مصر : المكتب العربي الحديث ، 2011 .

- فتحي عيد ، محمد . مكافحة الهجرة غير المشروعة . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2010 .

- قوجيلي ، سيد أحمد . **الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لا عادات تعريف الامن** . الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2014.

- خالد ، خلود . **الامن القومي في مصر و استخدامه .. و علاقته بحرية تداول المعلومات** . القاهرة : منتدى البدائل العربي للدراسات ، دت.

<u>المجالات</u> :

- السيد ، شريف . " اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الانسان " ، مجلة الموارد . صيف 2005.

- بوعمامة ، زهير . "السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، مجلة الفكر ، ع.5 . (د.ت).

- بخوش، مصطفى . "التحول في مفهوم الامن والترتيبات الامنية المتوسطة" ، السياسة الدولية ، م.43، ع.174 . (أكتوبر 2008).

- زقاع ، يوسف . "المعضلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الأمنة و صناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة . ع.1 . (سبتمبر 2011).
- حامد ، ناصر . "المهاجرون في اوروبا بين مكافحة الارهاب و مشكلة الاندماج"، السياسة الدولية . م.42 ، ع.163 . (جانفي 2006) .
- مقلد ، حسين طلال . "محددات السياسة الخارجية والامنية الاوربية المشتركة" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، م.25 ، ع.1 . (2009).
- فرج ، انور محمد . السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط – اعلان برشلونة نموذجا – ، دراسات دولية ، ع.39 . د.ت .
- فتح الله خضر ، طارق . " قرارات ابعاد الاجانب و الرقابة القضائية عليها " ، مجلة بحوث الشرطة ، ع.31 . (اكتوبر 2005).
- رمضان ، محمد . " الهجرة السرية في المجتمع الجزائري ، ابعادها و علاقتها بالاغتراب الاجتماعي – دراسة ميدانية –" ، مجلة علوم انسانية ، ع.43 . (خريف 2009).
- غربي ، محمد . " من اجل مفهوم جديد لنظرية الداع و الامن : حالة منطقة البحر الابيض المتوسط "، دفاتير السياسة و القانون ، ع.1 . (ماي 2009) .

المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيآت الدولية :

- يورميد 2 ، المفوضية الاوروبية ، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط و الاتحاد الاوروبي** ، د.ت .
- اسبانيا(برشلونة) . المؤتمر الأورو–متوسطي، نص اعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية . (27–28 نوفمبر 1995) .

التقارير :

- قناة الجزيرة . بوزيان ، نوردين . نشرة الأخبار . الجزيرة : قطر، 08 جويلية 2008 .

- **المذكرات :**

- بركان ، فايزة . **أليات التصدي للهجرة غير الشعية** ، أطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011 .

- بن حليلو ، فيصل . **التعاون الاورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية القانونية** ، أطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة عنابة : كلية الحقوق ، 2007/2006 .

- حموم ، فريدة . **الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2003-2004 .

- ختو ، فايزة . **البعد الامني للهجرة غيرالشرعية في اطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010** ، أطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2011/2010.

- خديجة ، بتقة . **السياسية الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، اطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013-2014 .

- ساعد ، رشيد . **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011 .

- صايش ، عبد المالك . **مكافحة تهريب المهاجرين السريين** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 .

- طالح ، نصيرة . **اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة الى الخارج (دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج- جامعة مولود معمري بتيزي وزو-)** ، اطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة تيزي وزو : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،2010 -2011 .

- طويل ، نسيمة . **الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق أسيا : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، اطروحة دكتوراة غير منشورة . جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسة ، 2010-2009 .

- عباس ، عقيلة . **الاتحاد الاوروبي الرهانات ، الواقع و الافاق** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2009/2008 .

- قريب ، بلال . **السياسة الامنية الاوروبية من منظور أقطابه – التحديات و الرهانات** – ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010–2011 .

- مزاني ، راضية ياسينة . **مسألة الدفاع الاوربي بعد حرب كوسوفو** ، اطروحة دكتواه غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2010–2011 .

- يحياوي ، سهام . **أمتنه الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأور ومغاربي)** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 .

- يوب ، مراد . **الاستجابة الصدمية لدى الشباب المخفق في الهجرة السرية " الحرقة "** ، أطروحة دكتوراة غير منشورة . جامعة قسنطينبة : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2011/2010 .

الندوات و الملتقيات :

- ابو الوفاء ، احمد . " الاتجار بالبشر " . ندوة اقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي ، القاهرة (28/29–03–2007) .

- ادريس عطية ، محاضرة بعنوان : مدخل للدراسات الامنية ، جامعة تبسة ، تبسة ، الجزائر (2015/04/05) .

- الاصفر ، احمد عبد العزيز . " الهجرة غير المشروعة الانتشار و الاشكال و الاساليب المتبعة " . الندوة العلمية بعنوان الهجرة غير المشروعة ، د.ت .

- الاصفر اللحام ، احمد عبد العزيز . " الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية : الماهية و الانماط و الممارسات " . ندوة علمية تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، بيروت ، (19–1433/04/21هـ / 2012 م).

- الحمود ، وضاح . " استخدام التقنيات الحديثة في مجال امن الحدود " . الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية و البحرية و الجوية ، ابوظبي ، (26–2009/01/28م).

- سامر ، يونس . " التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية " . ندوة دون عنوان ، بيروت، (12–13 أذار 2012).

- سرياني ، محمد محمود . " هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب و الشمال " . ندوة الهجرة غير المشروعة ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، (8/10-02-2010) .
- الشيشني ،عزت . المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية . ندوة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف للعلوم الامنية (8-2015/02/10) .
- الفوزان ، عبد الله محمد عبد المحسن ، محاضرة بعنوان : النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية : دراسة نظرية ، **جامعة حائل** ، المملكة العربية السعودية ، د ت .
- ناجي ، عبد النور . "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية بالمغرب العربي " . الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط : واقع و افاق ، جامعة قسنطينة .(2008)

المواقع الالكترونية :

- " إجرات بريطانية جديدة للحد من الهجرة "، أنظر على الرابط التالي :

اجراءات-بريطانية-جديدة-للحد-الهجرة-/www.skynewsaralbia.com/web/article/155645

- " اوروبا تحتاج المهاجرين الذين ترفضهم " ، انظر على الرابط التالي :

Assafir.com/Article/5/387343/same channel

- " اوروبا تحتاج 13 مليون مهاجر سنويا لانقاذ اقتصادها من الشيخوخة " ، انظر على الرابط التالي:

www.alarabiya.net/articles/2010/12/19/190113.html

- "الاسلام في أوروبا" ، أنظر على الرابط التالي :

الاسلام-في-أوروباar.wikipedia.org/wiki

- " اسبانيا: تفكيك شبكتين لتهريب الحشيش من المغرب الى أوربا "، أنظر الرابط التالي :

http://dalil-tif.co;/10768.html

- استراتيجية اوروبية جديدة لوضع حد لما بات يعرف بقوارب الموت " ، انظر على الرابط التالي:

Arabic.rt.com/features/78095-الموت-بقوارب-اوروبية-الهجرة/

- "الأقليات الدينية في أوربا" ، أنظر على الرابط التالي :

- www.startimes.com/?t=21984828

- " المافيا في أوربا" ، أنظر الرابط التالي :

net/vb/showhread.php?t=36435 .http://www.abrarrK

- بن بوعزيز ، انيسة . "سياسة الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، انظر على الرابط التالي:

سياسة-الاتحاد-الاوروبي-في-مواجهة-الهwww.revrie.dirassat.com

- "هجرة" ، أنظر على الرابط التالي : (هجرة-(فعل/ar.wikipedia.org/wiki

- هاني ، طاهر . " نيكولا ساركوزي: "الهجرة تهدد طريقة عيش الفرنسين" ، أنظر على الرابط التالي :

e24.com/ar/20141022-فرنسا-ساركوزي-تقليص-هجرة-انتخابات-اسلام/

- خدجة ، كريم و بنكمل ، حفيظ . "الجريمة . كوم " ، أنظر على الرابط التالي :

http://www.aljrima.com/neus1547.html

- ليتم ،نادية و ليتم ، فتيحة . " اوربا تصدي للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الامنية " ، انظر على الرابط التالي : http://www.alhoukoul.com/article/467

- محمد خالد الكبلاني ، " شيخوخة اوروبا و الصين و تمتع المسلمين بالشباب " ، انظر على الرابط التالي : www.libi.mobi/i3jaz/madabathan28.html

- قلالة ، سليم . "2040 نهاية الزواج عندهم .. وعندنا؟" ، أنظر على الرابط التالي :

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/feed/articles/230779.tts

- " تأسيس الاتحاد الاوربي وتطوره " ، انظر الرابط التالي :

www.moqatel.com/opemshere/behth/siasia21/turkeyEV/seco6.doc –cvt.htm

- صالح ، خالد . " رئيس وزراء اليونان : اوروبا تحتاج خطة عاجلة لمعالجة ازمة المهاجرين " ، انظر على الرابط التالي:

رئيس–وزراء–اليونان–تحتاج–خطة–عاجلة–لمعالجة–ازمة–المه www.youm7.com

/story/2015/4/19/2148042/#VUudnbnbgsxdu

- أنظر على الرابط التالي : http//www.startimes.com/?t=14360561

- Wikipèdia A , immigration illègale , look at :

Fr.wikipèdia.org/wiki/immigration_illègale

- Cambridge dictionaries online,illegal immigrant , look at :

dictionary.cambridge.org/dictionary/british/illegal–immigrant.

مراجع بالغة الاجنبية :

- Michel dillion , **politics of security** (Routledge London ? 1996) , p 121

الفهرس

مقدمة.....أ

-الفصل الأول: مقاربة معرفية لظاهرة الهجرة الغير الشرعية.....**1**

- المبحث الأول: الهجرة الغير الشرعية: مقاربة تاريخية.....**1**

- المطلب الأول: المرحلة البدائية والعصور الوسطى.....1

- المطلب الثاني: مرحلة العصور الحديثة.....2

- المطلب الثالث: المرحلة المعاصرة.....3.

- المبحث الثاني: إيتيمولوجيا الهجرة غير الشرعية.....**4**

- المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.....5

- المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية 8

- المطلب الثالث : اصناف الهجرة غير الشرعية.....11

- المطلب الرابع: اشكال الهجرة غير الشرعية 12

- المبحث الثالث: الاطار التحليلي للهجرة غير الشرعية **14**

- المطلب الاول الاسباب المؤسسة للهجرة الغير شرعية.....14

- المطلب الثاني :الاساليب و الطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية 16

- المطلب الثالث: العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية.....19

- المطلب الرابع :اليات التصدي للهجرة غير الشرعية.....20

- المبحث الرابع :المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية.....**22**

- المطلب الاول : المدخل الاقتصادي.....23

- المطلب الثاني :المدخل الاجتماعي.....24

- المطلب الثالث: المدخل السياسي.....25

- الفصل الثاني: الامن الاوربي.....**27**

- المبحث الاول: مفهوم الامن.....**27**

- المطلب الاول: تعريف الامن.....27
- المطلب الثاني: الامن بين الطرح التقليدي والحديث.....28
- المطلب الثالث: ابعاد الامن الحديث.....30
- المطلب الرابع: مستويات الامن.....31
- **المبحث الثاني: واقع سير الاتحاد الاوربي.....33**
- المطلب الاول: نشأة وتطور الاتحاد الاوربي.....33
- المطلب الثاني:هياكل ومؤسسات الاتحاد الاوربي.....35
- المطلب الثالث: اهداف انشاء الاتحاد الاوربي..... 38.
- **المبحث الثالث: واقع الامن الوربي(السياسة الامنية المشتركة):.....38**
- المطلب الاول: تعريف السياسة الامنية المشتركة.....38
- المطلب الثاني: السياسة الامنية الاوربية المشتركة –الواقع والاهداف–.....40
- المطلب الثالث: أبعاد السياسة الامنية الاوربية المشتركة.....43
- **المبحث الرابع : الطروحات النظرية للمدارس الامنية الاوربية.....44**
- المطلب الأول : مدرسة ايرستويث (المدرسة الويليزية).....44
- المطلب الثاني: مدرسة باريس.....45

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن.....48

- **الفصل الثالث: الاستراتيجية الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية–بين حقيقة التواجد و سبل المواجهة– 51**
- **المبحث الأول: واقع الهجرة الغير الشرعية في فضاء الاتحاد الاوروبي 51**
- المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية الحديثة نحو أوروبا – معطيات احصائية – 51
- المطلب الثاني: مسالك الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الاوروبي 54
- المطلب الثالث: مظاهر الانعكاس السلبي للهجرة الغير شرعية على الاتحاد الاوروبي.....56
- **المبحث الثاني: التنسيق الامني الاوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية.....57**
- المطلب الاول: اتفاقية شنغن.....57
- المطلب الثاني : إعلان برشلونة.....58
- المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوربية.....60

- **المبحث الثالث: اسقاط نظري على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوربا.....62**
- المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة ابريست ويث.....62
- المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة باريس.....66
- المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية و طروحات مدرسة كوبنهاغن.....69
- **المبحث الرابع : حول مستقبل الهجرة اللشرعية نحو الاتحاد الاوروبي.....72**
- المطلب الاول : سيناريو استمرارية الوضع الحالي.....72
- المطلب الثاني : سيناريو زيادة التدفقات.....73
- المطلب الثالث : سيناريو التحكم و الضبط.....74

الخاتمة ..... ز

التوصيات.

قائمة المراجع.

ملخص الدراسة.

ملخص الدراسة :

شملت هذه الدراسة المعنونة بـ " متغير الهجرة غير الشرعية في الأمن الأوروبي" على بحث العلاقة بين المتغير الاول و هو الهجرة غير الشرعية و المتغير الثاني و هو الامن الاوروبي ضمن فترات زمنية مختلفة، بحيث تميـز التفاعل بينهما بالديـناميكية (التغير) و عدم الثبــات (تحول المواقف).

فقد قسمت خطة الدراسة الى ثلاث فصول ، تضمن الفصلين الأولين منها دراسة مفاهيمية تحليلية لكل متغير على حدى ، عبر التطرق للنشأة و أهم التعريفات و الظواهر ذات الصلة اضافة الى الخصائص و الانواع و طرق الممارسة و اساليب التصدي و غيره ، حيث ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية تاسست وفق عوامل التضييق على الهجرة الشرعية ، و التي نشأة بدورها وفق عوامل عديدة كالتدهور الاقتصادي، التخلف ، غياب الديمقراطية و غيره ، في ظل ما تعرفه الدول التي تشهد توافد للمهاجرن نموا و ازدهارا في جميع المجالات ، حيث ساهمت نسب الفوارق في زيادة نسب الهجرة ما ادى الى انعكاسات سلبية تمت على اثرها تنظيم الهجرة و تعقيد شروطها ، و هذا في ظل تزايد العوامل المؤدية لها مما جعلها تتخذ منحى غير شرعي . بينما اشتملت دراسة الامن الاوروبي على كيفية تشكله و العوامل المساعدة على ذلك و عمليات الماسسة التي شهدها وكيفية تعامله مع ما يصنفه كقضايا محورية، اضافة لاهم المدارس الامنية الناشئة في

نفس البيئة و أهم الطروحات التي قدمتها بخصوص الامن من حيث المفهمة و سبل تحقيقه و الحفاظ عليه.

بينما تم الربط بين هذين المتغييرين في الفصل الثالث من الدراسة لبحث واقع علاقة المتغير الاول بالثاني ، و تبيان مدى التأثير و التأثر و كيفيات التفاعل و أساليب التعامل وفقا للمعطيات المقدمة في الفصلين السابقين ، اضافة الى الاستشهاد بنسب و احصائيات و أشكال تعكس واقع الظاهرة بالادلة ضمن الفضاء الاوروبي ، و كيفية الاستجابة و التعامل معها عبر الفترات الزمنية التي حظيت ظاهرة الهجرة غير الشرعية فيها بجانب كبير من إهتمام الدوائر الرسمية والمؤسسات الأكاديمية في الفضاء الأوروبي ، والذي تعامل معها وفق استراتيجيات عديدة تميزة بالتدرج في التطبيق لمواجهتها وصدها باعتبارها تهديد أمني عابر لحدود الدولة الوطنية في أوروبا ، عبر تصنيفها كشكل من أشكال التهديدات الجديدة.

وخلص الباحث في نهاية الدراسة الى وضع إطار لمستقبل الظاهرة وفق البيانات المتوفرة وعملية التحليل التي قام بها ، في محاولة لتبيان (ما يمكن أن يكون) بخصوصها ، عبر طرح ثلاث مسارات مستقبلية متفرقة.

abstract

This entitled the " illegal immigration in the European Security variable " included in the study to examine the relationship between the variable and the first is the illegal immigration and the second variable is the European Security and within different time periods , so that characterize the interaction between them dynamic (changing) and unsteadiness (shift positions) .

The study plan was divided into three classes , which included the first two chapters of which analytical conceptual study for each variable separately , through the origination address and the most important definitions and related phenomena in addition to the characteristics and types and methods

of practice and methods to address and others, where the phenomenon of , illegal immigration founded on restrictions on illegal immigration agents And that the emergence in turn according to several factors, economic Kaltdhor , backwardness , lack of democracy and the other , in light of what you know countries where the influx of Mhajrn growth and prosperity in all areas, where the differences attributed to increased immigration rates have contributed to what led to the negative impact has on the track the regulation of migration and the complexity of its conditions , and this in light of the increasing factors leading to them , making it illegal to take turn, And that the emergence in turn according to several factors, economic Kaltdhor , backwardness , lack of democracy and the other , in light of what you know countries where the influx of Mhajrn growth and prosperity in all areas, where the differences attributed to increased immigration rates have contributed to what led to the negative impact has on the track the regulation of migration and the complexity of its conditions , and this in light of the increasing factors leading to them , making it illegal to take turn.

While the link between these Two variables in Chapter III of the study was to examine the reality of the first variable by the second relationship , and show how much influence and vulnerability and modes of interaction and methods of dealing according to the data presented in the previous chapters , in addition to cite percentages and statistics and forms to reflect the reality of the phenomenon evidence within European space , and how to respond and deal with them through the time periods that had the phenomenon of illegal immigration in which large circles of the attention Official and academic institutions in the European space , which according to many strategies distinguish gradually deal with it in the application to

confront and repel transient as a security threat to the borders of the nation state in Europe , through classified as a form of new threats .

The researcher concluded at the end of the study to develop a framework for the future of the phenomenon according to the available data and the analysis carried out by , in an attempt to show (what could be) about them , by asking three different future paths.